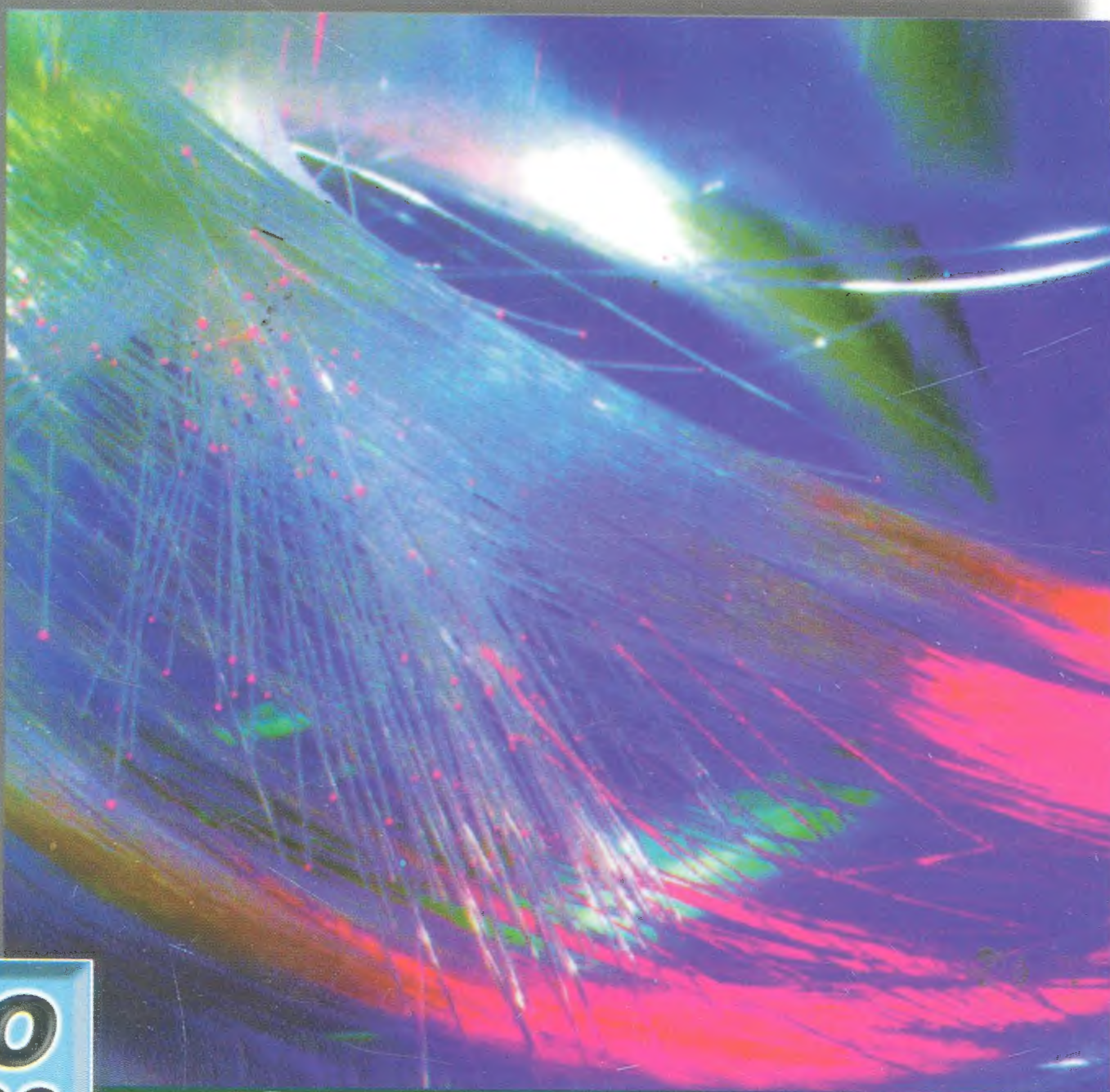


المستقبلات البديلة للنظام العالمى

صلاح سالم

مدير التحرير : أحمد أمين

رئيس التحرير : د. أحمد شوقي



سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الإحتياجات الفكرية والعلمية ذات النواحي التطبيقية

**ISO
9002**

Certificate No. 82210
03/05/2001



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية - القاهرة

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى
بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقي مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات :

327-1
S1653

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٧٢,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

الحاصلة على شهادة الجودة

ISO 9002

Certificate No.: 82210

03/05/2001

المستقبلات البديلة للنظام العالمى

المستقبلات البديلة للنظام العالمي

تأليف

صلاح سالم



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٣

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٣م - ١٤٢٣هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصر والمذفوع ٩,٩٧٣,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استتساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

إهداء

إلى كريم

من أملتته خيالاً دافقاً

فجاء فكرة متكسرة

إلى المعنى الذى رحل وليداً

صلاح سالم

هذه السلسلة :

تزايدت في السنوات الأخيرة ، عمليات إصدار كراسات تعالج في مقال تفصيلي طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً . وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة ، في عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات .

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب ، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار . ولأهمية الدراسات المستقبلية في هذه الفترة التي تشهد تشكياً متسارعاً للملامح عالم جديد ، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ / أحمد أمين لإصدار « كراسات مستقبلية » كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها .

والملامح العامة لهذه السلسلة ، التي تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب ، تلخص في النقاط التالية :

انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة ، حيث يستحيل استعادة الماضى ، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهد البشرية من قبل .

الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى ، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض .

الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً ، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات : *Innovate or evaporate* !!

الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم ، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية ، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة .

مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة ، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development ، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب ، بل والكون كله .

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى ، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى يحتفى به أدبيات التنمية الموصولة . إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما مدمر ومستحيل .

هذه الكراسة :

يقدم فيها الكاتب الشاب صلاح سالم الصحفي بالأهرام رؤية عن مستقبل (أو مستقبلات) النظام العالمى . والحقيقة أن المتابع لإنتاجه يدرك ما فيه من جدية وتميز ، يجعلاننا نسعد بانضمامه إلى أسرة الكراسات . ورغم أن كاتبنا الشاب فى منتصف الثلاثينيات إلا أن له أربعة كتب هى :

- تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى ، دار قباء ١٩٩٨ .
 - تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية ، عن معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٠م .
 - وعى الإنسانية العربية بالذات والآخر ، معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٢م .
 - التفكير السياسى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (تحت الطبع) .
- كما حصل على جائزتين :
- جائزة لجنة العلوم السياسية - المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩ .
 - جائزة الصحافة السياسية العربية - إتحاد الصحفيين العرب ٢٠٠١ .
- وإذ أقدم عمله الجديد ضمن سلسلة كراسات مستقبلية أرجو أن يحظى بما يستحقه من نقد وتقييم يساعدان هذا الباحث الشاب فى مسيرته الجادة ، متمنياً له ولجيل الشباب الذى يمثلته التوفيق والنجاح .

أحمد شوقي

يناير ٢٠٠٣

المحتويات

الصفحة

| | |
|-----|--|
| ١١ | مقدمة : عن النظم التاريخية .. وآليات التحول |
| ١٩ | الفصل الأول : النظام عبر الإقليمي |
| ٢٧ | الفصل الثاني : النظام العالمى الحدائى |
| ٤٩ | الفصل الثالث : المستقبلات البديلة للنظام العالمى . |
| ٥٢ | المستقبل الأول : العولة / الفاشية الأمريكية |
| ٦٩ | المستقبل الثانى : صدام الحضارات |
| ٩١ | المستقبل الثالث : العالمية الإنسانية |
| ١٠٤ | المراجع |

عن النظم التاريخية .. وآليات التحول

ثمة حديث يجرى وجدل يثور حول عالم جديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م مغايراً لما كان قبله مباشرة وبالأحرى لما كان يحاول ترسيخ نفسه لا يزال فى مسعاه إلى تشكيل نمط جديد بعد سقوط النمط السابق «الحرب الباردة» نهاية الثمانينات ، وبالأدق لما دعونه مع بداية التسعينات بالنظام العالمى الجديد ، ومع منتصفها بحركة العولمة بحسبانها موجة تحول بدت واسعة تحتوى ضمن بنائها هذا النظام الجديد الذى صار تعبيراً عن بنيتها السياسية ، فهل حقاً تغير العالم على نحو كايح لبنية التسعينات يتجاوزها إلى الأمام أو للخلف أو يشق مسار يوازىها الطريق . وعلى الأيسر هل توافرت الشروط الموضوعية لمثل هذا التغير أو حتى هى بصدد أن تتوافر ؟

بداية نتصور أن ثمة شروطاً ثلاث موضوعية - على الأقل - للقول بتغيير العالم تتعلق بعمق التحول فى ثلاثة أركان رئيسية فى بنيته القائمة ؛

أولها : ركن المعرفة / أنماط الانتاج أى الخبرة البشرية فى التعامل مع الطبيعة على مستوى الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها على نطاق واسع فى المكان ، وأجيال متتالية فى الزمان على النحو الذى يحقق الاستفادة الكاملة والمثلّى من إمكانات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطور فى مراحل تالية سبقها ولاشك درجات أدنى من الوعى والإدراك بظواهر علمية متناثرة ومتناثرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكمات أدنى لنمو المنهج العلمى بعد ذلك عبر مراحل شتى وبأقمار مختلفة من النضوج أفرز كل منها نوعاً من التكنولوجيا أى من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها - أى التكنولوجيا - فى شتى مستوياتها هى العملية الحيوية الكبرى لهذا المنهج العلمى المنظم فى التعامل مع الطبيعة ، وأيضاً العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة والتى أمكن استكشافها وحيازتها ، ومراكمتها تجسداً للخبرة البشرية فى إدراك الطبيعة وتوظيفها .

وهنا يمكن ترتيب أنماط للانتاج تتوازى وتتوافق وتتأسس على التطورات المعرفية الجارية فى التاريخ من المعرفة البدائية السحرية ، إلى المعرفة التقليدية وكلاهما يقع فى منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود ، إلى العلم الحديث الذى يصوغ الرؤية الحديثة للوجود .

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التى تحتوى وتمثل هذه المستويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التى تقوم عليها فى أبنية قانونية وسياسية تصنع

منها نظماً تاريخية متعاقبة يبدو كل منها كصياغة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية تتفاعل معاً وتتغذى استرجاعياً على مخرجات / نتائج تفاعلاتها لتحديد في النظام «التاريخي» مركزاً للقيادة سواء كانت الهيمنة الإمبراطورية الكلاسيكية ، أو القطبية الحديثة .

وهنا يصوغ إدوارد ولا رشتاين^(١) مفهومه عن «النظم التاريخية» كآلية لفهم وتأمل الخبرات السابقة والتاريخية للنظم العالمية حتى من قبل أن تكتسب هذا الوصف الأخير «العالمية» . وعلى الرغم من أن لكل نظام تاريخي سماته التي ينفرد بها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية في ثلاثة أنماط تاريخية على أساس أسلوب الانتاج والذي يفهمه ولا رشتاين بشكل عام على أنه «تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعنى بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمل» المفهوم الماركسي ، وإنما يتضمن أيضاً اتخاذ القرار بشأن حجم الانتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع أى في الحقيقة «نمط الانتاج» الذي يؤسس للنظم التاريخية الثلاث ؛

أول هذه النظم هو «النظام الصغير» الذي يقوم على نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخياً وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بالتقاط الثمار وتم بين الجماعتين مفاضله الإنتاج . والعوامل التي تتحكم في هذا النمط هي أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة . ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهي بطبيعتها جماعات محلية جغرافياً وتعيش لبضعة أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أى منها للآن لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

وثانى هذه النظم يتمثل في الإمبراطوريات العالمية التي استفحل أمرها نتيجة لتوزيع فائض الانتاج . ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات فى أشكال مختلفة عبر التاريخ وهي جميعاً تشترك فى النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفى لتضمن انتاجاً فائضاً يفوق الاستهلاك المحلى . وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم ، وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك فى أن فائض الإنتاج هو الذى يخلق الفروق المادية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده فى النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الانتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبرى عبر التاريخ كما كانت الحال فى الإمبراطورية الرومانية أو للبنى

الجزء مثل أوروبا الإقطاعية . وعلى الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الروماني والإقطاعي فإن ولارشتاين يرى أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزي حتى الماضي القريب .. الآن في الحقيقة .. تقوم على أساس مادي .

وأما النظام الثالث فهو نظام الاقتصاد العالمي الذي يعتمد نمط الانتاج الرأسمالي ومعياري الانتاج فيه هو مبدأ الربحية الذي دافعه الأساسي هو تكديس فائض الانتاج بوصفه «رأس مال» . وفي حين أنه لا يوجد لهذا النظام هيكل سياسي يهيمن عليه، فإن المنافسة بين وحدات الانتاج تتحدد وفق أحوال السوق بحيث تصبح القاعدة الأساسية : إما الانتاج الفائض وإما الإنهيار . وفي هذا النظام تنتعش أحوال السلع الجيدة وتدهور أحوال السلع الأقل جودة التي يضطر أصحابها إلى تخفيض أسعارها نظراً لعدم الإقبال على شرائها . وهذا النمط من الانتاج هو الذي يحدد معالم الاقتصاد العالمي .

ومن منظور تاريخي يتضح أن الكيانات الانتاجية الصغيرة والهشة ابتلعت في عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبرى والاستثناء الوحيد الذي قدر له أن يتواصل هو الاقتصاد الأوربي الذي ظهر أعقاب سنة ١٤٥٠م وبالأحرى «١٤٩٢م» وراح يتسع ليغلق أرجاء الكرة الأرضية . والتاريخ المحدد لهذا الإتساع هو العام ١٥٥٧م عندما أفلس كل من «أل هابسبورج» النمساويين والأسبان ومنافسيهم «آل فالوا» الفرنسيين في محاولة الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي الوليد آنذاك نتيجة لسيطرة رجال البنوك على المستوى الدولي وحيث كان الاقتصاد الأوربي في هذا العام قد تجاوز مرحلة الحرج ليصبح المثل التاريخي الوحيد لنظام اقتصادي عالمي متكامل صار وحدة النظام العالمي منذ عام ١٩٠٠م .

ولاشك أن العلاقة بين هذه النظم التاريخية الثلاث ليست منقطعة تماماً رغم تنابعها في الزمن ولكنها قائمة سواء بموازاة بعضها أحياناً عند لحظات التحول ولو بشكل مؤقت . أو عبر عملية الوراثة أي وراثة كل منها للآخر السابق عليه وذلك عبر أربعة أنماط من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور ، وكولن فلنت على النحو التالي^(٢) .

الأول منها هو نمط التحول الداخلي حيث يتحول نمط انتاج إلى نمط انتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية . ومن ذلك على سبيل المثال تطور بعض النظم الصغيرة إلى إمبراطوريات كبرى في ظروف مواتية سواء في العالم القديم أو الحديث . فلقد كان النظام الإقطاعي في أوروبا سلفاً للاقتصاد الرأسمالي الأوربي فيما تلا من تاريخ . ويمكن أن نطلق على هذا التحول مصطلح «النقل» وأشهر الأمثلة

على ذلك هو التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية فى أوربا فى أعقاب العام ١٤٥٠م. ونحن هنا لا نوافق تيلور وفلنت على هذا التحديد الذى يعيبه كونه لا يرتبط بحدث سياسى بارز يبرر له على صعيد الوعى بكوننا والذى برز أفقه العالمى حقيقة مع إكتشاف الأمريكتين عام ١٤٩٢م مما يجعل هذا التاريخ هو الأقرب لوصف النقلة على مستوى النظم التاريخية حتى لو ارتبطت هذه النظم أساساً بعمليات اقتصادية وأنماط انتاجية فى الأساس ، خصوصاً وأن ما تم الانتقال إليه بعد العصر الإقطاعى فى أوربا هو ما تسميه هذه الدراسة بـ «الدوام المركنتيلى» والذى تأسس على حامل الدولة التجارية وخاصة على التجارة مع العالم الجديد فى الأمريكتين حيث التنافس الأسباني - البرتغالى فى القرن السادس عشر على المستعمرات والتجارة ، ثم الهيمنة الهولندية البحرية والتجارية فى القرن السابع عشر ، وحيث تأخر بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه «الدوام الصناعى» إلى منتصف القرن الثامن عشر مصاحباً للثورة الصناعية الأولى والتي نقلت الهيمنة من هولندا إلى بريطانيا .

وأما نمط التحول الثانى فهو الذى يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق «الدمج» فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبرى وإزديادة فإنها تبتلع فى الطريق النظم الأصغر حجماً وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبة على أمرها إذ عمل الغزاه أو المستعمرون على إعادة تنظيم انتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الانتاج ترساً فى العجلة الكبرى لإنتاج القوى الغازية ، ولقد خبرت شعوب كثيرة من أهل الأرض هذا التحول الذى أملاه الاستعمار الأوروبى على تلك الشعوب فى السنوات الخمسمائة الأخيرة .

أما النمط الثالث فيطلق عليه «النمط المتوقف» الذى يتأتى نتيجة لوجود مركزين للانتاج فى رقع جغرافية واحدة ويسيران فى اتجاههما على الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما . والمثل التقليدى لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التى إندمجت فى وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست فى أوقات الفوضى والاضطراب السياسى التى يشار إليها باسم عصور الظلام التى كانت أوربا مثلاً نموذجياً لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع .

وأما النمط الرابع والأخير فهو نمط «الاستمرارية» وهو عادة ما ينبع من داخل النمط نفسه من خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء ، وعلى رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطى ، والمسار الدائرى ، حيث مرت إمبراطوريات العالم

الكبرى عبر التاريخ بالمسار الدائرى من مولد ونمو ثم سقوط أى : من نظم صغيرة إلى بيروقراطيات عسكرية إنتهى بها المطاف إلى الانحلال والسقوط ، وفى مجال الاقتصاد الحديث «العالمى» تميل هذه التحولات إلى الخطية فى الأغلب وأحياناً إلى الدائرية فيما تشهده من دورات للنمو والركود .

أما الركن الثالث فى بنية النظام «التاريخى» فهو ركن الشرعية .. ويتعلق بدرجة الرضى التى تحوزها منظومتا المعرفة والتنظيم تكريساً لإستقرار النظام التاريخى القائم عليهما معاً . وهى تعبر عن نفسها أو يقوم مركز الهيمنة بالتعبير عنها عبر منظومة متكاملة من القيم والأفكار والرموز الكبرى الملهمة لحركته ولؤسسانه يقوم بتضمينها ما يسمى بالخطاب الفكرى الذى يؤدى وظيفة التبرير الإيديولوجى للنظام حيث يجب أن يسود هذا الخطاب الفكرى على كل وأى خطاب آخر فيحيله - إن وجد - إلى موقع المعارضة ليتمكن وحده - أى الخطاب السائد - من الإنفراد بعملية تحديد سقف القبول الأخلاقى والسياسى لكل التفاعلات المحتملة والتناقضات التى قد تثيرها أحياناً .

ويلاحظ روبرت كوكس^(٣) أن الدول التى احتلت موقع الهيمنة قد عمدت دوماً إلى إشاعة الأفكار الليبرالية التى لقيت قبولاً واسعاً فى مختلف ربوع العالم ومن ثم فإن الهيمنة تنطوى على أبعاد تتجاوز مجرد الزعامة السياسية . ولا يتضح ذلك فقط من الأحوال الى سادت زمن الحرب الباردة عندما طرحت الولايات المتحدة - التى كانت تملك الإمكانيات المادية للسيطرة على الساحة الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - أفكاراً ليبرالية فى السياسة والاقتصاد أسهمت فى إقامة مؤسسات مثل هيئة الأمم المتحدة لتوفير أسباب الاستقرار للنظام العالمى الجديد «أنذاك» كما يلاحظ كوكس وإنما يتضح - فى اعتقادنا - على نحو أعمق من ملاحظة التاريخ كله وعبر الربط بين القوى المسيطرة سياسياً وعسكرياً وبين المقولات والقيم الفكرية والأخلاقية الرائجة فى كل حقبة تاريخية .

وتفسير ذلك هو أن الدولة / الإمبراطورية فى سعيها إلى الهيمنة قد تخطط للصراعات الداخلية لدى خصومها ، أو الإقليمية بين الدول المتنافسة معها حتى يمكنها التوسع فى الأرض حولها أو فى النفوذ أو كليهما . وقد تبقى فقط ودون تخطيط على أهبة الاستعداد لتوظيف هذه الصراعات إذا ما وقعت لصالح نزعتها التوسعية سواء التجارية والسياسية فى عصرنا الحالى ، أو الجغرافية العسكرية فى الماضى .

غير أن مركز الهيمنة هذا - الدولة القطبية أو الإمبراطورية - لا يمكنه العيش فى خضم صراعات مستمرة وإلا لعجز عن الاستمرار فى التفوق ومن ثم فهو بحاجة

دائمة إلى تحلية تفوقه العسكرى أو الاقتصادى وجعله مقبولا وسلمياً من الآخرين وذلك عن طريق الثقافة أو الإيديولوجيا تحديداً . فمقولات السلام الرومانى ، والقانون الرومانى كانت أدوات لتلك الإمبراطورية لتسويد نموذجها السياسى وجعل هيمنتها مقبولة أو على الأقل ممكنة . وكذلك نمط الحياة الأمريكى المعاصر بكل تعبيراته الفنية والغذائية والفكرية والسياسية هو وسيلتها لصيانة تفوقها عبر بناء لجاذبية ما يسمى «بالحلم الأمريكى» .

غير أن مركز الهيمنة وهو يقوم بهذا العمل المهم والجوهري له لا بد وأن يوفق إلى أقصى حد ممكن بين خطابه الفكرى للهيمنة ، وبين المشترك الإنسانى حتى يسهل لقيمه هو أن تتحول إلى قيم إنسانية عالمية جذابه إذ أن ابتعاد قيم الهيمنة لديه عن القيم الإنسانية العامة والراسخة - المثل حسب نظرية المعرفة الأفلاطونية ، والمقولات الأساسية أو المسلمات العقلية حسب الفلسفة الحديثة «الديكارتية» - سوف يحول بينها وبين النهوض بمهمتها التبشيرية والتبريرية فى آن واحد . ويلاحظ هنا أنه كلما زاد المقوم التبشيرى كان الخطاب الفكرى أكثر جاذبية ورواجاً لدى الآخرين وخاصة المستضعفين والمحرومين بالمعنى السياسى والاقتصادى من شعوب العالم ، فلا ينسى أحد تلك الثورة التى أحدثتها مبادئ ويلسون عن حق تقرير المصير لدى شعوب المستعمرات والحميات الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ يمكن أن ننسب إلى هذه المبادئ التبشيرية أنذاك دورها فى إلهام الكثير من الحركات الوطنية ضد الاستعمار الأوروبى فى العقود الثلاثة التالية ، وأيضاً دورها فى تسهيل الصعود الأمريكى إلى قمة وقيادة النظام العالمى ثنائى القطبية بعد الحرب العالمية الثانية إذ جعلت الكثير من الشعوب فى العالم ترحب بالدور السياسى والعسكرى والاقتصادى الأمريكى المتزايد فى العالم على حساب القوى الاستعمارية التقليدية الذابلة آنذاك . كما أن مركز الهيمنة يكون مضطراً فى كثير من الأحيان للخضوع هو نفسه لتلك القيم المهيمنة لتستمر كذلك وحتى يبدى هو للآخرين صدقيتها ونجاحاتها حيث إحترامه لها قبل الآخرين يقع فى صميم قيمة المساواة بين البشر والدول . غير أن الأمر يبدو صعباً وإشكالياً عند تلك النقطة المهمة : فإلى أى حد يجب الخضوع لهذه القيم ، دون أن يحرمه هذا من الاستفادة من هيمنته الفعلية تحت شعارها ، وبالأحرى كيف يمكن استثمار معادلة الهيمنة - الخضوع ؟ وهنا قد ينزع مركز الهيمنة إلى أكثر من آلية ؛

- منها المرحلية مثلاً حيث يخضع لقيم الهيمنة التى رفعها لفترة زمنية تكفى لترسيخها وهى غالباً الفترة التى يتم فيها نحت قيم الهيمنة نفسها أى فى الفترة التالية للحظة الصعود الدولى أو الإمبراطورى إذ تبدو عملية نحت وترويج هذه القيم

مصاحبه أو متأخره قليلاً عن بداية هذا الصعود نحو الهيمنة لتبدأ مع محاولة تروبيجة وتذويقه وتأمينه سياسياً ثم يكون بعد ذلك بداية توظيفها عندما يبدأ مركز الهيمنة في التملص منها تدريجياً بعد أن تكون قد تحولت إلى مرجعية إنسانية يحاكم بها الآخرين ويطالبهم بالخضوع لمقتضياتها .

- ومنها كذلك المراوغة إذ يتم إعلاء قيم الهيمنة والتمسك بها نظرياً والتصرف ضدها عملياً ، وغالباً ما يكون ذلك في مرحلة رسوخ الهيمنة وتأكيداتها ومراكمة خبرة تاريخية طويلة من ممارستها إلى الحد الذي يردع الآخرين عن مواجهة مركز الهيمنة بسلوكياته وممارساته المارقة على القيم المرجعية للنظام التاريخي القائم والذي يسوده هو ، وإن كانت هذه الآلية تؤدي بالتدريج إلى تعرية قيم الهيمنة وتثير الكثير من التناقضات لمركز الهيمنة تؤدي إلى تآكل شرعيته وقد تقود إلى أفول في هيمنته .

- ومنها الانتقائية أيضاً ، حيث يلجأ مركز الهيمنة إلى إطلاق أكثر من خطاب يقوم بينها بعض التعارض أحياناً ، وأحياناً أخرى يصل التعارض حد التناقض ثم يشرع في ممارسة كل من الخطابين في الوقت الذي يتناسب مع مصالحه وحسب تأويله هو لكل قيمه أو خطاب فكري أو سياسي ومدى إنطباقه على كل صراع أو إقليم . بل وأحياناً يتم تطبيق المبدأين على الصراع نفسه ولكن في أوقات مختلفة فيتم إعمال أحدهما في بداية الصراع مثلاً ، وإعمال المبدأ النقيض في فترة تالية حينما يكون هو الأنسب لإنجاز مصالح مركز الهيمنة أو القوى التي يؤيدها حسب تأويله الجديد لمصالحه وكيفية تحقيقها أو لتغير بعض مفردات الصراع عن لحظة البداية في إتجاه يملئ إعمال المبدأ النقيض للتكيف مع هذا التغير تحقيقاً للمصلحة نفسها والتي قد تكون في استمرار الصراع قائماً وليست في حله أو تجاوزه .

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ على هيمنته ، فإن التقادم غالباً ما يصيبها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهي سنه كونه إلهيه ووجودية فيما يبدو حسب الآية الكريمة «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض...» صدق الله العظيم^(٤) . غير أن كوكس يسعى إلى تفسيرها^(٥) بحقيقة أن الانفتاح الواسع في مناخ الليبرالية يمكن القوى المنافسة من إستنساخ منجزات التقدم التقني لنفسها لترقى من كفاءتها الإنتاجية كي تضاهي إنتاجية القوى المهيمنة ، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية في مجال الانتاج ثم في أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخي أن اثنين من القوى العظمى في مرحلة التدهور حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التي تتأهب لإحتلال مركز الصدارة ، إذ لجأت هولندا وهي في مرحلة الإنهيار إلى التحالف مع بريطانيا التي كان نجمها يعلو

صعداً إلى موقع الصدارة ، وهو السيناريو نفسه الذى تم بين بريطانيا والولايات المتحدة فى أعقاب ١٩٤٥ م . وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمراً ميسراً من ناحية ، كما أنها تضيف مسحة من الشرعية على الوضع الجديد من ناحية أخرى .

هكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم على نمط إنتاج الصيد والرعى ، إلى النظام عبر الإقليمى «الإمبراطورى» القائم على نمط إنتاج الزراعة ، إلى النظام العالمى الحداثى القائم على أرضية الاقتصاد العالمى بنمطية المراكنتيلى ، والصناعى ، وها نحن بصدد الجدل حول عملية إنتقال إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى أو نمط انتاج المعرفة مما سوف يرتب قيام نظام جديد يسميه البعض بنظام العولمة . وفى هذه الدراسة سوف نتوقف عند مراحل ثلاث أساسية للنظم التاريخية فى حركية من الماضى إلى المستقبل ، وفى الفصل الأول نعالج النظام عبر الإقليمى ، وفى الفصل الثانى سوف نعالج النظام العالمى الحداثى ، وأما الفصل الثالث فسوف نمد فيه البصر لتشوف مستقبل النظام العالمى ما بعد الحداثى فى إتجاهات ثلاث أساسية محتملة تتجاوز جميعها مرحلة العولمة الراهنة والتي نعتبرها ليست سوى مرحلة إنتقالية قد تكون نهاية النظام العالمى الحداثى ، أو بداية النظام ما بعد الحداثى .

الفصل الأول

النظام عبر الإقليمي

وهو النظام الذى يمكننا أن نطلق عليه نظام العصر القديم / الوسيط بمعيار الزمن ، أو النظام الإمبراطورى بمعيار التكوين السياسى / الاجتماعى ، ولكننا نفضل تسمية «النظام عبر الإقليمي» للمفكر الأرجنتيى «إنريك داسل» لأنها تنطلق من معيار جغرافى / إستراتيجى يرتبط بدرجة نضوج الوعى بعالمية كوكبنا الأرضى وهى درجة تقع فى المرتبة الوسطى بين مرتبة العالمية التى نضجت فى التاريخ الحديث بعد ذلك على أساس من العلم الحديث والاقتصاد العالمى الواسع ، وبين مرتبة المحلية الشديدة التى كان قد صنعها النظام الصغير بتعبير ولارشتاين والذى قام فى الجوهر على إقتصادى الصيد والرعى المحدودين والمتقادمين فى الزمن واللذين عجزا عن توفير البنية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة لا لنظام عالمى واسع ، ولا حتى لنظام إقليمي كبير نظراً لما تتطلبه ممارسيتهما من ديناميكية للكر والفر أو الهجرة والترحال المستمرين وما يفرضانه من حركة إنسانية سيالة تناقض الاستقرار وما تركيانه من روح فردية ترفض التعاضد والتلاصق والحاجة إلى التنظيم ومن خشونة فى الطبع وحدة فى المزاج لا تتوافق مع قيم التمدين ولذا فلن نتوقف عندهما متجاوزين تاريخياً إلى النظام عبر الإقليمي .

ولقد قام هذا النظام «عبر الإقليمي» على أرضية نمط إنتاج الزراعة والذى قام بدوره على حامل المجتمع النهري المنظم والذى يخضع كل فاعلياته ويقيم العلاقات بين أجزائه حسب مقومات نمو الإنتاج الزراعى وما يستلزمه من متطلبات الاستقرار والتكتل والتجانس النسبى التى مكنت من قيام ورسوخ علاقات وتكوينات اجتماعية سمحت بقيام نظام إقتصادى / اجتماعى ومن السيطرة المتزايدة على حركة المجتمع الأمر الذى مكن بعد ذلك لقيام الدولة - الإمبراطورية أحياناً - ولتسهيل قيام النظام عبر الإقليمي المستقر نوعاً ، وإن لم يستطع بالطبع تسهيل قيام النظام العالمى الواسع والحدائى على النحو الذى صار يمثله ذلك المصطلح / المفهوم من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية ، وهو النظام الذى كان بحاجة إلى ثورة معرفية جديدة ظل فى انتظارها حتى القرن السادس عشر على الأقل .

وهنا يمكن الإدعاء بأن ما شهدته التاريخ الإنسانى قبل هذا القرن رغم تعددية الحضارات وصراع الإمبراطوريات الكبرى وهيمنتها لم يتجاوز أبنية وآليات عمل النظام عبر الإقليمي والذى يستقر على نوع من التوازن بين الفاعلين الكبار المترامين فى أركان العالم والمنعزلين فى أقاليمه المختلفة بحيث تدور أهم التفاعلات وأكثرها

كثافة داخل كل إقليم بمفرده حيث يبدو الإقليم الواسع هنا وكأنه الفضاء العام للنظام كله . بينما تبقى التفاعلات فيما بين هذه الأقاليم داخل النظام عبر الإقليمي أقل أهمية على المدى الطويل وفي الحالة الطبيعية ولا يحدث لها أن تتكشف وتزداد أهمية اللهم سوى في تلك اللحظات الدرامية والإستثنائية في تاريخ العالم عندما يكون بصدد عملية تحويلية كبرى بإلهام عقيدة دينية أو صعود إمبراطوري غير مسبوق يتم خلالها كسر وجود النظام الإقليمي وإخضاع مركزه وأطرافه معاً لسيطرة الإقليم الصاعد أو الإمبراطورية النازعة إلى الهيمنة ، وهي لحظات تبقى نادرة في التاريخ سواء قبل الميلادى أو ما بعده حتى بداية العصر الحديث إذ ربما لم تتكرر سوى مرات قليلة : مثلاً عند الإكتساح الفارسى لمصر أو لليونان ، ثم إكتساح الإمبراطورية المقدونية على يد الإسكندر الأكبر للشمال الإفريقى ومصر وفارس ثم إكتساح روما لهذا الفضاء المنتمى للعالم المتوسطى القديم كله . وبعد ذلك صعود الخلافة العربية الإسلامية بإلهام العقيدة الإسلامية التوحيدية وهيمنتها على أغلب الإمتداد الإمبراطورى الرومانى فى العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس وفي سياق الصراع مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبيزنطه فى قلبها حول المسيحية حتى كان سقوط بيزنطه أمام السلطنة العثمانية فى بداية موجة الهيمنة الثانية للإسلام والتي استمرت فى بداية العصر الحديث وإن ظلت تتعرض للتآكل على نحو تدريجى أدى بها إلى السقوط مع رسوخ أبنية العصر الحديث لأنها الإمبراطورية الإشكالية فى الحقيقة إذ إستمرت هيمنتها السياسية والعسكرية فى القرون الثلاث الأولى من العصر الحديث رغم البنية التقليدية التي كانت تقوم عليها فى العلم والتنظيم ولذا فقد كان محتملاً سقوطها فى النهاية سقوطاً درامياً مع الحرب العالمية الأولى بعد رحلة طويلة من الركود والتراجع حملت فيها لقب «رجل أوزبا المريض» وأغلب الظن أن المرض كان فى القلب ، أى فى النموذج المعرفى الذى قامت عليه .

بل وحتى فى كل هذه اللحظات التحويلية الدرامية ظلت الصين بحضارتها العريقة ، والهند فى إمتدادها الشاسع فى شبه استقلال لم تنل منه إلا إحتلالات محدودة لبعض مناطقها القريبة من العالم القديم من قبل القوة المغولية فى هجومها الكاسح السريع والمؤقت ، وإسلام بعض رعاياهما فى هذه المناطق القريبة بعد حملات إسلامية قليلة على تخومهما وبعض التبادلات التجارية العربية الإسلامية معهما والتي كانت تمثل محوراً مهماً من محاور عملية التثاقف بين الحضارات فى العالمين القديم والوسيط الأمر الذى أوجد حضوراً إسلامياً بهما ، وخاصة بالهند ، ولكن دون الإدعاء بهيمنة المسلمين عليهما .

وفى هذا السياق التاريخى الطويل كانت هناك هيمنات متتابعة أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو ربما أكثر ؛ فحضارات شرقية إمبراطورية ثلاث أساسية مثلت مراكز أو

أقطاب هذا النظام عبر الإقليمى فى التاريخ قبل الميلادى وهى مصر الفرعونية وفارس والصين فى الشرق الأقصى .

وفى القرون السبع الميلادية الأولى تشكلت ثنائية إمبراطورية بين الصين المستمرة فى الهيمنة على الشرق الأقصى ، والإمبراطورية الرومانية الصاعدة فى الغرب حول المسيحية ثم المسيحية الشرقية فى القسطنطينية ، مع وجود أقل لفارس التى أسلمت بنهاية هذه الفترة .

وفى القرون الثمانى التالية وحتى نهاية القرن الخامس عشر كان هناك ما يشبه مثلث حضارى إكتملت أضلاعه عبر هذه الفترة نفسها وفى أوقات متتالية وليست متزامنة . فالصين كانت لا تزال مستمرة فى الشرق الأقصى تكمل مسيرتها الطويلة شبه المستقلة ، أما الخلافة العربية الإسلامية فقد كانت الفارس الأساسى واللاعب الأكبر فى هذه المرحلة عبر عدة مراكز متتالية بدأت فى الحجاز لفترة قصيرة جداً ، وانتقلت سريعاً إلى دمشق لنحو المائة عام ، ثم إلى بغداد فى أقصى إمتداد لها وأعلى مراحل هيمنتها لنحو ثلاثة قرون ، ثم إلى القاهرة بعد سقوط بغداد ولنحو ثلاثة قرون أخرى اضطلعت فيها مصر بدور الركن فى الحضارة العربية ضد الحملات الصليبية المتتالية ، ثم الهجمات التتريّة المتوحشة والعاصفة وذلك فى عهدين متتاليين هما الأيوبي ثم المملوكى قبل أن تسلم الراية إلى القوة التركية الصاعدة فى العالم الإسلامى . وكان الفاعل الثالث هو القوة - يصعب وصفه بالحضارة - المغولية فى آسيا الوسطى فهى قوة رعوية فى الأساس تقوم فى بنائها على نوع من الاقطاع العسكرى حيث المهارة القتالية الفائقة والقدرة على تنظيم المقاتلين وقيادتهم هى مرتكزات الترقى وأسس حيازة المكانة وحيث المجتمع المغولى نفسه مجتمع عسكرى يعيش على اقتصاد الغزو وممارسة القتال كراً وقرأً هى الوسيلة الأهم - إن لم تكن الوحيدة - لإكتساب العيش . ولقد شهدت القوة المغولية نمواً سريعاً فى القرن الثانى عشر الميلادى مكنتها فى القرن التالى من إجتياح أجزاء عديدة فى العالم العربى الإسلامى بعد أن كانت قد سيطرت على آسيا الوسطى ، وكانت نقطة الذروة فى صعود هذه القوة الرعوية هى منتصف القرن الثالث عشر حينما أسقطت الخلافة فى بغداد قبل أن تتحطم موجتها العاتية على صخرة مصر المملوكية . وإذا كان لهذه القوة المغولية من أثر مستمر فهو نقلها للإسلام إلى تخوم الصين ، وإلى شبه القارة الهندية بعد أن كان المغول أنفسهم قد إعتنقوا الإسلام بعد هزيمتهم فى مصر فأخذوه معهم بعد ذلك إلى كل مكان ذهبوا إليه وخاصة الهند .

ويبقى السؤال المهم حول أوروبا إجمالاً وكيف كانت فى هذه الفترة التى يطلق عليها فى سياق التاريخ الأوروبى - أو ثلاثة أرباعها على الأقل - العصور الوسطى المظلمة ؟

ويجيئنا هنا بيتر تيلور ، وكولن فلنت على نحو مستفيض فيقولاً^(٦) :

لقد كانت أوروبا حتى سنة ١٥٠٠م تعيش في حالة من التجانس الثقافي ولكنها منقسمة سياسياً ، فهي تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوربية مسيحية إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة ولذا فأوروبا آنذاك كانت تشكل إمبراطورية إسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة المانيا ، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوى جزء بسيط من القارة الأوربية ، وحتى في هذا الجزء البسيط كانت سلطتها مطوقة ومحدودة فلقد كانت أوروبا خليطاً معقداً من الكيانات التراكيبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحكومية .

ومن الوجهة الجغرافية شهدت هذه التركيبة المعقدة مجموعة متنوعة من النظم والمقاييس فهناك أولاً : التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي وإن كانت قد فشلت في إقامة إمبراطورية مركزية الحكم إلا أنها ساعدت على الحفاظ على وجود عالم سياسى أوربى مميز . وهناك ثانياً وفي الاتجاه النقيض ذلك النزوع المفرط في المحلية والتمثل في وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة في أرجاء أوروبا من طبقات للفرسان ومن مدن مستقلة ناشئة ، ومن أسقفيات ودوقيات وهي جميعاً كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية في تصريف أمورها . وهناك ثالثاً روابط وإن كانت مغلخلة تصل النظم المحلية بالمؤسستين العالميتين : الإمبراطورية والبابوية وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة في أوروبا العصور الوسطى . وعلى هذا فإن وصف أوضاع أوروبا في تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدي المعنى كاملاً فالمسألة كانت أكثر تعقيداً من ذلك إذ قدر عدد الوحدات السياسية المستقلة في أوروبا في تلك الفترة بما يزيد على ١٥٠٠ وحدة . إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية ؟

بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة في النهاية في نطاق جغرافي مفرد ما بين المحلية والعالمية . فلقد افترض «تيلى» وجود خمسة بدائل أمام أوروبا سنة ١٥٠٠م : إحتمالان في مصلحة المحلية إما في شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضاً . ثم إحتمالان لمصلحة العالمية إما في شكل إتحاد كهنوتى «ثيوقراطى» أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم . وأخيراً احتمال قيام نمط من الدول «متوسطة الحجم» . وإذا نظرنا إلى الوضع الأوربى نظرة مدققة سنة ١٥٠٠م فسوف نرى أن الإحتمال الأخير كان أكثر البدائل توافقاً مع التحولات الاقتصادية الحادثة عند ظهور النظام الرأسمالى ومع الثورة العسكرية التي غيرت طبيعة الحروب في تلك الفترة .

وفي هذا السياق الأوربي حدثت النقلة المهمة بعد سنة ١٥٠٠م في علاقة الإنسان بالأرض ، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة . لقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعي ورعاياه - حسب جان جوتمان^(٧) علاقة شخصية تقوم على الحماية والخدمة ، ولم تكن تركز على الأراضي . على أنه عندما اقترنت الأراضي بالسيادة أصبح هناك أساس قانوني لنظام الدولة الحديثة وقد حدث هذا خلال القرن التالي «السادس عشر» وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتي عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولي الحديث والدولة القومية الحديثة . فلقد أعترف في هذه المعاهدة بأن كل دولة «صاحبة سيادة» على أراضيها بحيث يصبح أى تدخل في شئونها الداخلية خرقاً للقانون الدولي . وكانت النتيجة أن برزت إلى الوجود خريطة أوروبية مقسمة إلى قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة على أراضيها وقد مثل ذلك الأساس الأقليمي الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة أو أول خريطة سياسية للعالم الحديث . فلقد غابت أوربا طيلة العصور الوسطى إذن لتذهب العالم عصرة الحديث .

* * *

وإذا كان نموذج المعرفة / نمط الانتاج في هذا السياق التاريخي الطويل قد فرض نظامه التاريخي «عبر الإقليمي» فإنه في الوقت نفسه قد فرض شرعيته بإلهام من تجلياته الفكرية المصاحبة ومفهوماته الرئيسية الحاكمة . هذه التجليات قامت بالأساس على نشاط روجي تسميه الكاتبة والراهبة البريطانية كارين أرمسترونج «منطق الروح» وذلك في كتابها القيم الصادر عن دار سطور بعنوان «معارك في سبيل الإله» عام ٢٠٠٠م . وهو المنطق الذي يقوم - في اعتقادنا - على الدين غالباً كمتصل وإن طغت عليه بعض بؤر نشاط عقلي من حكمة الشرق القديم أو إشراقات الفلسفة اليونانية سابقة له أو لاحقة عليه حيث توحى طبيعة الأبنية الاجتماعية والعلاقات الإنسانية والمؤسسات السياسية القائمة على هذا النمط الإنتاجي «الزراعي» برؤية وجودية كمونية إستاتيكية وإن كانت شفافاً ترى الذات الإنسانية وتشعر بها كنقطة في سياق الوجود الأشمل وكجزء من أجزائه تتماهى فيه ومعه ولا تنفصل عنه بل تنعكس عليه في ظواهره وإيقاعاته وحركات كواكبه ونجومه حسبما تبلور الروح التقليدية غير الدينية ، أو تشعر بالتمايز عنه ولكن دون تعالي عليه أو قدرة على إعادة ، أو حتى تصور إعادة صياغته بل فقط حسن إدارته في إطار نموذج الاستخلاف الذي تبلوره الرؤية الدينية للعالم .

وهنا يمكننا تحديد سمتين أساسيتين للنشاط الفكري المصاحب لهذا النظام التاريخي عبر الإقليمي ميزتا طريقته في التعبير عن حضوره ، ونزوعه إلى تأكيد شرعيته ؛

- السمة الأولى هي اللا تمرکز على صعيد نقطة الإنطلاق الجغرافي إذ يتسم النظام عبر الإقليمي نفسه بحركية أقطابه فلم يعرف ظاهرة المركز الواحد المستقر أو التمرکز الشديد ، ولذا فقد تعددت مراكزه الفكرية وشهدت حركية ملموسة في جغرافية العالم القديم . فقد كانت هناك مثلاً حكمة الشرق القديم في مصر وبابل ملهمة لتكويناتهما السياسية ومبررة لهما على نحو بعيد فقد كان هناك إله معبود لصعيد مصر ، وكذا لدلتاها وقد إستلزم التوحيد السياسي التوحيد الديني ومن هنا كانت السيادة الدينية لعبادة أمون رع ، ثم لتوحيدية إخناتون التي لم تلبث إلا قليلاً ومع إنهيارها كان التفكك السياسي . والمهم هنا أن تكوين مصر السياسي قد نهض في أحد أبعاده وتأثر بالبعد الديني أو الميتافيزيقي وحسب كارين أرمسترنج «بمنطق الروح» الذي شغل وألهم العقل المصري آنذاك والذي أنبنى على أساس مكونات دينية أو ميتافيزيكية بالأساس ، وأحكام أخلاقية وسلوكيات دنيوية ومعرفة محدودة سحرية أو بالأكثر تقليدية . ولقد كانت هذه المكونات جميعها مبررة للوجود السياسي لمصر آنذاك ، ولدورها في النظام عبر الإقليمي .

وقد كانت هناك أيضاً المدرسة الفلسفية اليونانية في أثينا حول الفلاسفة الكبار من طاليس حتى أرسطو حيث أمتدت إنشغالاتهم من الوجود إلى الطبيعة إلى المعرفة في مرحلة هي هي أخصب مراحل الإبداع الفلسفي في التاريخ الإنساني إستلهمت بعض مقومات حكمه الشرق القديم ، وألهمت هذا الشرق نفسه عندما صار عربياً إسلامياً . وكان في موازاة ذلك حكمة الصين حول كونفوشيوس ، وفارس حول مازدا وزرادشت وغيرهما . وبعدهما بقليل كانت هناك المدرسة السكندرية حول أفلوطين الذي قام بعملية توفيق تاريخية وفكرية مهمة بين الفلسفة اليونانية والإيمان المسيحي تشبه كثيراً ما قام به بعد ذلك الفيلسوف العربي ابن رشد من توفيق بين الفلسفة اليونانية نفسها وبين العقيدة الإسلامية .

والملاحظ هنا أن جميع هذه المدارس الفكرية / الفلسفية / الدينية قد توارثت النفوذ ربما توازت أحياناً ، وتعاقبت كثيراً ، أثرت وتأثرت ، صعدت وتدهورت ولكن دونما «تمرکز» أو إدعاء بالمركزية على النحو الذي إدعاء الغرب المعاصر داخل النظام العالمي الحديث وبإلهام تجربة الحداثة فيما يسمى «نزعة التمرکز الغربي» التي قامت وبأثر رجعي ، كما سوف نرى ، بتثبيت الفلسفة اليونانية كنقطة إنطلاق تاريخي لهذه النزعة المتمركزة . ولقد أثرت هذه الروح اللامتمركزة إيجابياً في عملية التثاقف بين الحضارات جميعاً بسلاسة حيث إن كل من الشرق والغرب قد استطاع في لحظة صعوده أن يقدم الآخر إلى نفسه من خلال إكتشاف تراثه هو - أي تراث الآخر - وتعريفه به على نحو يتيح له أن يبدأ في مرحلة إعادة البناء : العرب فعلو

ذلك مع أوروبا العصر الوسيط عندما قام ابن رشد والفارابى وغيرهما بترجمة الفكر اليونانى وأعماله الكبرى بالإضافة إليها عبر محاولة التوفيق بينها وبين الإسلام ، ومن خلالها تم وصل العقل الأوروبى - إذا اعتمد عليها فى نهضته الحديثة - بجذره اليونانى القديم . وفى المقابل ساهمت أعمال المستشرقين - الجادين والأكثر نزاهة قطعاً - وجهود الأثريين الغربيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى إعادة تعريف العرب المعاصرين بكثير من جوانب تراثهم كمقدمة للنهضة العربية الثانية ، بل أن شامبليون بفكه لرموز «الهيروغليفية» قد أسهم مساهمة كبرى بتعريفنا بالتراث المصرى ذاته .

- وأما السمة الثانية فهى الدائرية على صعيد «الذكاء التاريخى» إذ أن التاريخ يمكن تقسيمه على صعيد هذا الذكاء إلى مرحلتين متميزتين تفصل بينهما لحظة انبثاق الحدائى كمشروع تاريخى مركب وشامل أحدث تغيراً حاسماً فيما يتعلق بمفردات البيئة الخارجية ، وفى طبيعة الإرادات الفاعلة فيها .

ففى المرحلة الأولى الممتدة فى عصور طويلة سابقة لمشروع الحدائى ، وعلى تباين هذه العصور فيما بينها، تمحورت مفردات البيئة التاريخية حول الفرد الحاكم ، أو الأسرة / البيت الحاكم ، أو الفكرة الملهمة الحاشدة وخاصة الدين . فكان لهذا الثلاثى بالأساس القدرة الفائقة على صناعة العالم السياسى . فهذا الحاكم يوحّد القطرين فتنشأ وطنية مصر التاريخية ، وذاك يبنى الأهرامات فترسخ على أرضها حضارة شامخة لا تزال تكافح الزمن «التاريخ» . ثم يأتى حاكم آخر تعوزه الرؤية ، أو تنقصه الإرادة فإذا بمصر تحت سيطرة قبائل من الرعاة الشرقيين «الهكسوس» وهكذا. وعلى صعيد الأسر أو البيوت الحاكمة نجد فارقاً هائلاً بين الأسرة الفرعونية الثامنة عشرة أسرة أحمس وتحتسب التى حررت مصر من الهكسوس وأعادت صياغة نظريات الأمن والاستراتيجية القديمة فى مصر ، والتى لا يزال بعضها إلى الآن يتسم بالجده والعمق ، وبين الأسر من السادسة والعشرين وحتى الثلاثين حيث حكم النوبيون ، والليبيون إن ضمناً أو صراحة وسمعنا أسماء «بعنخى» ، و «شنق» ملوكاً لمصر ، قبل أن يتكرس إحتلالها فارسياً ثم يونانياً مع سقوط مصر الفرعونية القديمة/ العظيمة . بل نجد هذا التباين داخل الأسرة الواحدة والممتدة فشتان مثلاً بين الأسرة الأموية فى بدايتها وفى نهايتها ، والعصر العباسى الأولى حيث سطوة أبى العباس ، وامتداد الرشيد ، وانفتاح المأمون وقوة المعتصم ، ثم الثانى حيث لا شئ سوى الضعف والتمزق ، وحيث بداية هيمنة نموذج «السلطة الرعوية» على التاريخ العربى .

وعلى صعيد الفكرة كانت هناك فكرة السمو لعرق ما ، أو التفوق لجماعة ما ملهمة للإسكندر فى تشكيل إمبراطوريته ، كما كانت فكرة الدين قادرة على تعبئة

أقوام وحشدتها معاً ، وأيضاً على تمزيق جماعة واحدة بين فرق وشيع ، فقد تعذبت روما بالمسيحية ودخلت في صدام مع كل مستعمراتها المسيحية قبل أن تؤمن بها ، بينما اجتمعت قبائل العرب على ما كان بينها من ثارات حول الإسلام ، وما هي إلا سنوات قلائل حتى تحول بدو العرب إلى فاتحين متحضرين أصحاب رسالة خرجوا لينشروها في العالمين .

هذا بالنسبة لمفردات البيئة التاريخية ، أما طبيعة الإرادات الفاعلة فيها فقد إتسمت بالتغير الشديد على النحو الذى ذكرناه فى هذه المرحلة فالفاعلون فى حالة تبدل سريع بين قوة وضعف لأنهم يفعلون باعتبارهم أفراداً ، أو أسراً ، أو حتى أفكاراً ولذا فهم ينزلون إرادتهم على التاريخ بشكل مباشر يؤثر سريعاً ، وينتهى أثره سريعاً أيضاً دون قدرة على صياغة أبنية تاريخية يمارسون فعلهم من داخلها وتكون قادرة على الاحتفاظ بمقومات هذا الفعل إلى مدى طويل وعلى نحو مؤثر ، وبالأخص فعل الهيمنة ، والتقدم إلا بقدر محدود وأجال قصيرة محكومة بالعمر البشرى .

أما المرحلة الثانية فقد اصطبغت بصبغة الحداثة التى دشنها ، فالأخيرة بناء تاريخى شامل : اجتماعى / سياسى / اقتصادى تأسس على مرحلة جديدة فى العلم الذى هو بدوره أكثر أبنية التاريخ إستقراراً واستمراراً لأنه يقوم سواء فى تطوره أو فى تأثيره على التراكم . ومن هنا فإن التراكم المعرفى لدى أمة يعنى بالضرورة - رغم تبدل الحكام وتعاقب الإيديولوجيات - تراكماً تاريخياً . فبدءاً من هذه اللحظة تحول التاريخ إلى أبنية متميزة للتقدم حيناً ، وللتخلف أحياناً أخرى حسب المواقف من العلم التى باتت بالضرورة مواقف من التاريخ . ومن هنا أصبحت الدولة القومية / الوطنية هى وحدة الفعل الأساسية ، كما أصبح الاستقرار النسبى وليس التغير المستمر والانقلابى هو طبيعة الإرادات الفاعلة فى التاريخ . ومن ثم نشأ واستقر نمط جديد من الذكاء التاريخى يمكن تسميته بالذكاء التاريخى الخطى وهو الذكاء الصانع للعصر الحديث أو «للحداثة» كتجربة تاريخية تتمتع بالإستمرارية ، وفلسفية تتسم بالموضوعية والعقلانية ، ومن ثم «للنظام العالمى الواسع» الذى إستمر مهيمناً على العصر الحديث ، والذى نرصده - سريعاً - تحولاته على الصفحات التالية .

الفصل الثانى

النظام العالمى الحداثى

على العكس من النظام التاريخى «عبر الإقليمى» والذى تأسس على الرؤية الكلاسيكية للوجود وفى قلبها النموذج المعرفى التقليدى الصانع لنمط الانتاج الزراعى ، قام النظام العالمى الواسع للحدائى بإلهام الرؤية الحديثة للوجود والتى ترى الذات الإنسانية فى مركز هذا الوجود وتشعر بها مهيمنة عليه حيث القدرة على إعادة صياغة أشكاله الإجتماعية والسياسية بعد أن زادت معارفها ومن ثم قدراتها على التحكم النسبى فى مادته الطبيعية عبر إكتشاف متزايد لقوانينها وحركة حثيثة نحو فهم منطقها وخبرة متراكمة فى تقنين هذا المنطق وصياغته ونشره بصورة واسعة فى كوكبنا الأرضى ، ثم بصورة متزايدة فى الأجيال المتتابة وبالذات فى تاريخنا البشرى الحديث ، الذى نال صفته الأخيرة تلك بهذه الرؤية الحديثة للوجود ، أو ما يسمى بالروح الحديثة .

ولقد ارتبطت هذه الروح الحديثة بعوامل كثيرة أهمها ثلاث أساسية :

الأول منها هو حركة الكشف الجغرافية بما مثلته من تكسير حاد وعميق لصورة الغرب الذهنية التقليدية عن العالم القديم بحدوده المألوفة والتى ساهمت بجدية فى إنطلاقه نحو العصر الحديث لسبب مباشر وهو أن هذه العصور الحديثة قد إرتبطت شكلاً وظاهراً بالعالم الجديد المكتشف بفعل هذه الحركة والذى أفرز ولا يزال حيوية الغرب المعاصر «الولايات المتحدة الأمريكية» . ولسبب آخر هو الأعماق جوهره أن العقل الغربى إذ شهد تحطم الجغرافيا العالمية أمامه وبإيقاع خطواته هو نفسه ، قد شعر بقدرته على تخطيط أو تكسير التاريخ بكل أبنيته وتقاليده ورموزه وإلهاماته ، وإعادة بنائه بشكل مغاير خروجاً من تاريخه الوسيط الذى ارتبط بتركيبة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقوم على نوع من «الإقطاع المقدس» شاركت فيه السلطة السياسية المستبدة «الإمبراطورية» والكنيسة الكاثوليكية «البابوية» بإدعاء الحق الإلهى المقدس فى حكم الشعوب .

ذلك إن الإندفاع الغربى المقتحم لهذا العالم الجديد قد ولد فى العقل الغربى درجة أعمق من الثقة ، وروح الإكتشاف والمبادرة للدرجة المغامرة أحياناً : إكتشاف الأفكار ، والمعارف ، والتجارب المبشرة والنقيضة لكل ما هو منشور من تجارب مجتمعيه فى ثنايا التاريخ الذى تم تخطيط صورته الغامضة مع تحطم أستار الجغرافيا العالمية التى شهدت قصصه وأساطيره ورواياته وسردياته الكبرى والصغرى ، ومن ثم تنامى قدرته - أى الغرب - على الخوض فى دورها بكل الثقة ويمتهدى الجراءة التى وصلت ذروتها

فى النزعة الهجومية التى إحتزنها العقل الغربى ليستعملها بعد ذلك كثيراً ضد أنحاء شتى فى العالم القديم ملتبساً هذه المرة بروح إستعمارية نال بعضاً من نيرانها وإحتقاناتها عالمنا العربى فى القرنين التاسع عشر ، والعشرين فيما جسده نسق الفكر الكولونيالى الذى تبرعم الفكر الغربى الحديث النازع إلى التمرکز حول ذاته والقائل عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف ، بسمو الغرب عرقياً ودينياً وفكرياً ، بل وبوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه العام «بالمعجزة» اليونانية الفلسفية، وحتى الآن متمتماً بالطهر المعرفى والنقاء العرقى .

والثانى هو ظاهرة العلم الحديث حيث ساهم أيضاً فى قدرة الغرب على نقد تاريخه الوسيط بالذات وتكسير تركيبته الإقطاعية إمتلاكه المتنامى لناصرية العلم الطبيعى فى منهاجيته التجريبية والذى يصوغ ، ربما وحده ، أيديولوجيا «عالمية» تجسد نمطاً من النشاط الفكرى المستقل والتمايز عن تلك الأنشطة الفكرية التى تلهمها الأديان والفلسفات الكبرى المتراكمة فى التاريخ والتى تبقى مهما راوحت بين يمين ويسار ، ومقدس ودينوى ، نمط من النشاط يركز على التيار الشعورى الباطنى للإنسان يخاطب حياته الروحية ، وعلى الأكثر علاقاته بالبشر الآخرين فى مجتمعه أو المجتمعات الأخرى ، وبالأحرى ، بالفضاء السياسى ، وذلك بعكس العلم الطبيعى التجريبى الحديث وخاصة فى تطوراتها اللاحقة على شكية ديكرت وتجريبية يكون والتى قامت بالأساس على عناق بين الرياضيات والفيزياء وأنتجت فى النهاية عبر إشتقاقها لمعادلات منضبطة وقوانين دقيقة نسق معرفى كامل يبحث فى الوسائل والأشياء ، والمقادير والكميات ، والكتل والموازين ، ويراكم المناهج والنظريات المطلوبة لملء الفراغ الممتد بين الإنسان والطبيعة ، واللازمة لإقتحام هذه الأخيرة والكشف عن جوهرها فهماً ثم توظيفاً لها . وهو الأمر الذى نقل وعى الإنسان الغربى إلى فضاء جديد عقلانى وموضوعى ومادى مكنه من طرح أسئلة جديدة تماماً على التاريخ الغربى بشكل أكثر جذرية نالت من جوهر النشاط الفكرى القديم وخاصة حول تصور العلاقة بين الإنسان والله أدت فى النهاية لقصر الدين على المجال الروحى للإنسان ، وحول أشكال تنظيم المجتمع لتقود فى النهاية إلى جدل وحضور الديمقراطية الليبرالية ، وهما ، أى العلمانية والديمقراطية ، المعلمين البارزين والمميزين للوعى الغربى فى كتلتها التاريخية المعاصرة .

أما الثالث فهو حركة الإصلاح الدينى والتى أنتجت عبر صراع طويل وحروب دامية فى أوروبا خاصة فى ألمانيا وفرنسا ، المذهب البروتستانتى والذى يربط عالم الاجتماع الألمانى الكبير ماكس فيبر بينه وبين الرأسمالية وذلك فى كتابه الشهير «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»^(٨) حيث يربط بين الرأسمالية وبين أمرين

يعتبرهما جوهرين فيها هما : وجود المشروع الذى يكون هدفه تحقيق أعلى قدر من الربح ، والتنظيم العقلانى الذى يبقى كوسيلة للوصول إلى هذا الربح .

فما يحسم الأمر بين الرأسمالى الحقيقى ، وأى مرابى أو مغامر هو السعى ليس إلى الربح الأقصى كحالة نهم نفسى ، وإنما إلى الربح الدائم الذى يتحقق بفعل الرغبة الدائمة فى مراكمة الربح عن طريق الإرادة الدائمة فى الانتاج . وأما عن علاقتها بالبروتستانتية فيرى فيبر أنها - أى الرأسمالية - ليست فى الواقع سوى الوريث الشرعى «للكالفينية» كأحد أهم تيارات البروتستانتية ذات الروح التطهيرية حيث يوجد ذلك الزاهد الذى يحول العمل إلى نوع من العبادة ومن الصلاة المستمرة حيث الكالفينيون بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلى إعطاء الأمور البشرية دلالة مقدسة ، وهكذا يصبح العمل وتنظيمه بالنسبة إليهم نظاماً ينبغى إقامته فى الواقع تحقيقاً للإرادة الإلهية ، وحيث العقل الدينى الطهرانى يفهم الربح ليس كغاية فى ذاته ولكن كوسيلة تقود إلى عمل منتج جديد وتنظيم جديد يقود إلى الربح وهكذا تحقيقاً للتراكم الرأسمالى الحقيقى الذى يسعى للتطوير وليس إلى الملذات .

لقد تفاعلت هذه العوامل معاً : الكشف الجغرافية ، والثورة العلمية ، والإصلاح الدينى البروتستانتى لصياغة الروح الحديثة - فى السياق الغربى - التى صاحبها نمط جديد من الوعى بالعالم جوهره الإنشغال الكونى وليس المحلى أو الإقليمى ولد مع القرن السادس عشر وظل متنامياً بعد ذلك وصانعاً للنظام العالمى الحداثى الواسع . ولعل هذا الفهم هو ما عبر عنه السير «هالفورد ماكيندر» أحد أبرز رواد الجغرافيا السياسية بمطلع القرن العشرين بقوله^(٩) : بعد أن ولى عصر كولمبوس ، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسى محكم يتسم بنظرة شمولية تغطى الكرة الأرضية كلها ، ذلك لأن كل إرهابية للقوى الاجتماعية فى أى ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة إنفجارها وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصى الأرض .

وهذا الإنشغال الكونى بالعالم لدى ماكيندر هو مبرر وأساس منهج النظم العالمية حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام عالمى راهن كونى النطاق بحيث تصبح البلدان المختلفة مجرد أجزاء أو عناصر فى بنيته الأكبر والأكثر رحابة بحيث يصبح من الصعب علينا أن نتفهم ما يقع من تحولات فى مجتمع ما إلا من خلال الإطار الأوسع أى النظام العالمى الحداثى فى كليته .

فعلى سبيل المثال لا يمكن فهم إنهيار الإمبراطورية البريطانية كظاهرة مجتمعية بريطانية . -حسب ولارشتاين-^(١٠) على أسس محلية وإنما كنتيجة لتغيرات عالمية أوسع قادت إلى ما يمكن تسميته «إنهيار الهيمنة» وإنهيار الهيمنة لا يبدو أمراً

استثنائياً حسب منهج النظم العالمية إذ أنه أمر تكرر كثيراً في دورات متعاقبة داخل الحقبة الحديثة الممتدة لخمسة قرون كاملة وهو الأمر الذى أدى إلى التحولات الداخلية في مراكز النظام العالمى الحدائى القائم داخل أوروبا / الغرب رغم استمرار الغرب مركزاً لهذا النظام . وهى تحولات تحدث كنتيجة شبه منطقية لتراكم عوامل للقوة / الصعود ، ثم إنحدار هذه العوامل سواء لدوافع داخلية تقود إلى الضعف المطلق ، أو لدوافع خارجية تقود إلى الضعف النسبى قياساً إلى الصعود الكبير فى قوة الآخرين من حول مركز الهيمنة .

وفى هذا السياق يتحدث تيلور وفلنت عن خمس دورات للهيمنة تعاقبت فى الحقبة الحديثة وموزعة على القرون الخمس تقريباً^(١١) :

ففى القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وأسبانيا تتوسعان فى الكرة الأرضية وفق معاهدة «تورديز يلاس» التى كان الباب إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م بحيث يقتسم الطرفان العالم خارج أوروبا بينهما وذلك وفق خط وهمى فى المحيط الأطلنطى على أن تسيطر أسبانيا على الأراضى الواقعة غربى هذا الخط ، وأن تهيمن البرتغال على الأراضى الواقعة شرقية .

• وفى القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدى أسبانيا على جانبى الكرة الأرضية وفى جزر الهند الشرقية .

• وفى القرن الثامن عشر أشتبكت فرنسا مع بريطانيا فى معارك ضارية إمتدت مساحتها من أراضى كندا وصولاً إلى الهند .

• وقد شهد القرن التاسع عشر زخماً أوروبياً عاماً فى التكالب للسيطرة على القارة الأفريقية .

• وفى النصف الثانى من القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى ضمن منظومة الحرب الباردة أو مابعداها وحتى الآن .

ثم كان الدعم الذى تلقاه منهج «النظم العالمية» لولا رشتاين من المنهج التاريخى غير التقليدى لمدرسة «الحوليات» الفرنسية والتى رأت أن السياسة ليست إلا مجال واحد من مجالات أوسع تضم على الأقل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتداوله الكتابة التاريخية ومن ثم فلا داع للتطويل عند الكتابة التاريخية فى التفاصيل السياسية والمناورات الدبلوماسية حيث يجب التركيز على ما يسمى بـ «روح العصر» فى هذه الجوانب جميعاً وهى الفكرة التى ألهمت الأستاذ «فرناند بروديل» مصطلح «الدوام الطويل» الذى يعنى عنده الإستمرار التاريخى للمادى والاجتماعى الذى تتقلب على سطحه الأحداث السياسية^(١١) .

وحسب مفهوم «الدوام الطويل» لدى الأستاذ بروديل والذي يمكن اعتباره في إطار منهج النظم العالمية هو «نمط الإنتاج» فإننا لا نميل إلى تقسيم تيلور وفلنت لدورات الهيمنة داخل النظام العالمي الحدائي . وبدلاً من ذلك نعتقد في أهمية التقسيم الثلاثي الذي يقدمه المؤرخ الأمريكي «جورج مودلسكي»^(١٢) لدورات الهيمنة المنفردة على منظومة العلاقات الدولية أو بالأحرى «النظام العالمي» والتي حدثت حسب تصوره مرات ثلاث فقط : الهيمنة الهولندية في القرن السابع عشر ، والبريطانية في التاسع عشر ، ثم الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين . وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث : السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي غير أنها تقوم بالتأكيد على أساس راسخ من التفوق الاقتصادي عبر مراحل ثلاث : تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاءة الانتاجية على منافسيها ثم تمكن رجال التجارة في هذه الدولة بالتالي من الحصول على إمتيازات تجارية ، وأخيراً تمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية على الاقتصاد العالمي . وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة فإنها تتأهل لإحتلال موقع الهيمنة على الساحة العالمية ، ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم في نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوى الأخرى بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفي لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة .

في هذا السياق المعتمد «دورة الهيمنة» من ناحية و «الدوام الطويل» من ناحية أخرى يمكننا الحديث عن نوعين من الدوام داخل نمط الانتاج الرأسمالي الذي شكل فضاء الاقتصاد العالمي الواسع ، وأرضية النظام العالمي للحدائث طيلة القرون الخمس الماضية وهما : «الدوام المركنتيلي» من بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، و «الدوام الصناعي» من منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن . كما يمكن أن نتحدث عن ثلاث دورات للهيمنة . الأولى وهي الهيمنة الهولندية على أساس الدوام المركنتيلي ، أما الثانية والثالثة فهما على قاعدة الدوام الصناعي ، بريطانيا على قاعدة الثورة الصناعية الأولى ، والولايات المتحدة على قاعدة الثورة الصناعية الثانية ثم الثالثة .

(أولاً: الدوام المركنتيلي: (١٣)

والمركنتيلية ببساطة هي نقل السياسات التجارية للمدن العاملة في التجارة إلى يد الدولة الإقليمية وهو ما عزز نطاق التقييدات الإقليمية على التجارة ليصبح إحدى الأدوات الرئيسية في صنع الدولة . ويرتبط صعود العالم المركنتيلي في القرن السابع عشر ارتباطاً مباشراً بالهيمنة الهولندية ، فالدولة الهولندية التي كانت قد إنسلخت من سيطرة آل هابسبورج النمساوية بالثورة أواخر القرن السادس عشر كانت تتألف

من مجموعة من المدن التجارية التي تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجي ، وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار ، وباختصار لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها ، وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك وبالتالي قدمت بديلاً جديداً لمبرر وجود الدولة يركز على الاقتصاد وليس على السياسة والحرب ومجد الحاكم .

والحق أن النجاح الذي أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعنى أن النظام العالمي قد تعزز كإقتصاد عالمي عندما رأت الدول الأخرى ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد في ظهور واستقرار المركنتيلية .

ثانياً: الدوام الصناعي :

ويتأسس على الاقتصاد الصناعي الذي بدأ في بريطانيا منذ ١٧٦٠ على الأقل ويمتد حتى الآن ، وهو دوام طويل شهد تحولات داخلية عدة مثلت الأساس للهيمنة البريطانية ثم الأمريكية . وهو نوع من الاقتصاد يقوم - حسب إدوارد ولا رشتاين^(١٤) على عناصر ثلاث أساسية :

أولها : السوق العالمية الواحدة التي يقوم عليها الاقتصاد وهي السوق الرأسمالية التي يتوجه الانتاج فيها إلى التصدير بالأساس وليس للإستهلاك المحلي وتحدد أسعار المنتجات وفق متطلبات السوق العالمية حسب مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث تقود عناصر الكفاءة التكنولوجية إلى حسم هذه المنافسة بدعم الأكثر تطوراً بزيادة أسعار منتجاته والعكس للأقل كفاءة حتى يتم إخراجهم من السوق نفسها في النهاية وهو ما يقود إلى النمو الاقتصادي المتفاوت عبر العالم ، وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطوراً للسوق العالمية .

ثانياً : النظام متعدد الأطراف إذ برغم وجود سوق واحدة عالمية فإن هناك نظاماً سياسياً متعددة على خريطة العالم وهو تعدد مهم للمنظومة الاقتصادية الكبرى لأنه لو قدر لأي نظام سياسى بعينه أن ينفرد بالسيطرة على العالم فإن هذا سوق يؤدي بالضرورة إلى إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسى ذاته ، وهنا تنتفى المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمى فى عباءة هيمنة إمبراطورية . وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو الاقتصاد السياسى العالمى الذى يتطلب حالة من توازن القوى لضمان استمرارية مبدأ المنافسة الحرة كما كان الحال فى مرحلة الحرب الباردة وقبل الإنهيار السوفيتى الذى أدى إنهياره إلى بدء مسار العولمة .

وثالثها : هو المنظومة الثلاثية حيث يرى ولا رشتاين أن عمليات الإستغلال

الجارية عبر الاقتصاد العالمى تعمل دائماً فى صيغة ثلاثية . وواقع الأمر أنه فى حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمى ساحة مواجهة وصراع بين طرفين إثنين ، إما إن دخل طرف ثالث فى الحلبة فإن هذا يكون مدعاه لشيء من الاستقرار النسبى . ولذا تسعى البلدان القوية إلى خلق هذا الطرف الثالث ولذا فإن الوجود المتواصل للإقتصاد العالمى إنما يرجع جزئياً إلى نجاح الجماعات الحاكمة فى الحفاظ على وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراعات وذلك على منوال الدور الذى تلعبه أحزاب الوسط بين اليمين واليسار فى العديد من النظم السياسية فى العالم . ويشبه هذا إلى حد كبير الدور الذى تلعبه الطبقة الوسطى فى المجتمعات فى خلق التوازن بين الطبقة الرأسمالية ، والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر . وفى سياقات أخرى يعد قبول جماعات إثنين «وسطية» من قبيل ما يسمى «الفقراء البيض» عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة فى بعض المجتمعات لضمان الاستقرار والتوازن فى المجتمعات التعددية ، ولم يكن الاعتراف الرسمى بالهنود والملونين فى صفوف السود والبيض فى جنوب إفريقيا العنصرية سوى محاولة من هذا النوع لحماية طبقة مهيمنة من خلال دعم «حاجز إثنى وسطى» ومن الناحية الجغرافية يقوم بهذا الدور ما يسميه ولا رشتاين دول شبه الأطراف التى تفصل بين قطبي الثراء الفاحش ، والفقير الفاحش فى عالمنا المعاصر .

ومن خلال هذه العناصر الثلاث أثبتت الرأسمالية بالفعل - وهى ميزة كبيرة لها - قدرة عالية على النمو والتطور من داخلها قياساً إلى التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية الأخرى السابقة عليها . فهى كما يقول «دومينيك بلون» الباحث الفرنسى فى كتابه «الرأسمالية الجديدة»^(١٥) لم تسجل على الإقطاعية تقدماً تاريخياً أعظم شأناً بما لا يقاس من التقدم الذى سجلته الإقطاعية على العبودية فحسب . بل أنها - أى الرأسمالية - سجلت على نفسها بالذات تقدماً متزايداً باضطراد . وقد تقدمت الرأسمالية منذ بدايتها عن طريق المراحل ، وقد كان أحد المحركات الرئيسية لهذا التطور الابتكار التقنى الذى إستتبع باستمرار أيضاً تجدد أنظمة الإنتاج حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية :

أولها : الرأسمالية الكلاسيكية التى تولدت من الثورة الصناعية الأولى التى كانت إنجلترا مسرحها فى الحقبة الممتدة بين ١٧٦٠ - ١٨٧٥م والتى شهدت مولد النول الميكانيكى والآله التجارية وتطور صناعة الحديد والصلب والفولاذ .

وثانيها : رأسمالية الثورة الصناعية الثانية ١٨٩٠ - ١٩٦٥م والتى إقترنت بالاستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية وبإكتشاف المحرك الانفجارى وتطور الصناعات الكيماوية .

وثالثتها : رأسمالية الثورة الصناعية الثالثة التى دشنها ابتداءً من مطلع السبعينات من القرن العشرين تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال حيث التطبيقات المدهشة للمبتكرات الإلكترونية فى مجال الهاتف والتلفزة والحاسوب وهناك من جهة ثانية الاكتشافات المذهلة أيضاً فى علوم الحياة والجيينات الوراثية . وهذه الثورة لم تكتمل بعد ولا تزال تأخذ أبعاداً جديدة مع بداية القرن الحادى والعشرين بفضل القفزة النوعية فى علوم المعرفة بدءاً بشبكة الإنترنت وانتهاءً بينوك المعلومات .

وفى هذا الإطار - حسب بلون - فإن الاقتصاد لن يقوم بعد الآن على القوة المادية بل القوة الذهنية أو قوة المعرفة وهذا التحول سوف ينعكس جذرياً فى طبيعة القوة العاملة وفى البنية الاجتماعية للإقتصاد الرأسمالى الذى سيتحول من أكثر فأكثر إلى اقتصاد خدمات بدلاً من كونه اقتصاد انتاج ، وحيث ثالثاً الرأسمالية الصناعية : الإنسان ، والآلة ، والمادة سيتخلى عن مكانه لثالث جديد هو : الإنسان ، الفكرة ، الصورة . بل أن طبيعة المنتجات الاستهلاكية سوف تتغير ولن تكون ذات طابع ثابت وقيمة نهائية يتم إستهلاكها حتى النهاية شأن الغسالة الكهربائية مثلاً التى صممت لتعيش نحو عشر سنوات أو أكثر قليلاً قبل أن تتحول إلى نفاية ، بل ستكون - أى المنتجات الاستهلاكية - الآن ذات طابع متحول ومتطور ومفتوح على شبكة لا متناهية من الخدمات . أما المنتج المادى بحد ذاته مثل جهاز إنترنت أو هاتف محمول فلن يكون سوى «ركيزة» لتوزيع الخدمات لا موضوع الاستهلاك بحد ذاته . ولكن السؤال المهم هنا هو ماذا يعنى هذا الانتقال من الثورة الصناعية الأولى إلى الثانية ، ثم إلى الثالثة ، وما تأثيره ؟

وهنا يربط ولا رشتين دورات الهيمنة العالمية بموجات الاقتصاد العالمى اللوجستية الثلاث^(١٦) . وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد على السوق العالمى للاستثمار والتى تدعم وجود الدولة المهيمنة . والاستثمار هنا سياسى واقتصادى معاً وهو ينتج بنية تحتية قوية تتمثل فى شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية على اتساع النظام جنباً إلى جنب مع شبكة دبلوماسية قوية أو قواعد عسكرية فى نقاط متعددة من العالم . وبهذه الامكانيات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور . وتنتهى دورة الهيمنة بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاماً وتنتهى ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمى . وهكذا فقد مثلت حرب الثلاثين عاماً التى انتهت بتوقيع معاهدة «وستفاليا» عام ١٦٤٨م إيذاناً ببدء السيادة الهولندية «على أساس الدوام الطويل الأول المركنتيلى» . ثم مثلت الحروب النابليونية التى انتهت بصلح فيينا سنة ١٨١٥م علامة بروز بريطانيا كقوة مهيمنة على أساس الدوام الثانى «الصناعى» وعلى قاعدة الثورة الصناعية الأولى

والتي نسب إليها كارل ماركس ملامح الرأسمالية المتوحشة مصاصه دماء البروليتاريا على مستوى التنظيم الاجتماعى ، والتي يمكننا أن ننسب إليها هنا فى عالمنا العربى الإسلامى المشرقى ظاهرتى الاستعمار البريطانى - الفرنسى ، ثم الاستيطان الصهيونى ضمن الموجه التاريخية للهيمنة البريطانية الممتدة حتى منتصف القرن العشرين .

* * *

ثم كانت الثورة الصناعية الثانية أساساً للصعود الأمريكى الذى بلغ مرتبة الهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية ، وأساساً لتجاوز صورة الرأسمالية المتوحشة من ناحية أخرى وذلك عن طريق تعميم «النموذج الفوردى» - نسبة إلى فورد صانع السيارات الأمريكى الكبير فى القرن العشرين - والذى تجاوز فكرة سياسة الحد الأقصى فى التشغيل والاستغلال لليد العاملة منذ عام ١٩١٤م إلى فكرة جديدة جوهرها المشاركة فى الأرباح عندما يادر إلى زيادة أجور عماله لتمكينهم من شراء سيارات شخصية من تلك التى ينتجونها بأيديهم وعلى هذا النحو تغيرت بصورة جذرية وضعية البروليتاريا فى الرأسمالية الفوردية «نموذج دولة الرفاه» حيث نظر إلى البروليتارى كمستهلك وليس كعامل فقط يسهم ثراؤه فى زيادة قدرته على الاستهلاك ومن ثم فى توسيع دائرة الانتاج ليربح الجميع . وهو الأساس الذى مكن دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات من تدشين دولة الرفاه التى مثلت عامل ضبط للحد الشيوعى عبر دعم أمريكى اقتصادى واستراتيجى أسهم فى حفظ استقرار النظام العالمى للحرب الباردة ، مثلما كان صعود أمريكا قبل ذلك كدولة قومية بعد إعلان الاستقلال فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ثم نموها الاقتصادى والسياسى الشامل ، وحضورها الاستراتيجى فى شئون العالم على النحو الحاسم الذى شهدته الحرب العالمية الثانية ، قد أسهم بشكل مباشر وحاسم فى تطور النظام العالمى الحداثى على أساس من المركزية الغربية التى كانت أوروبا فى قلبها طيلة الحقبة الحديثة قبل أن تنتقل إلى أطرافها - أى طرف المركز نفسه - فى الحقبة المعاصرة لصالح الولايات المتحدة ومركزيتها بعد الحرب العالمية الثانية وعبر إزاحة داخلية فى تجاوز الغرب ذاته كمركز واسع ضد الأطراف وشبه الأطراف الأخرى فى النظام العالمى الأوسع .

وهنا تمثل الحرب الباردة وضمونها التحدى السوفيتى للولايات المتحدة خبرة استثنائية ومتفردة حسب منهج تحليل النظم العالمية إذ يعتبرها تيلور مثلاً أداه مساعدة على صرف الأنظار عن إحدى أخطر القضايا وهى الهوة السحيقة التى تفصل دوماً بين الشمال والجنوب . وبهذا المعنى يكاد يصبح الصراع الكبير مؤامرة كبرى . ذلك أن الحرب الباردة لم تفت فى عضد الهيمنة الأمريكية بشئ بل إنها كانت التكاثر

التي استندت إليها الولايات المتحدة في تكتيل العديد من دول العالم ورائها كقوة عظمى . وهى بذلك تصبح قريبة الشبه من بريطانيا التي كانت مهيمنة على النظام العالمى قبل ذلك بقرن من الزمان بينما ظل الاتحاد السوفيتى حسب هذا المنهج تركيباً متناقضاً من قوة عسكرية عظمى على أرضية اقتصاد صناعى نامى أقرب إلى اقتصاد دول أشباه الأطراف .

ويفسر تيلور وفلنت^(١٦) : لا يمكن إنكار أن الاتحاد السوفيتى كان أكثر من مجرد دولة شبه أطرافية صاعدة ، فلقد مثلت الدولة السوفيتية سنة ١٩١٧م نقطة الذروة فى حركة ثورية قطع الطريق أمام إمكان تدويلها ولكنها شكلت برغم ذلك تحدياً إيديولوجياً للرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمى . ومع اقتصار الثورة على روسيا أول الأمر لم يكن أمام ستالين سوى خيار بناء الاشتراكية فى بلد واحد حتى يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعداء من وأد هذا الوليد . ومن هذه النقطة فصاعداً فإن منطق النظام الدولى وضع الاتحاد السوفيتى فى وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعباء المضاعفة . ولكى يضمن الاتحاد السوفيتى لنفسه البقاء كان على دولته أن تتنافس مع الدول الأخرى ، ولكن هذا التنافس إستلزم من السوفييت الدخول فى لعبة الاقتصاد العالمى وفق القواعد الرأسمالية ، وقد وصل الأمر إلى مداه فى الثمانينات . وقد كانت هناك دائماً صراعات سياسية داخل الكتلة السوفيتية بين الأصوليين الذين يصرون على التمسك بأهداف القواعد الاشتراكية ، وبين التكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الانتاجية . وفى مرحلة الركود الاقتصادى لنا أن نتوقع أن يسفر الصراع بين «الحمرة» أى الأصوليين ، وبين أهل «الخبرة» أى التكنوقراط عن انتصار أهل الخبرة . وهذا ما وقع بالفعل فى كل أرجاء العالم الشيوعى فى الثمانينات .

ففى الصين مثلاً أدى هذا الصراع - حسب تيلور وفلنت - إلى انتصار التوجه الليبرالى فى الاقتصاد وإن قامت السلطة بقمع الليبرالية السياسية سنة ١٩٨٩م . أما فى الاتحاد السوفيتى فإن حسم هذا الصراع على يد جورباتشوف أسفر عن محاولات إدخال إصلاحات اقتصادية «البيروسترويكا» وسياسية «الجالا سنوست» وهو ما أدى فى نهاية الأمر إلى عواقب تجاوزت حدود الاتحاد السوفيتى ، فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه فى عدم الوقوف إلى جانب الحكومات الشيوعية المكروهة من شعوبها فى شرق أوروبا عجل ذلك بإندلاع ثورات ١٩٨٩م التى أنهت الحرب الباردة ، وفى ذلك ما يوضح طبيعة الوضع الخاص للاتحاد السوفيتى كدولة من دول أشباه الأطراف وكقوة عظمى فى الوقت نفسه ومن ثم أدت معالجته لأزمته الاقتصادية - كشبه أطرافى - إلى نهاية النظام العالمى القائم على وجوده - كقوة عظمى - .

ومنذ نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م والتفكك السوفيتي ١٩٩١م لم يتوقف التآكل الروسى حتى كانت قمة روما الأخيرة بين روسيا من جانب ، وحلف الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة من جانب آخر «مايو ٢٠٠٢م» والتي دشنت وضعاً جديداً لروسيا كعضو فى المجلس المشترك للحلف يضمها مع الأعضاء التسعة عشر فيما يمكن وصفه بوضع المراقب فى إطار الحلف الذى كان قد نشأ ضدها قبل نصف القرن أو أكثر فيما يعنى نهاية «رمزية» جديدة لمنظومة الحرب الباردة .

والبعض قد يفسر ما حدث فى روما وقيام ما يشبه تحالف أمريكى روسى آثار غيرة أوروبا وهواجسها بمجرد رغبة روسيا فى التقارب من أمريكا وأوروبا على أرضية «١١ سبتمبر» الذى سمح لروسيا بعد أن أجادت إستثماره بالوقوف جنباً إلى جنب الولايات المتحدة منذ اللحظة الأولى ودون موارد فى مواجهة ما أسمته الإرهاب ، وهو ما نجحت فيه بالفعل بإنضمامها إلى المجلس المشترك وقد يكون ذلك التفسير صحيحاً ، ولكن المغزى العميق لما حدث يتجاوز فى تصورنا مجرد التقارب الروسى الأمريكى ، إلى عودة الإلتزام للفضاء الغربى / الرأسمالى / المسيحى على أرضية النظام العالمى للحدثة الذى لا يزال ممتداً بمحدداته الثقافية والحضارية منذ القرن السادس عشر حول مركزية الغرب وإن حدثت تغيرات داخل هذا الفضاء الغربى نفسه وبين فاعلية بالإزاحة صعوداً وهبوطاً ، بين مراكز ، وأطراف مركزية أو شبه أطراف لهذه المراكز .

السقوط السوفيتى إذن أنهى الصراع الإيديولوجى الاشتراكى - الرأسمالى ، وأنهى الحرب الباردة كمرحلة فى النظام العالمى تتسم بثنائية القطبية ، ولكنه لم ينه النظام العالمى الواسع للحدثة والمستمر منذ خمسمائة عام حول مركزية الغرب الذى عادت إليه روسيا باعتبارها ممثلة لأوروبا السلافية الأرثوذكسية مع عنصرها الآخرين اللاتينى الكاثوليكى ، والبروتستانتى الأنجلو ساكسونى ، فيما يشبه نهاية للتناقض بين شرق الغرب ، وغرب الغرب ودعماً للإلتزام المشترك للغرب على أرضية الحدثة أو النظام العالمى الحدائى .

* * *

وعلى مستوى الشرعية ارتبط النظام العالمى الحدائى - الممتد حتى نهاية القرن العشرين بالأحرى حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م - بمجموعة من الخطابات الفكرية المتتالية والمتوازية التبشيرية ، والتبريرية والتي أنطلقت جميعها من «نزعة التمرکز الغربى حول الذات» .

ومفهوم التمرکز حسب تعريف المفكر العراقى المرموق د. عبد الله إبراهيم فى كتابه القيم «المركزية الغربية .. إشكالية التكون والتمرکز حول الذات»^(١٧) هو نسق

ثقافي محمل بمجموعة من المعاني الثقافية والدينية والفكرية والعرقية تكون تحت شروط تاريخية إلا أنه سرعان ما تعالى على بعده التاريخي فاخترل أصوله ومقوماته إلى مجموعة من المفاهيم المجردة التي تتجاوز ذلك البعد إلى إنتاج ذات مطلقة النقاء خالية من الشوائب . وفي الوقت نفسه إنتاج صورة مشوهة للآخر تفتش في نقائصه أو حتى تخلق هذه النقائص لديه عندما تحاول محاكمة تاريخه وظواهره الثقافية بمعاييرها هي ، تلك التي نشأت وتطورت في سياق تاريخه هو وبشروطه هو النابعة من ثقافته الذاتية . وبين دعوى طهرانية ونقاء الذات ، وتشويه وتدني الآخر تبدأ ممارسات إيديولوجيا التمرکز في محاولة إقصاء الآخر .

وهذا النسق المتمركز حول ذاته ، هو ما اجتهدت الثقافة الغربية في بنائه منذ القرن الثامن عشر على الأقل تجاوباً وتطابقاً مع فلسفة التاريخ التي بدأت تفرض تصوراً خاصاً لتاريخ أوروبا والغرب عموماً يتسم بالاستقلالية والاستمرارية والتطور ومن ثم بدأت تعيد إنتاج الماضي بكل مكوناته الثقافية والدينية والعرقية ليوافق ذلك التصور بما يجعل الغرب هو الأسمى في ثقافته وإنتمائه الديني والعرقى . وهنا تم اصطناع أسطورة الأصل النقي والمعجزة الإغريقية والمسؤولية الدينية الكونية للمسيحية ببعدها الكنسي وليس الأخلاقي فقط .

وفلسفة التاريخ هذه التي جعلت الحتمية الغربية هي سر الكون أدت إلى ظهور منهج الوحدة والاستمرارية الذي يقول بوحدة الفكر الغربي وتماسكه وخصوصيته وإطراده ، ويقول في الوقت نفسه بفرادته وكونيته بوصفه نموذجاً صالحاً لكل زمان ومكان وقد إندرجت جهود فيكو وهردر وكوندرسيه في المرحلة الأولى لتشكيل نزعة التمرکز هذه ثم لحقتها جهود كانت وهيغل وماركس وكونت في المرحلة التالية بإنضاج هذا التصور وبلورته ثم تهيئة الأسباب لقبوله وتعميمه ليكون أحد مسلمات الفكر الغربي الحديث .

ومن أبرز ما حققه هذا المنهج في ثقافة الغرب أنه أصل مقومات الغرب الفكرية والدينية والعرقية وثبتها انطلاقاً من لحظة تاريخية معينة ، ولما كان الفكر من الأسس التي رأها هذا المنهج محورية فقد اهتم به وراح ينظم الممارسات العقلية ليجعل منها مركزاً ومنطلقاً لذلك الفكر . وما إن عثر على قضية «المبدأ» في سياق التأملات الإغريقية إلا وعدت هذه القضية ممثلة بشخص طاليس الأيوني اللحظة الأولى والحقيقة لولادة الفلسفة وربت الممارسات اللاحقة جميعها إنتهاء بالفلسفة الغربية الحديثة على أنها نسيج حي متصل يغذى بعضه بعضاً . ومن الطبيعي أن هذا النسيج سيهمل كل المعطيات والوقائع التي لا تناسب معاييرها حتى يتحقق له التماسك والاضطراد ، وهكذا رسخت فكرة خطيرة وهي أن كل فلسفة لا تشتغل بالمفاهيم

التي أنتجتها الفلسفة الإغريقية ومن ثم الغربية لابد وأن تستبعد من ميدان الفلسفة الحقبة وبذلك فرضت ولادة قيصرية للفلسفة باعتبار أن أبائها طاليس وموطنها الأول هو الجزر اليونانية قطعاً لصلتها بالفكر الشرقي الذي كان يُمور في العالم القديم في الشرق وخاصة مصر وبابل وفارس واعتبرت المعجزة اليونانية أروع أحداث التاريخ .

وأيضاً قام منهج «الوحدة والاستمرارية» بعملية تغريب ضخمة للمسيحية بما يجعلها حسب إرادة الكنيسة ديانة كونية شاملة بحيث أعتبرت أوروبا «المسيحية» حاملة رسالة كونية وحضارية شاملة في قلبها الدين إلى العالم الوثني والهمجي خارجها والذي يحتاج إلى قيم دينية يحملها إليه الرجل الأبيض المسيحي ذو الرسالة العالمية .

وفيما يخص العرق ، فإنه قد تم استثمار نظرية «الكيوف الأرسطية» وتوسيعها من جانب ، واختزالها من جانب آخر بما يجعلها تدعم الفكرة القائلة بتفوق الغربي . وجرت دراسات هائلة وظهرت نظريات كثيرة تبرهن على أهلية ذلك العرق وتفوقه على الأعراق الأخرى . وبهذه الطريقة «منهج الوحدة والاستمرارية» تم إنتاج غرب متميز بتفوقه الثقافي والديني والعرقى ليس الآن فقط ولكن منذ بداية التاريخ الذي يستمر حتى الآن في تجسيد تميز هذا الغرب .

والأمر المهم في هذا السياق هو أن تركز الغرب حول نفسه عبر رحلة طويلة من الفرضيات المتحيزة لم يتوقف عند حدود إنتاج صورة نقية لذاته ، بل تجاوز إلى حدود تركيب صورة مشوهة للآخر ، فالعالم خارج نطاق أوروبا نظر إليه بوصفه سديماً غامضاً ، وبدائياً وخاضعاً لعلاقات اجتماعية تحتاج إلى تهشيم قبل أن يتم نشر الفضيلة والأخلاق والعقل فيه .

ويقوم خطاب «هيجل» كدليل على هذه الرؤية المشوهة للآخر فهو أي هيجل يرى أن الأفريقيين والأسيوين أشد التصاقاً بالدونية التي تميزهم في كل شيء عن الغربيين ، أما السكان الأمريكيون الجنوبيون فقد اعتبر هشاشة التكوين الطبيعي لبلادهم كافية للترفع عن الحديث عنهم . وعلى هذا النحو جرى تثبيت نظرة دونية للآخر سرعان ما أصبحت فلسفة لها بعد اجتماعي وسلوكي أدت إلى انقسام في الفكر الإنساني ، فثمة عرق منح التفوق والرفعة والسمو واحتكر الحقيقة بكل أبعادها وثمة عرق آخر أختزل إلى الحضيض والدونية التي تجعله يعيش دائماً إحساس بمديونية أخلاقية وثقافية ودينية للآخر وهو ما أفضى إلى مزيد من اليأس والخزلان وإفراغ الأنساق الثقافية من مضامينها والإجهاز عليها وغزوها بمضامين أنتجت ظروف تاريخية مختلفة وهي لذلك لا تحقق نهضة هذا الآخر ولا تقدمه وإن كانت تزيد من تغريبه وإغترابه .

وبالطبع فإن خطاب الثقافة الغربية لم يخل من نقد انبثق من ثناياها معارضاً لنزعة التمرکز هذه وساعياً إلى كشف الالتباس الحاصل في صلب الثقافة الغربية والنازع إلى تطهير الذات وإدانة الآخر وهو ما يبدو في جهود «دولز» و «فوكو». وبالذات لدى هابرماس ودریدا . فالأول وهو إبن المدرسة النقدية الألمانية قام بنقد العقل «الأداتي» الذي جعل من العقل أداة لإخضاع الإنسان لمفاهيم إتخذت شكل علاقات وقوانين وأنساق ثقافية قد تكون متحيزة ولا تهدف إلا إلى طمس حرية الإنسان .

والثاني هو إبن المدرسة التفكيكية الفرنسية الذي يدعو مباشرة إلى تفكيك نظم «العقل الميتافيزيقي الغربي» المتمركز حول نفسه لإرساء عقلانية جديدة لا تمرکز فيها ولا تحيزات . ولاشك في أن طرح دریدا يأتي في سياق أوسع مثير للتأمل والجدل يؤكد دوره مع هابرماس في نقد نزعة التمرکز التي هيمنت على روح وفلسفة الحداثة الغربية . غير أن المهم هنا هو أن هذا التيار النقدي يظل محدوداً جداً في سياق الفكر الغربي .

وحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية ، فإنهم عادة لا يستطيعون نفى مركزية أوروبا كحقيقة تبدو الآن تاريخية في هيكله النظام العالمي للحداثة ، وإن حاولوا تفسير هذه المركزية بدوافع مختلفة عن تلك الدوافع التي تركز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع مرتبطة بفضائل خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوروبية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم داخل تاريخها وحله وعلى نحو مستقل عن الآخرين ، وإنما نتيجة لتراكم حضاري إنساني تم داخل وعبر صيرورة التاريخ البشري في حقبه وحضاراته المتعاقبة منذ الحقبة القديمة والوسطى السابقة على الحداثة والتي سادها معاً ما عرفناه سلفاً «بالذكاء التاريخي الدائري» و «الجغرافيا اللامركزية» حيث الأفكار والقيم والرموز الحاكمة تنبع من مراكز ثقافية متعددة ومنتشرة لتسود على التوالي أو بالتوازي أو بالتوارث لدى المراكز الاستراتيجية المختلفة للنظام عبر الإقليمي الذي ساد هاتين الحقبتين وعبر عمليات ثقاف بين الحضارات المختلفة أهمها المصرية واليونانية والفارسية والرومانية والعربية الإسلامية والصينية ولكن دونما إدعاء بمركزية أي منها على النحو الذي ساد بعد ذلك من إدعاء برقي وطهارة وتجانس ووحدة واستمرارية العقل الغربي في موازاة مركزية أوروبا في النظام العالمي الحداثي .

وبرغم أن الخطاب الفكري الأوربي لنزعة التمرکز قد أنتج قيماً سياسية وثقافية إيجابية ألهمت النظام العالمي القائم ودفعت نحو تطوره كمبدأ السيادة ، وحق تقرير المصير ، والديمقراطية الليبرالية وحتى الاشتراكية ، ومؤسسات مثل عصبة الأمم والأمم

المتحدة وغيرها ، إلا أن نزعة التمرکز هذه كانت سلبية في أحيان أخرى كثيرة عندما قامت بدور التبرير لأخطاء الغرب الكثيرة التي بلغت حد الخطايا ، وبالذات مع الاستعمار الأوربي لكثير من مناطق العالم في الجنوب والشرق ، والاستيطان الصهيوني لفلسطين العربية .

* * *

أما الانتقال من رأسمالية الثورة الصناعية الثانية إلى الثالثة ، فهو يبلغ من العمق والأهمية حداً قد يكون تحويلياً على أكثر من صعيد ؛

أولها : على صعيد التنظيم الاجتماعي إذ يؤدي إلى تقويض نموذج دولة الرفاه وهو ما جسده أمريكا الريحانية وبريطانيا التاتشرية حيث تتحول الرأسمالية في ظل الثورة الثالثة إلى رأسمالية مدراء شركات ومساهمين وليس أرباب عمل وعمال ، وتنخفض قيمة العمل والعمال على نحو لا يدعو لاسترضائهم وقد ترتب على ذلك التحول البنيوي تقويض الدعائم الثلاثة لنظام الرأسمالية الفوردية وهي^(١٨) : المؤسسات الممرکزة ، والعلاقات الاجتماعية الثابتة ، والقيم الجماعية القوية . ذلك أن مجتمع الشبكات العلائقية الذي أرسى أسسه ثورة التكنولوجيا الإعلامية الجديدة أدى إلى نزع الصفة الممرکزية عن العلاقات الاجتماعية وحطم إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيرية ، كما أنها إقتضت التحول عن التنظيم «التيلوري» القائم على الترتيب الهرمي إلى تنظيم أفقي ولا ممرکزي للمشاريع يقوم على مبدأ الارتباط المتبادل . وأخيراً فإن نظام القيم الجماعية الذي كان يميز النموذج الفوردي من تضامن وتآزر وتعاهد جماعي قد أخلى مكانه لنزعة فردية مشتتة . إذ أن الارتباط عن طريق الشبكة يجبر الأجراء على التصرف كأفراد بدون مرجعية طبقية وبلا وساطة نقابية . وحتى سوق العمل في نظام الشبكة تغدو قائمة على ما يفرق بين العاملين الأجراء ، وليس على ما يجمع بينهم فسوق العمل الجديد التي باتت تتطلب مهاره اختصاصية وقوة دماغية لا عضلية صارت تتطلب أيضاً تميزاً في شروط العمل وتفاوت كبير في عقودهم وفي أجورهم ومن ثم فقد انتهى مفهوم العقود الجماعية ومفاهيم العمل الثابت ، والاستخدام الدائم وحل محله العمل لأجل محدود ، والعمل بدوام جزئي محل العمل بدوام كلي ، وهكذا .

وقد صاحب هذا التحول في البنية التنظيمية للرأسمالية الجديدة - حسب دومينيك بلون - تحولاً في بنيتها الإيديولوجية «النيوليبرالية» التي أحدثت إنقلاباً في العقدين الماضيين في المناخ الفكري السائد حيث قدمت الفرد على الجماعة ، والعقد على القانون ، والسوق على التخطيط وماهو اقتصادي على ماهو سياسي واجتماعي كنظام أولويات تتناسب معها ومع روحها الجديدة .

وهنا بالضبط تتولد ما نسميه بـ «النزعة الاستقطابية» الكامنة في روح الثورة الصناعية الثالثة أو اقتصاد المعرفة على النحو الذي يؤدي إلى تزايد هيمنة الطبقات الأكثر ثراءً في شتى مجتمعات العالم إذ يتفاقم ثراؤها بفعل حيازة المنتمين إليها للمعرفة والمهارات الخاصة والراقية اللازمة للإندماج في هذا الاقتصاد ، وفي الوقت نفسه إلى زيادة الفقر لدى الطبقات الأكثر فقراً بفعل عجزها عن امتلاك مثل تلك المعارف والمهارات الراقية من ناحية وتضائل دور الموارد الطبيعية وموارد الطاقة . والعمالة العادية من ناحية أخرى . وعلى المنوال نفسه سوف يحدث الاستقطاب بين المجتمعات / الدول الأكثر تطوراً و ثراءً في الشمال ، والأكثر تخلفاً وفقراً في الجنوب .

أما الثاني : فيأتي على صعيد البناء القانوني / السياسي للنظام العالمي القائم . ذلك أن إفرازات اقتصاد المعرفة وما بلغته من أهمية تحويلية ، على صعيد التنظيم الاقتصادي الاجتماعي لم تتوقف عند حد السقوط السوفيتي وزوال الحرب الباردة بمطلع التسعينات ، وإنما امتدت إلى محاولة تدشين بنية جديدة في النظام العالمي تقوم على أساس خطاب تبشيري وتلك هي بنية / نظام «العولمة» والقائم على الخطاب التبشيري «الكوني» كخطاب تبريري وتبشيري معاً على مستوى الشرعية .

غير أن البنية / العولمة ، والخطاب / الكوني معاً واللذين شغلاً عقد التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م ، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، يظنان موضع جدل حول ما إذا كانا يمثلان مرحلة / بنية جديدة أخيرة في النظام العالمي الحداثي بحكم إستنادها إلى نمط الانتاج الرأسمالي والذي صاغ هذا النظام العالمي ، أم أنهما سيكونان مرحلة جديدة ولكنها أولى في نظام عالمي جديد مختلف قد يكون ما بعد حداثي بحكم ارتكازها على اقتصاد جديد مختلف نوعياً هو الاقتصاد ما بعد الصناعي أو اقتصاد المعرفة الذي يحوز طبيعة استقطابية قادرة على تفجير النظام القائم من داخله ؛ ومن ثم تتطلب وتفرض خطاباً جديداً للشرعية تبريراً وتبشيراً في آن ؟

والواقع أننا نميل إلى طرف الجدل الثاني إذ نتصور بناء العولمة الراهن كمرحلة انتقالية غير قادرة على الاستمرار نتيجة لوجود تناقض جوهري بين الطبيعة الاستقطابية على صعيد نمط الانتاج الذي تستند إليه ومن ثم التنظيم الاجتماعي الاقتصادي لها ، وبين الطبيعة التبشيرية على صعيد الشرعية والخطابات الفكرية التي تصدر عنها ، وهو ما يفتح الباب أمام خيارات عدة لمستقبل النظام العالمي سوف نعالجها في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، ولكننا سوف نتوقف هنا ، وفي نهاية هذا الفصل ، عند العولمة نفسها كمفهوم وبنية . وفي هذا السياق يبرز تعريف تيلور وفلنت لها حيث يحددانها بثمانية أبعاد هي^(١٩) :

- ١ - العولمة المالية : وتصف السوق العالمية الأنية للنتائج المالية المتعامل بها في «المدن المالية» عبر العالم على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً .
 - ٢ - العولمة التكنولوجية : وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها إنضغاط الزمان / المكان ، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم .
 - ٣ - العولمة الإقتصادية : وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التي تمكن «الشركات الكونية» من استغلال المال والعمل عبر العالم على إتساعه .
 - ٤ - العولمة الثقافية : وتشير إلى إستهلاك «النتائج الكونية» عبر العالم وتعني ضمناً في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير «الكوكله» .
 - ٥ - العولمة السياسية : وتتمثل في انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعي ، والخصخصة والاقتصادات المفتوحة بوجه عام .
 - ٦ - العولمة البيئية : وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة الكوكب الأرضي على البقاء ككوكب حي وهي تطمح إلى أن تصبح عولمة سياسية خضراء .
 - ٧ - العولمة الجغرافيا : وتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات «الدولية» في عالم تذوب فيه الفواصل بصورة متزايدة ، وبات ينظر إليه في أغلب الأحيان على أنه شبكة من «المدن العالمية» .
 - ٨ - العولمة الفسيولوجية : وهي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور مجتَمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية .
- وبغض النظر عن مدى التداخل الملحوظ في تعريف تيلور بين أكثر من محدد كالاجتماعي والثقافي واللذين يكشفان عن نزوع واحد إلى تسويد قيم مشتركة باعتبارها قيم إنسانية عالمية أياً كان مصدرها ، وأيضاً بين الاقتصادي والمالي كتعبير مشترك تقريباً عن الطبيعة الدولية لحركة رأس المال والانتاج سلعاً وخدمات ، وكذلك العلاقة المترابطة بين العولمة التكنولوجية والجغرافية وهي تتسم بترابطة عكسية إذ ينظر إلى التطور التكنولوجي المتسارع على أنه إنهاء للجغرافيا أو على الأقل تآكل في حدودها ودورها . وكذلك الترابط بين العولمة البيئية والثقافية حيث الأولى باعتبارها التعبير الخالد عن المشترك الإنساني «جيران في عالم واحد» هي الأساس لصياغة أجندة قيمية متجانسة للثانية بحسبانها التعبير الأمثل عن التنوع الإنساني وحسب قاعدة «الوحدة في إطار التنوع» . نقول .. بغض النظر عن هذا التداخل بين

محددات تيلور الثمانية يمكن اعتبار مصطلح العولمة هو الوريث الشرعي للتقسيم الثلاثي للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين إلى عالم أول «الغرب» وعالم ثاني هو «الكتلة الشرقية» التي كان مركزها ينتمي للغرب الحضارى والثقافى باعتباره «شرق الغرب» وعالم ثالث هو الجنوب فى الحقيقة . فلقد إختفى العالمان الأخيران فى تلك المنظومة الثلاثية كمفهومان يحملان معنى سواء لأن العالم الثانى الاشتراكى قد اختفى فعلياً بتفكك الاتحاد السوفيتى ، أو لأن إختلاف درجات النمو بين بلدان العالم الثالث وما أدى إليه ذلك من صعود اقتصادى كبير لدى دول آسيا جنوباً أو شرقاً قد أنهى التجانس فيما بين دول الجنوب على نحو لم تعد معه عالم واحد وإنما عوالم مختلفة . وبدلاً من ذلك صار هناك عالم واحد - أو إدعاء بذلك - يتركز على ثلاث مناطق رئيسية : أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية ، وآسيا الباسيفيكية وهو العالم المتقدم ، وأسفله فى الجنوب يقع عالم آخر بمثابة أطراف للعالم المتقدم . والعالمان موجودان معاً بحكم ثورة الاتصالات فى مشهد واحد بما يبرر القول بعالم واحد شكلاً رغم الفوارق الجوهرية بينهما وهو ما يطلق عليه البعض أحياناً «عولمة غير متكافئة» والمؤكد فى هذا السياق هو أن الاتصالات الفورية لم تنه الفوارق بين المجتمعات والدول ولم تسفر عن نهاية الجغرافيا . وهنا يلاحظ تيلور ثلاث مكونات تتبدى فيها علاقات سيطرة من قبل «العولمة» كمنظومة تشبه كثيراً مكونات السيطرة الإمبريالية الكلاسيكية^(٢٠) ؛

أولها : يتعلق باللغة إذ أن العولمة لا تتطور على صعيد مستو أو محايد خال من المضمون الاجتماعى أو الافتراضات السياسية . وذلك ما يتجلى فى أبرز صورة فى «لغتنا» - يتكلم تيلور فى هذا السياق كغربي - عندما نصف العالم الذى يظل باستمرار متسماً بمركزيتنا الأوروبية . فكل إنسان على سبيل المثال يعرف تعبير «الشرق الأوسط» لكن القليلين هم الذين يتذكرون معناه الأصلى بوصفه المنطقة الآسيوية الواقعة فى منتصف الرحلة التى قطعها البريطانيون إلى إمبراطوريتهم الهندية ، وكان تعبير «الشرق الأقصى» الذى يستخدم أحياناً حتى الآن يشير عندئذٍ إلى المنطقة الواقعة فيما وراء الهند . ذلك أن لغة أهل الحكم ليست مجرد صدفة تاريخية فعلية التسمية تستحضر القوة عبر فرض الأجنبى لنظرته إلى العالم على هؤلاء العائشين فى المنطقة .

وهذا الاهتمام بعلاقات القوة / المعرفة مستقى من كتابات «فوكو» ، وأيضاً كتابات إدوارد سعيد وخاصة دراسته الكلاسيكية عن «الاستشراق» حيث أوضح أن الشرق لم يكتشفه الشرقيون بل بناء الأوروبيون لكى يعرفوه بوصفه عالماً شرقياً .

ويتعلق ثانياً بالثقافة ، وتعد دراسة إدوارد سعيد عن الاستشراق دليلاً على هذا

التجلى الثقافى الإمبريالى للعولمة إذ ترسم الكيفية التى يصنع بها العالم الغربى صور مشوهة للإسلام. وعلى رغم أن الهيمنة الثقافية مثلت دائماً سمه من سمات الإمبريالية فإن الإمبريالية الثقافية بوصفها عملية تاريخية لم تأخذ موقعها جنباً إلى جنب مع الإمبريالية الاقتصادية والسياسية إلا فى عقد الستينات كموضوع أو مجال رئيسى للدراسة العلمية . حيث تركز الاهتمام الرئيسى على تأثير وسائل الإعلام والاتصال الغربية المسيطرة على النشاطات المعرفية فى العالم وذلك ماحدا باليونسكو إلى المطالبة بـ «نظام معلوماتى واتصالانى جديد» استكمالاً لدعوة الأمم المتحدة إلى «نظام اقتصادى عالمى جديد» وفى البداية - يقول تيلور وفلنت - كانت هذه الدراسات تتسم بالطابع التبسيطى من خلال التقديرات المبالغ فيها لقوة الإمبريالية الثقافية بوصفها مدمراً شرساً للثقافات التقليدية . أما اليوم فقد بدأنا ندرك أن العملية أكثر تعقيداً من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما على أنها قمع ثقافى ، وإما قرية كونية حيث أكدت أن الجمهور ليس متلقياً سلبياً للإعلام الخارجى ، كما أنهم ليسوا مجبرين على مشاهدة برامج التليفزيون الأمريكى ، غير أن النتائج لا تأتى مباشرة وواضحة المعالم دائماً . فمحصلات ذلك تكون دائماً هجينة الطابع يجتمع فيها النزوع الثقافى الكونى ، بالنزوع الثقافى المحلى الخاص . على أن عملية التهجين تلك تظل تمثل برغم ذلك خسارة ثقافية . فضلاً عن ذلك فإن دول الأطراف ليست وحدها هى المهددة فى ظل العولمة ففرنسا هى الناقد الأعلى صوتاً للتوسع الإعلامى الأمريكى عبر السينما والتليفزيون والموسيقى ، غير أن دول الأطراف - أى الجنوب - هى الأكثر تعرضاً للتهديد بالنظر إلى حجم الفجوة الثقافية فيما بينها وبين الغرب ، وإلى حقيقة أن كل القوى المسيطرة على حركة الاستهلاك والاتصال غربية الطابع . وعلى رغم أن تعبيرات مثل «عالم ماك» ، «الكوكلة» تنطوى على كثير من المبالغات ، فإنها تشير بالفعل إلى الاتجاه الأساسى غير الثقافى فى ظل العولمة .

وأما ثالثها : فاقتصادى إذ أن إحدى أهم سمات العولمة هى انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دوائر صنع القرار بالدولة . وعلى رغم أنها صيغت من منظور حملات هجوم حكومتى ريجان وتاتشر على دولة الرعاية الاجتماعية فى المركز ، فإن تأثير هذه النقلة الإيديولوجية كان أكثر فداحة بالنسبة لدول الأطراف حيث إنطوت عمليات الخفض فى اعتمادات الدعم المحدودة أصلاً على نتائج كارثية بالنسبة لملايين البشر . وفى ظل الديون الضخمة وجهاز الدولة الذى يستشرى فيه الفساد غالباً ، والانهاء لمسيرة النمو الاقتصادى ذات المعدلات العالية فى السبعينات والثمانينات ، وجدت أغلب الدول الأطراف نفسها فى مأزق صعب وكان العقاب على هذا الإخفاق هو «الإصلاح الهيكلى» بوصفه شرطاً ضرورياً للحصول على مساعدات

صندوق النقد الدولي فيأتي فريق خبراء الصندوق ليزور البلد الطالب للقرض ويقوم بتقدير المطلوب عمله ثم يجعل البلد ينفذ سياسته التي هي «نيوليبرالية» من حيث أن الاقتصاد المحلي يصبح مفتوحاً أمام السوق العالمية وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب رأس المال عبر الخصخصة ، وتخفيض ميزانيات الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية . وتفرض هذه الأخيرة سياسة للتقشف على القطاعات الأكثر تضرراً بخفض الدعم ، وقد أدت هذه السياسة إلى خروج العديد من التظاهرات الجماهيرية ولكن دون طائل لأن «مراكز القوى» تقبع خارج البلاد وداخل دائرة صنع القرار بالصندوق ، ومتروك للحكومة المحلية فقط أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية عليه.

ولذا فعلى الرغم من كل خطب السبعينات الرنانة حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية . وكان بول بيروخ قد أدان منذ وقت مبكر تزايد ضروب اللامساواة إذا يقول^(٢١) : بينما كان الفارق في الاقتصاديات التقليدية بين مستوى معيشة المجتمع الأكثر ثراءً وتطوراً ، والمجتمع الأقل ثراءً وتطوراً لا يتجاوز نسبة (٤ : ١) إرتفع هذا الفارق فبلغ (٢٠ : ١) في عام ١٩٠٠ م ، ثم (٧٠ : ١) في عام ١٩٧٠ م .

ووفقاً لبرتران بادى ، ومارى كلود سموتس^(٢٢) : في عام ١٩٩٠ م لم يحصل ٧٧٪ من سكان العالم إلا على ١٥٪ من دخل العالم وكان متوسط دخل الفرد في بلدان الشمال يفوق مقابلة في بلدان الجنوب بمقدار ١٨ مرة (١٢٥١٠ دولار من ناحية ، ٧١٠ دولار من ناحية أخرى) . ولا تزال الهوة تتسع بسبب معدل النمو السكاني بقدر أكبر في البلدان النامية ٢٪ بالمقارنة بالدول الصناعية ٥٪ ، وعلى العكس فإن البلدان الصناعية التي تضم ٢٣٪ من سكان العالم تتحكم في ٨٥٪ من إجمالي دخله ولا تحصل إفريقيا إلى على ١٪ من إجمالي الدخل العالمي .

كما يلفت بادى وسموتس الأنظار إلى أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشتد في البلدان التي تحقق أنطلاقة اقتصادية : ففي البرازيل لا يحصل السكان الأشد فقراً والذين يشكلون ٤٠٪ من السكان إلا على نحو ٨٪ من الدخل القومي . وخمس السكان الأكثر ثراءً يحصلون على ستة وعشرين ضعفاً لما يحصل عليه خمس السكان الأكثر فقراً وفي أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوارق بين المدن والأرياف منحني متزايد القوة ، فالعمر الافتراضي في المدن المكسيكية ٧٣ سنة ولكنه ٥٩ سنة فقط في الريف المكسيكي ، ويحصل ٦٣٪ من سكان المدن في الأرجنتين على الماء الصالح للشرب في مقابل ١٧٪ فقط من سكان الريف علماً بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلى ١٤ في ماليزيا ، ٤٢ إلى ٧ في الكونغو .

وتقرر هيئة الأمم المتحدة^(٢٣) : أن تباطؤ تراجع الفقر الذى شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته فى أواخر السبعينات وأصبح كما مهماً منذ عام ١٩٨٥م إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم من مليار و ٢٠٠ مليون عام ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩٣م وذلك وفق تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٢م والذى يحدد مستوى الفقر المطلق بـ ٣٧٠ دولاراً للفرد فى العام الواحد . وعليه فإن الرصيد الاجتماعى فى هذا العقد سلبى ، ويبدو تزايد اللامساواة متناقضاً مع الحصيلة الاقتصادية الإيجابية عموماً حيث معدل نمو ٣,٢٪ بالنسبة للعالم فى مجموعة ، ٣٪ بالنسبة للبلدان الصناعية ، ٤,٣٪ للبلدان النامية . وعليه فإن تزايد الفقر على طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساو لثمار النمو . لقد أصبح كوكبنا «العولمة - اللامساواة» إذن قابلاً للانفجار حيث غدت اللامساواة مستساغة ولم يعد ممكناً إخفاؤها . ففي عام ١٩٦٠ كانت البلدان المتقدمة أغنى من الفقيرة ٣٠ مرة مثلاً ، وقد اتسعت الهوة فى ١٩٩٠م حتى غدت أغنى من البلدان الفقيرة مائة وخمسين مرة ، وحيث تفاقم اللامساواة فى الأوضاع الآن مصحوب بانتشار الإعلام على أوسع نطاق ، فالفقراء أفقر الآن ، وهم يعلمون بذلك ولديهم فكره أدق حول أوضاع الأثرياء ، ومن ثم فإن التاريخ الآن ، وعلى حد قول زيجنيو برجنسكى قد يشهد «صدماً بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع»^(٢٤) . وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى فى مواجهة السؤال الكبير والمستقبلى حول إمكانية وقدرة بنية العولمة بشكلها الراهن على الاستمرار كمرحلة مستقرة فى النظام العالمى ؟ وإن لم تكن كذلك فماذا بعدها ، نحن هنا إذن أمام تحدى صياغة العالم الجديد ، وهو ما سوف نحاول تلمس الطريق إليه فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

المستقبلات البديلة للنظام العالمى

أمام تحدى صياغة العالم الجديد «المستقبلى» تبرز ثلاثة مشكلات أساسية تواجه الإنسانية كلها ، وعلى هذه الإنسانية فى كليتها التعامل معها وهو تعامل يتأرجح بين مدرستين فى العلاقات الدولية . أى أننا أمام ثلاث مشكلات / أزومات أساسية ، ومنهجين فى التعامل معها ومن حصيلة تفاعل هذين المنهجين مع الأزومات الثلاث يمكن تصور مستقبلات ثلاث للنظام العالمى تتراوح بين الأفضل والأسوأ .

والأزومات الثلاث التى يواجهها العالم حسب بيير كالام ، وأندريه تالمان^(٢٥) متشابكة ومتصلة ببعضها البعض وهى أزمة العلاقات بين البشر وهى شديدة الوضوح حتى فى الدول الغنية مع التصاعد الحقيقى للفوارق الاجتماعية ، وأزمة العلاقات بين المجتمعات ، وأزمة العلاقات بين البشر وبين البيئة التى يعيشون فيها .

وأما المنهجان اللذان يمكن للعالم التعامل بهما مع هذه الأزومات . فهما حسب تيلور وفلنت ، المتمثلان فى المدرستين التقليديتين فى دراسة العلاقات الدولية : المدرسة الواقعية ، والمدرسة المثالية . وقد سادت الواقعية لردح طويل من الزمن وهى تستند إلى حجج كلاسيكية تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول . وهذا ما نجده عند مكيافيللى فى القرن السادس عشر ، وأيضاً عنده كلاوزفيس فى القرن التاسع عشر . وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التى كانت تساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الانفاق العسكرى وهو ما يوصل إلى سياسة القوة ، أى أن تقوم الدولة القوية بإملاء إرادتها على الدول الأضعف . ومن ثم فإن الحرب أو التلويح بالحرب على الأقل كان يمثل نقطة محورية فى توصيفات أنصار السياسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية ولقد كان ذلك هو السبب فى إدانة أنصار الفكر المثالى لهؤلاء الواقعيين بوصفهم أناس لا أخلاقيين .

ولقد فسر الكثيرون الحرب العالمية الأولى على أنها النتاج الطبيعى لأفكار ساسة الواقعية فى تناولهم للقضايا الدولية . كما فسرت الواقعية على أنها تعكس نهج العالم القديم فى إدارة دفة الأمور الدولية . أما المثالية فقد دخلت إلى الساحة الدولية مع دخول الولايات المتحدة إلى حلبة الحرب كمنهاج جديد للتحكم فى زمام القضايا الدولية . وبادر الرئيس الأمريكى ولسون إلى تبرير تورط الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الأولى بناءً على المبادئ المجردة المتعلقة بالإمساك بزمام الأمور على الصعيد الدولى . ومن هذا يتضح أنه فى حين تركت المدرسة الواقعية مسئولية تسيير الأمور

الدولية في أيدي القوى العظمى ، فإن المثالية الجديدة طالبت بوضع أمور هذا العالم تحت مظلة الإرادة الجماعية لكل دول العالم . ومن هذا المفهوم المثالي ولدت عصبة الأمم وكان الأمل الذي يحدوها أن تعمل على الحيلولة دون وقوع كارثة مروعة أخرى مثل الحرب الأولى . ومن ذلك نخرج بخلاصة مهمة وهي أن الواقعية تسعى في الأساس إلى الحفاظ على مصالح القوى العظمى ، أما المثالية فإنها تقوم على مبادئ ليبرالية يسعى أصحابها إلى إقامة العلاقات الدولية على أسس «دستورية» صلبة.

ونقطة الإنطلاق هنا لعمل هذين المدرستين في مواجهة الأزمات الثلاث الأساسية هي حقيقة «النزعة الاستقطابية» التي تميز اقتصاد المعرفة فتزيد الثرى ثراءً، والفقير فقراً ، وبرغم أن التفاوت «الطبقي» بين البشر داخل مجتمعاتهم ، والدولي بين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة في النظام العالمي الحدائي ، فإن الجديد هنا يتعلق أولاً بالقدرة العالية على إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه على نحو مستمر في متواليات هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب في ظل اقتصاد المعرفة وللأسباب التي عرضنا لها سلفاً ، ويتعلق ثانياً بطبيعة البنية القانونية والسياسية التنظيمية للعولمة من حيث هي نازحة إلى التقنين المستمر والمتنامي لفكرتي الاقتصاد المفتوح : وهو ما يزيل الحماية في كل أشكالها ويعرض الاقتصادات الأضعف لخطر الإفلاس تحت ضغط الاقتصاد الأقوى . والمجتمع المفتوح : حيث القدرة العالية على النفاذ منه وإليه فيتم التحكم فيه من ناحية ، وتسهيل مراقبته - هو - للعالم من حوله ومطالعة ثراء الآخرين في ظل فقره هو مما يزيد درجة الشعور بالحرمان ، وخاصة مع تنامي ثورة الاتصالات .

وهنا يمكن القول بأن الطبيعة الاستقطابية لإقتصاد المعرفة باعتباره الأساس / المكون الأول للنظام العالمي القائم ، والنزعة التقنيية لهذا الاستقطاب واللا تكافؤ على صعيد «بنية العولمة» في شكلها الراهن إنما يعملان معاً وفي تكاملية عالية على تقويض هذا النظام القائم نتيجة عدم التكافؤ الشديد وهي حقيقة يشعر بها كثيرون في العالم الآن وهي تطرح نفسها في نزوعات يمينية تحتاج العالم تقريباً ، وفي نزوعات هيمنة أمريكية على العالم «الولايات المتحدة هي المركز الرئيسي لبنية العولمة» ولكنها لم تصل إلى نقطة تفجرها بعد وهو أمر متوقع في المدى القريب أو الوسيط .

وقبل هذا الانفجار أو بعده سوف تبرز أهمية التعامل معه وسوف يستلزم ذلك الاعتراف أولاً بهذه الحقيقة القائمة ، ثم البحث في كيفية مواجهتها . غير أن أحد السيناريوهات قد يكون هو عدم الاعتراف بها أو التغطية عليها بحيث تظل النزعة الاستقطابية في العمل على مستوى نمط الإنتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية

«القانونية والسياسية» القائمة كما هو جارٍ منذ نهاية الحرب الباردة حيث سقط الاتحاد السوفيتي بفعل هذه النزعة الاستقطابية ، وحتى أحداث سبتمبر على الأقل والتي جسدت هي نفسها أو ما بعدها سفور الاتجاهات اليمينية . إن ذلك السيناريو سوف يقود في الواقع إلى الفاشية الأمريكية ولكن تحت غطاء «العولمة» ذات الخطاب الفكري الكوني والذي يتحول هنا إلى الوظيفة التبريرية فقط لشرعية ماهو قائم دون أى قدرة على التبشير بشئ جديد ، وهو ما يعنى فى اعتقادنا نهاية العولمة كبنية / مرحلة فى النظام القائم موضوعياً حتى وإن استمرت رمزياً ، وهنا سوف يعيش النظام العالمى أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر آخرها . هذه الأزمات الكثيرة ، أو المتفجرة هي النتاج المنطقي لحالة التلغيق القائمة بين مكونات النظام العالمى على الأصعدة الثلاث ، والتي تصوغ بدورها السيناريو الأول «التلفيقي» لمستقبل النظام بين العولمة / الفاشية الأمريكية فى مزيج متداخل يكشف عن نفسه بأقدار متفاوتة من الوضوح يمكن ملاحظتها من خلال رصد قدرته النسبية على الاستقلال عن الخطاب الكوني للشرعية باتجاه خطاب جديد نسميه هنا «نزعة التمركز الأمريكى» .

والسيناريو الثانى يقوم على أساس الاعتراف بالحقيقة الاستقطابية فى نمط الانتاج ، وتقنينها على مستوى البنية التنظيمية بل والعمل على توظيفها إيجاباً نحو منهج «تفجير إدارة الاستقطاب» على نحو صريح من قبل مراكز النظام القائم أى «الغرب الواسع» حيث يدفعه هذا الاعتراف بالحقيقة ورغبته فى توظيفها بعقل نفعى إلى البحث عن خطاب جديد للشرعية قد يكون هو «صدام الحضارات» مثلاً كخطاب تكتيلى للغرب ، وتبريرى له فى إدارة تناقضه مع الآخرين عبر المدرسة الواقعية .

أما السيناريو الثالث فهو الأكثر تفاؤلية ويتأسس على الاعتراف بالحقيقة الاستقطابية ، والرغبة فى مواجهتها لصالح نظام عالمى أكثر استقراراً ، ومستقبل إنسانى أكثر ازدهاراً . وهو ما يتطلب أعمال المنهج الأخلاقى النازع لترشيد درجة الاستقطاب القائمة فى نمط الانتاج ، من خلال أدوات البنية التنظيمية القانونية والسياسية للنظام القائم بإلهام خطاب فكري مثالي وتبشيري يستلهم النزعات الإنسانية فى الفكر العالمى . وهو ما نسميه «التكاملية الإنسانية» . وفى الصفحات التالية سوف نتوقف بإيجاز عند كل من المستقبلات الثلاث للنظام العالمى .

المستقبل الأول : العولمة / الفاشية الأمريكية

قبل عصر القطبية الأمريكية سواء الثنائية مع منتصف القرن العشرين أو المنفردة بنهايته شهد التاريخ قطبيات كثيرة مماثلة وربما أكثر هيمنة باعتبارها قطبيات إمبراطورية وليس فقط قطبيات الدولة القومية . فلقد كانت الإغريقية / المقدونية ، ثم الفارسية ثم الرومانية نماذج إمبراطورية لقطبيه العصر القديم وكذا كانت الإمبراطورية الإسلامية : العباسية بالزمن ، والعثمانية بالشخصية والتقاليد نموذجاً لقطبية العصر الوسيط ، فيما كانت بريطانيا العظمى وفرنسا بعد ذلك وقبل الولايات المتحدة بقليل نموذجين إمبراطوريين لقطبية العصر الحديث . وفى كل هذه الحالات لم يكن ممكناً المقارنة بين الامتداد الإمبراطورى الهائل الذى بلغته كل منها فى جغرافية العالم وبين الولايات المتحدة حيث كانت الإمبراطورية الرومانية مثلاً تحوز نصف جغرافية العالم القديم على الأقل .

على أنه وبرغم ذلك أعتبر النموذج الأمريكى هو الأعظم فى التاريخ الإنسانى ليس فقط للتطور الكيفى الجذرى لمركب القوة العسكرية تكنولوجيا وتسليحياً وتنظيمياً لديه على نحو لا يمكن مقارنته بإمبراطوريات العصور السابقة وإنما لسبب آخر هو الأعظم يتعلق بطبيعة هذا النموذج نفسه ونمط بنائه الحدائى من حيث شموله لمركب عريض من المقومات : السياسية / الديمقراطية ، والقانونية / الدستورية ، والثقافية / الحرية ، والاقتصادية / الإنفتاحية ، وغيرها من مقومات الجاذبية الملهمة التى تؤسس لنموذج شامل مقبول من الآخر مهما كان مختلفاً أو حتى معادياً إيماناً بصدق دعوته إلى الحرية والوفرة والمساواة على النحو الذى رمز إليه تمثال الحرية على الساحل الشرقى الأمريكى فى اتجاه العالم القديم ، وصاغته مقولات ودعاوى «الحلم الأمريكى» التى جعلت من الولايات المتحدة وطناً بالفكرة بأكثر مما هى بالجغرافيا ، حيث الأمريكيين ليسوا فقط القاطنون ما بين الساحل الشرقى والغربى ، وما بين الحدود الكندية والمكسيكية ، ولكنهم أيضاً بل وبالأساس الحاملون بالعدل الهاربون من ظلم وعنصرية الحياة الأوربية ، المندفعون إلى اقتحام التاريخ لصوغ الحرية الكاملة والوفرة الكاملة على الأرض البكر التى لم تشهد - على الأقل فى إعتقاد الأمريكيين الأوائل - تلك المظالم والحروب الدينية والقومية التى شهدتها أوربا قبل ذلك .

ولقد ارتبط الحلم الأمريكى أو تم تجسيده فى نمط الحياة الأمريكى الذى جذب أفئدة الكثيرين فى العالم ، فهو نمط يكاد يشكل بنية كاملة رمزية وعملية تلهم بقدر ما تستوعب السلوك الحياتى اليومى للإنسان العادى وخاصة من الأجيال الشابة ذات المزاج العصرى عبر تقديم الأدوات والوسائل التى تجعل حياة الإنسان أكثر سهولة

وديناميكية سواء داخل بيته أو خارجه لأنها جميعاً أدوات ووسائل تأخذ إلهامها من فكرة التحرر ، وذلك بدءاً من النمط الغذائي القائم على الوجبات السريعة سابقة التجهيز ، والمشروب المعبأ الذي يسهل الحصول عليه والانتقال به إلى أى مكان وتناوله فى أى طقس بدلاً من الشاي الفرنسى بطرقه المعروف ، أو شاي الساعة الخامسة الإنجليزى ، مروراً بالزى العصرى القادر على تلبية حاجات الوظائف الأكثر ديناميكية فى الحياة اليومية اللاهثة بكفاءة كبيرة ممثلاً فى الجينز بشكل أساسى ، مع موسيقى خاصة صاخبة تمثل خلفية لهذا النمط بقدر ما هى جزء طبيعى من طقسه كالروك أند رول الذى يبقى - على تنوعاته - نتاجاً خاصاً بالقريحة الفنية الأمريكية ، أو الجاز لدى الأمريكين السود ليكمل مع سينما هوليود المعبأ بأفكار الاكتشاف للعالم والداعية إلى مواجهة أخطار الكون الخارجية ضد كوكبنا بشجاعة الكاوبوى ، ومع التحرر الجنىسى الواضح الذى يعد تعبيراً عن قمة الحرية الإنسانية ، أبرز ملامح الدور الليبرالى العالمى لأمريكا .

هذا الدور قد يروق للبعض ، وقد يرفض الآخرون بعض تحليلاته الشكلية أو العملية ، ولكن الجميع يتفقون - تقريباً - على أنه منح النموذج الأمريكى جاذبية وقبولاً . ونحن هنا لسنا بصدد إدانة أو حتى تحليل قوة النموذج الأمريكى الذى صار كلاسيكياً بكل مقوماته الفكرية والسياسية والعملية السلوكية ، وإنما محاولة رصد مستويات وآليات التغيرات الجارية فى هذا الدور منذ نهاية الحرب الباردة، وبالذات مع أحداث سبتمبر ابتعاداً به عن قوة النموذج الحداثى الملهم الذى جسده واقترباً من نموذج القوة الفاشى المستوحى من التاريخ التقليدى للهيمنة الإمبراطورية، وهو النموذج الذى تنزع الولايات المتحدة الآن ، إلى فرضه كخيار محتمل لإدارة والتحكم فى النظام العالمى فى المستقبل . وفى هذا السياق يمكن الإدعاء بأن خيار العولمة / الفاشية الأمريكية كاستمرار للوضع القائم رمزياً ، مع نزوع للهيمنة جوهرياً هو أقرب المستقبلات إلى الذهن وربما الواقع . ويقوم على افتراض سيادة مدرسة القوة / الواقعية فى العلاقات الدولية ، وهو ما يعنى سيادة منهج «إدارة الاستقطاب» عبر أعمال للعقل النفعى فى مواجهة أزمات العالم الثلاث وهو المنهج الذى يتأسس هنا على افتراضيين أساسيين :

الافتراض الأول : أن قوى السوق سوف توفر لنا بطريقة شبه أوتوماتيكية التوازنات التى لا نستطيع تحقيقها ، متجاهلاً حقيقة أن السوق والعلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع البشر وكانت لها كفاءة واضحة على شرط أن نظل محتفظين لها بصفة الأدوات ، وحيث مأساة التحديث كما يعرفها الغرب وكما انتشرت وفرضت نفسها تدريجياً فى بقية العالم هى أن السوق والعلم والتكنولوجيا انتقلت من

دائرة الوسائل كى تصبح هى الغايات ، وفرضت نفسها على المجتمعات البشرية وتسببت فى تراكم أزماتها التى لا مخرج معروفاً منها .

فعلى سبيل المثال - حسب بيير كالام وأندريه تالمان^(٢٧) : هناك الفوارق الاجتماعية والقطيعة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء فى داخل أفكارنا «الباحثان فرنسيان / أوريان» والفجوة المتزايدة بين الأقاليم الغنية والفقيرة ، والأزمات البيئية واختناق المدن والحروب البلهاء فى يوجوسلافيا السابقة ، والاتحاد السوفيتى السابق ، والحروب الاقتصادية وربما العسكرية بين الدول المتقدمة قديماً وبين النمرور الصاعدة فى جنوب شرق آسيا والصين والهند للتحكم فى مصادر الطاقة واحتمالات الصراع العنيف للتحكم فى موارد المياه الشحيحة فى الشرق الأوسط أو فى حوض نهر الجانج بالهند، ونمو عصابات ألافيا فى أكثر من بلد أو الروابط بين تجارة المخدرات والعنف .

ومن هنا فإننا لا نستطيع بحال أن نواجه أزمى البشر والمجتمعات حسب منهج إدارة الاستقطاب . ذلك أن العقل النفعى الذى يؤسس له يفترض إبقاء بعض المجتمعات خارج الغرب كهوامش تعاني الفقر والجهل ولا تنتج أو تستهلك إلا ما يلبي حاجة التوسع الاقتصادى للمراكز .

وفى هذا السياق يمكن تفسير الجدل حول مبدأ حرية التجارة من واقع الخبرة التاريخية ، ذلك أن وجهة النظر التقليدية المدافعة عن حرية التجارة تبدو كأنعكاس للميزة الهيكلية لدى دول المركز وخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمى إذ يرى تيلور وفلنت^(٢٨) : ارتباط تلك الأفكار فى بداياتها بحقبة الهيمنة الهولندية قبل ظهور أطروحة آدم سميث حين اهتمت هولندا كأول قوة تجارية كبرى بتأمين حرية الملاحة فى البحار التى عبر عنها الكاتب الهولندى «جروتويس» سنة ١٦٠٩م فى كتاب له بهذا العنوان والتى أصبحت حجة أخذ بها القانون الدولى فيما بعد .

ولما كانت القوى المهيمنة فى المركز تمتلك كفاءة إنتاجية عالية فقد أخذت تروج لسياسة «الاقتصاد الحر» وهى واثقة من أن السوق سوف ترحب بسلعها جيدة الصنع . وفى وضع كهذا يصبح فى مصلحة الدول الصاعدة على سلم الهيمنة أن تؤيد سياسة التجارة الحرة «كأمر طبيعى» وأن ترفض التأثير السياسى بوصفه «تدخلًا» وعلى ذلك فمنذ وقت جروتويس الهولندى مروراً بأدم سميث الانجليزى ووصولاً إلى علماء الاقتصاد المحدثين ظلت الحرية الاقتصادية تطرح على أنها النظرية الفعالة على الساحة العالمية وهم يدركون بلاشك أنها تخفى وراءها مصالح الدول القوية على حساب الدول الأخرى .

ونفهم من ذلك - تيلور وفلنت - أن الاقتصاد الحر التقليدي ينطوى على إنحياز للدول القوية وعلى استبعاد لمصالح الدول الصغرى من الأجندة السياسية سواء كان ذلك فى مرحلة الإمبريالية غير الرسمية ، أو بسياسات الحماية والمركنتيلية الإمبريالية الرسمية فى الماضى . ذلك أن هذه السياسة الاقتصادية التقليدية تنطوى على تناقضين : فهى من ناحية لا تصلح للتطبيق على أرض الواقع العملى «ففى الحالات الثلاث للإمبريالية غير الرسمية» الهيمنة الهولندية والبريطانية والأمريكية ، لم يكن لدول الأطراف أى نصيب من الكسب من سياسة الانفتاح الاقتصادى وظلت أوروبا الشرقية متعثرة فى المؤخرة مقارنة بدول أوروبا الغربية اقتصادياً ، وينطبق الوضع نفسه على دول أمريكا اللاتينية من أطراف وأشباه أطراف . أما بلدان آسيا وأفريقيا وهى من بلدان «الأطراف الجنوبية» فهى مرتع للفقر والمجاعة وعليه لابد من القول بأن البلدان التى لحقت بالركب هى تلك التى استخدمت سياسات مختلفة لتحفز طفرة اقتصادية . أما التناقض الثانى فيتمثل فى أن أغلب الساسة فى معظم بلدان العالم فى أغلب الأوقات قد لمسوا أن هذا النظام غير عملى وفى تقدير هؤلاء «وإن لم يقيموا هذا على أساس نظرى» أن مصالح الجماعات التى يمثلونها تتحقق بصورة أفضل من خلال بعض المساندة السياسية والتدخل فى أمور التجارة وليس بالتعديل الكامل «لليد الخفية» للسوق الحرة .

وقد نتساءل هنا : أى الفريقين على صواب المنظرون الاقتصاديون أما الساسة العمليون ؟ والأجابة هنا تبدو احتمالية ، ذلك أن الأمر يعتمد فى النهاية على موقع الدولة المعنية ضمن خريطة النظام الاقتصادى العالمى . ويفسر عالم الاقتصاد الألمانى الذى عاش فى القرن التاسع عشر فريدريش ليست هذه النقطة بوجود ثلاث مراحل للنمو الاقتصادى تتطلب كل مرحلة منها سياسة مختلفة^(٢٩) :

فبالنسبة للدول المتخلفة فإن التجارة الحرة قد تكون اختياراً معقولاً من أجل تنمية الزراعة . وبالنسبة للدول الصناعية الناشئة تصبح الحماية سياسة ضرورية لترقية الصناعة . وأخيراً عندما تنجح الدول بفضل السياسة فى قطع شوط كبير نحو تحقيق «الثروة والقوة» تصبح سياسة التجارة الحرة ضرورية للحفاظ على تفوقها .

والواقع - يقول تيلور وفلنت : أنه يمكن تصنيف الحماية أو بصفة أعم «المركنتيلية» على أنها استيراثية أشباه الأطراف فأكبر دعاة التجارة الحرة فى العصر الحديث وهما بريطانيا والولايات المتحدة كانتا سابقاً من أكبر أنصار المركنتيلية قبل وصولهما إلى مواقع الهيمنة : بريطانيا فى مواجهة هولندا ، والولايات المتحدة فى مواجهة بريطانيا ، فلقد كانت المركنتيلية فى صورتها الكلاسيكية الأولى من بنات أفكار اقتصادى إنجليزى هو «توماس مون» الذى دعا فى عام ١٧٢٣م إلى اتخاذ

إجراءات خاصة لحماية التجارة البريطانية من التجارة الهولندية المتفوقة على الساحة العالمية . وعلى المتوال نفسه جاء إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة «الكسندر هاملتون» سنة ١٧٩١م فيما عرف بـ «تقرير الصناعات» لإقامة استراتيجية مماثلة لدول أشباه الأطراف مع أن هذه سياسة لم تدخل حيز التنفيذ حتى وصول الجمهوريين من أنصار سياسة التعريفة الجمركية إلى الحكم في عهد إبراهيم لنكولن سنة ١٨٦١م . وبعد ذلك خرج الاتحاد السوفيتي بسياسة «الإكتفاء الذاتي» تحت شعار «الاشتراكية في بلد واحد» مع فرض قيود على التجارة في مواجهة استراتيجيات دول المركز . ثم هناك استراتيجية الحماية المقنعة التي تتبعها اليابان منذ نهاية الحرب الثانية والتي تظل قضية خلاف بينها وبين الولايات المتحدة^(٣٠) .

أما الافتراض الثاني : فهو افتراض العمل في دائرة مفتوحة دائماً بين الإنسان والبيئة . فإزاء الطاقات الهائلة التي أصبح البشر يملكونها على الطبيعة فإنهم يجدون أنفسهم فجأة أمام مسئولية تحديد مصيرهم . وضد ما اعتقده العالم الغربي لقرون طويلة من أن مجتمعاتهم تعمل في دائرة أو دوره مفتوحة تستمد من خارجها موارد ، ومصادر طاقتها ، وتستثمرها لرفع مستوى معيشتها ، ثم تلقى بالنفايات مرة أخرى إلى الخارج ، وترسل الفائض من سكانها لغزو قارات أخرى ، فإنها صارت الآن محكومة بأن تعمل في عالم ممتلئ وعميق التبادلات فلا بد أن تعمل في دائرة مغلقة .

كما أن تزايد حدة الفقر في الأطراف وزيادة مديونياتها يهدد في الحقيقة بإفناء العنصر البشري / المجتمع الذي لعب دور الهامش والمحيط للنظام العالمي الحداثي ويقلص من درجة استقراره . وقد باتت هذه المصاعب أكثر حدة وعمقاً مع تزايد إيقاع حركة العولمة طالما أنها تعمل على نفس الأرضية الفلسفية للنظام العالمي الحداثي في طبعاته السابقة والتي اتسمت دوماً بالتمييزية ، ولكن بوتيرة أسرع هذه المرة وأكثر استغلالية واقتحامية للأطراف تهدد بسرعة إفنائها ومن ثم تقويض استقرار البنية القانونية السياسية للنظام العالمي القائم .

هذا العقل «النفعي» إذ يسمح بالوصول إلى نقطة «الاستقطاب» هذه فإنه يطرح تأثيراته على مستويين أساسيين ؛

أولهما المستوى الطبقي أو علاقات البشر داخل المجتمع الواحد حيث يمكن رصد صعود العنصرى چان مارى لوبان في فرنسا وحصوله على ٢٠٪ تقريباً من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة «٢٠٠٢م» . صحيح أن نجاحه لم يكن متصوراً بأي احتمال هذه المرة ، ولكن الصحيح أيضاً أن نجمه السياسى فى صعود منذ بداية التسعينات من القرن الماضى وأن ما حازه من قوة تصويتية كان

كبيراً جداً بالقياس إلى موقعه فى أقصى اليمين العنصرى بل وكان كافياً لأن يحل ثانياً فى السباق الرئاسى قبل جوسبان ممثل اليسار الفرنسى العريق بكل تاريخه السياسى الحافل وميراثه شديد الثراء فى فرنسا وهو ما يبدو أمراً مثيراً للخوف وخاصة أن فرنسا ليست النموذج الوحيد فى السياق الأوروبى فالنازيون الجدد فى ألمانيا صاروا قوة معترفاً بها ، والفاشيون فى إيطاليا يدخلون مع رئيس الوزراء بيرلسكونى فيما يشبه تحالف سياسى يقوم على نوع من توافق المصالح ، وبيرلسكونى هو المسئول الغربى الأبرز - على هذا المستوى الرئاسى - الذى هاجم الإسلام بعنف ووضح فى ذروة الجدل حول صدام الحضارات بعد أحداث ١١ سبتمبر .

وثانيهما المستوى العالمى حيث علاقة المجتمعات ببعضها البعض حيث يقودنا هذا المنهج إلى استخدام القوة فى التعامل الدولى بشكل متزايد سواء من داخل البنية التنظيمية القائمة «القانونية والسياسية» حتى لو أدى ذلك إلى تهميشها أو تجميدها أو ربما اسقاطها نهائياً والبحث عن هياكل جديدة بديله تقوم على إدارة الاستقطاب العالمى وليس على ترشيده حسبما تدعو المدرسة المثالية ، وذلك اغتناماً من مراكز الفعل والقيادة فى النظام العالمى القائم ، والثورة العلمية التكنولوجية لواقع تفوقها واكتنازاً لمزيد من الثروة والقوة وترسيخاً لهذا التفوق عن طريق تقنيته فى البنية «القانونية والسياسية» للنظام العالمى القائم ، ولو على حساب استقرار هذا النظام نفسه فى المستقبل وهنا بالضبط يفتح الباب على نمط من «الفاشية الأمريكية» يمكن ملاحظته منذ مجئ اليمين الجمهورى المحافظ إلى الحكم قبل عامين «٢٠٠٠م» ، وبالذات منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م . وهو نمط ملتبس فى إدارة النظام العالمى إذ أنه يعتمد على البنية القائمة رمزياً ، ولكنه يتجاوزها موضوعياً وعملياً ليكشف عن نزعة هيمنة إمبراطورية تتجلى على أكثر من صعيد أهمها أربع أساسية داخلية وخارجية ؛

- أولها يأتى على الصعيد الداخلى ويتعلق بقانون مكافحة الإرهاب الذى صدر بموافقة الكونجرس أعقاب الحدث الكارثى مباشرة ويمثل تأثيراً سلبياً مشهوداً على روح الحرية التى كانت قد تأصلت فى المجتمع والثقافة قبل النظام السياسى الأمريكى بل وأعتبرت أبرز دعائم الحلم الأمريكى الذى كان قد اعتبر بدوره أكثر ليبرالية وزهواً وتألقاً من كل نظريات العقد الاجتماعى التى صنعت الديمقراطية الأوربية ، إذ ثمة خشية من أن تؤدي الإجراءات الاستثنائية التى يتضمنها إلى تقويض منظومة حقوق الإنسان فى الفلسفة الليبرالية التى شهدت أكثر تجسدها شفافية فى التجربة الأمريكية لصالح الهواجس الأمنية ، وهو ما سوف يقود غالباً إلى بروز التعصب كملح فى المجتمع الأمريكى عندما تتجه هذه الإجراءات بالذات نحو غير الأمريكيين

من العرب والمسلمين ، أو حتى المواطنين الأمريكيين من أصول غير أوروبية أو ربما أنجلو ساكسونية فيتقوض بذلك ركن ركين في التجربة الأمريكية القائمة على بوتقة صهر شديدة لكل الأجناس والأديان .

والمشكلة الحقيقية تبرز هنا بإدراك إمكانات الحث العالية لدى الولايات المتحدة في أغلب دول العالم ، فالمتصور أن تؤدي هذه النزعة إلى إندفاع أكبر نحو التضييق على الحريات لدى الكثير منها وخاصة تلك التي تفتقد إلى تقاليد ليبرالية رصينة وإن مارست التعددية كنوع من التكيف مع موجتها العاتية في التسعينات إذ أن الولايات المتحدة وهي تمارس هذه النزعة الإنغلاقية سوف تكون مضطرة إلى التسامح مع أشكالها ومظاهرها في شتى بقاع العالم ولن يكون بمقدورها الدفاع الصلد عن الحرية وحريتها تصير إلى كونها من زجاج .

- وثانيها هو ما تسرب عن نزوع البنتاجون إلى إنتاج قنابل نووية صغيرة تصلح للاستخدام الميداني على نحو يجعلها قابلة للاستخدام الفعلي في الحروب وليس في الردع فقط منعاً لهذه الحروب وهو الهدف الذي طالما ساد في الاستراتيجيات النووية، وذلك في مواجهة سبعة دول اعتبرت هي مصادر التهديد المنظم للأمن الأمريكي تضم إلى جانب محور الشر الثلاثي العراق وإيران وكوريا دولاً مثل الصين وروسيا وسوريا وليبيا في جموح عسكري غير مسبوق لديها .

أما الثالث فهو ما تسرب عن صحيفة النيويورك تايمز ويمثل نزوعاً إلى تدجين الرأي العام العالمي حول تكوين مكتب في وزارة الدفاع الأمريكية تكون مهمته «التأثير الاستراتيجي» ويسعى إلى زراعة أخبار ومواد حتى وإن كانت مزورة في وسائل الإعلام الأجنبية كجزء من جهود جديدة للتأثير في عواطف الناس والرأي العام وصناع القرار معاً لدى كل الدول صديقه وغير صديقه ، وكان مقترحاً أن يحوز على تمويل كبير يمكنه من أداء دوره بكفاءة عالية عبر تجنيده للعناصر الخبيرة والكفاءات الكبيرة وبدرجة تفوق كثيراً أمثاله من الوكالات المدنية .

وأخيراً يتمثل الرابع في البيان الذي أصدره ما يسمى «معهد القيم الأمريكية» ممهوراً بتوقيع ستين مثقفاً أمريكياً على رأسهم صامويل هانتنجتون ، وفرانيس فوكوياما والذي تم نشره في عدد من أشهر الصحف الأوروبية ، وفي صحيفة السفير اللبنانية باللغة العربية ، ويمثل عند الجوهر نزوعاً إلى تدجين دور المثقف ، حيث حاول كاتب البيان الأصلي «ديفيد بلانكنهورن» مدير معهد القيم نفسه وبتأييد موقعية تبرير السلوك العسكري الأمريكي العنيف في أفغانستان والجامح إلى المواجهة مع العراق ثم ما يعتبره أهداف قادمة في المواجهة مع الإرهاب حيث أنها جميعاً محطات في الحرب معه بإعتباره الشر «المطلق» .

ولاشك أننا وعلى هذه الأصعدة الأربع نجد أنفسنا أمام نزعة أمريكية فاشية إلى عسكرة سياستها الخارجية وتزييف الرأي العام العالمى تحت سمع وبصر مثقفىها وتبريرهم . صحيح أن كولين باول قد قلل من حدة خبر انتاج الأسلحة النووية الصغيرة دون أن ينفيه تماماً باعتباره يمثل استراتيجىة لا تزال مستقبلية ، وأن البنتاجون أعلن تراجعهم عن فكرة مكتب التأثير الاستراتيجى على الأقل ظاهراً ولدوافع أعلنها وتبدو عملية أكثر مما هى مبدئية ، وصحيح أيضاً أن ستين مثقفاً أمريكياً لا يمثلون كل مثقفى الولايات المتحدة ومن الضرورى أن هناك آخرين يرفضون هذا المنطق التبريرى الخادع ضد الحقيقة التى طالما تبحث عن المثقف «الضمير» ، قد يكون ذلك كله صحيحاً على الأصعدة الثلاث ولكن ألا يكفى التفكير ثم الشروع الأمريكى فيها للكشف عن نزعة أمريكية لإكتساب صورة الإمبراطورية الكريهة وأخلاق الكابوى الفاسد ؟ وهو الأمر الذى سوف يحرمها من قوة النموذج وإلهاماته ويثير لديها تناقضات نموذج القوة بكل تعثراته ويورطها ويورط العالم معها فى صراعات قد لا تنتهى إلا بإهدار القوة والنموذج معاً ، ذلك النموذج الذى كان قد أقنع العالم بخوض غمار إيديولوجيا العولمة كما صاغتها العقلية الأمريكية على شتى المستويات معجاً بها تارة ، متردداً تارة أخرى ، ومسائراً تارة ثالثة ، إذ كان فى كل الأحوال واثقاً فى أنه يتحرك إلى الأمام خلف النموذج الذى يعتلى قمة التاريخ الإنسانى ويسمى إلى تجسيد أرقى قيمه ، ولكنه اليوم صار مدعواً إلى الشك فى قوة النموذج الأمريكى النازع إلى العسكرة ، وفى إخلاصه لقضية التقدم نفسها .

وفى هذا السياق يمكن رصد آليات ثلاث للهيمنة الأمريكية تكشف عنها نزعتها الفاشية تلك فى التعامل مع النظام العالمى القائم منذ التسعينات ، وإن تعمقت كثيراً بعد أحداث ١١ سبتمبر .

الآلية الأولى : هى التدخلية وتعمل على المستوى الاستراتيجى^(٣١) : فحسب التفرقة المعهودة فى مستويات تحليل النظام الدولى بين هيكل القوة المادية ، وتفاعلات النظام ، وقائمة أولويات النظام السائدة فى لحظة زمنية بعينها ، يمكن القول بأن التغيير الذى جرى بتأثير ١١ سبتمبر قد أصاب فى العمق كل من نظام التفاعلات الدولى ، وقائمة الأولويات التى شهدت بدورها صعوداً لمفهوم «الحرب ضد الإرهاب الدولى» فى حينبقى مستوى هيكل القوة المادية على حالة حيث تتربع على قمته الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى فإن عدداً من العناصر التى ظلت على حالها المادى نالت بدورها بعضاً من التغيير ، فالأمم المتحدة موجودة كبناء وكنمط تفاعلات ، وكرمز من رموز النظام الدولى منذ بداية الحرب العالمية الثانية

ولكن دورها فى قضايا السلم والأمن الدوليين ، وأخرها الحرب ضد الإرهاب ثم الحرب الوشيكة على العراق ، يمكن أن يكون محل نظر بعد ١١ سبتمبر حيث باتت تلعب دوراً محدوداً من ناحية ، ومنحازاً من ناحية أخرى .

ذلك أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر باتت تتسم بنزعة يمكن تسميتها «التدخلية الجديدة» هى أشبه بالنزعة الإمبراطورية القديمة ولعل الفارق الوحيد بين الفعل الإمبراطورى القديم ، والمسمى الإمبراطورى فى طوره المعاصر يكمن فى تغييب مبدأ الاحتلال المباشر لأرض الغير ، لكن الأمر على الصعيد العملى / الواقعى لا يخلو من تداخل نسبي فالوجود العسكرى الأمريكى فى مناطق عديدة من العالم حقيقة لا تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما تشهد على ذلك حالات المانيا واليابان وكوريا الجنوبية ، ومن قبل عقد مضى الفلبين وتايلاند ، وفى العقد الأخير الكويت وقطر والبحرين والسعودية وهو وجود مادى عسكرى مباشر ارتبط بحالة التوازن الإقليمى الأمنى فى المناطق المحيطة بهذه المواقع .

وهنا تكمن نقطة اختلاف جوهرية مع الوجود العسكرى الأمريكى الجديد بعد ١١ سبتمبر والذى شهدته حالات باكستان وأفغانستان ، وأوزبكستان وقيرغيزستان وفيما بعد جورجيا والفلبين واليمن ناهيك عن الانتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عدة من العالم كجزء مما يوصف بالحرب ضد الإرهاب . فمثل هذا التدخل العسكرى يعكس روح السياسة الأمريكية الجديدة القائمة على «التدخلية الجديدة» والتي هى وبوصفها أكثر هجومية تختلف عن النزعة التدخلية التى عرفها النظام الدولى فى التسعينات وأخذت شكل الدعوة إلى التدخل الإنسانى ووجدت تطبيقاتها المباشرة فى التدخل الأوروبى الأمريكى فى البوسنة وكوسوفا وكرواتيا ، والفرنسى فى رواندا وبوروندى ، والأفريقى فى سيراليون وقبل ذلك التدخل الأمريكى فى الصومال مطلع التسعينات .

وبرغم التبريرات الميتافيزيقية لهذه «النزعة التدخلية الجديدة» باعتبارها الحرب «العادلة» ضد الإرهاب مع تفسير خاص جداً لما هيته بين معسكر «الخير» ومعسكر «الشر» على نحو قد يشى بنزعة مثالية جديدة فى السياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أن الأمر فى الحقيقة يبدو عكس ذلك تماماً ، فالإشكالية النظرية المهمة التى تثيرها هذه النزعة كونها متناقضة مع التصور الأمريكى المألوف للعالم والذى قام على نزعة براجماتية راسخة طالما فسرت العالم ومارسته بآليات مباشرة وأخضعته لمقتضيات عملية ومصالحية صرفه منذ دخولها الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور «الغريبى» بجانب الاتحاد السوفيتى ، ثم خوضها للحرب الباردة ضد الأخير نفسه وبجانب المانيا التى أقامت من أجلها وباقى دول أوروبا الغربية المتصدعة بالحرب «مشروع مارشال» لإعادة

بنائها حينما رأت أن الظرف العملي / التاريخي الذي قادها للتحالف مع الشيوعية ضد النازية - الأخطر آنذاك - قد أنقضى وأن المصلحة الاستراتيجية تقتضي عكس اتجاه التحالفات لتكون ضد الشيوعية والكتلة السياسية التي تجسدها . فهل تخلت الولايات المتحدة عن فلسفتها البراجماتية عند التكوين لصالح نزعة مثالية ميتافيزيقية بتأثير ١١ سبتمبر أم أن الأمر يحتمل تفسيراً مختلفاً ؟

ثمة ملاحظة مفيدة في هذا السياق وهي أنه وفي الوقت الذي تصوغ فيه الولايات المتحدة خطاباً إطلاقياً تبسيطياً ثنائياً حول الخير والشر ومن معنا ومن ضدنا نجد أنها تعود لممارسة براجماتية ملحوظة إزاء المنظومات الإستراتيجية المختلفة على الخريطة الدولية . فمثلاً هي سعت إلى تجميد النزاع الهندي - الباكستاني في شبه القارة الهندية ضد مخاطر الانفلات النووي ، ولرغبتها في مكافأة الطرفين على موقفيهما من حربها ضد أفغانستان وخاصة الموقف الباكستاني من طالبان والقاعدة وهو سلوك واقعي وعملي صرف .

وفي كوريا الشمالية يبدو الهدف الأقرب إلى المنطق الإستراتيجي من اعتبارها رأس مثلث الشر كونها قريبة من الصين الأخذة في النمو والصاعدة باتجاه موقع القطب الثاني الإقتصادي وربما الإستراتيجي بعد ربح من الزمن ، يساعدها على ذلك تجانسها البشري الكبير وتوازن عناصر بنائها مما يطرحها كتحدى للهيمنة الأمريكية ولو بعد حين . ولاشك أن إعلان الخطر الكوري يبرر لها ما تقوم الآن ببنائه من قواعد عسكرية في جمهوريات آسيا الوسطى الخمس لتملأ بها الفراغ الشاغر بين روسيا والصين وهما البلدان اللذان وقعا معاهدة للصداقة والتحالف في مواجهة الهيمنة الأمريكية كخطوة باتجاه عالم متعدد الأقطاب ، مما يعني أن إظهار الخطر الكوري اليوم بشكل ميتافيزيقي قد يكون مقصود منه ردع الخطر الصيني - الروسي غداً على نحو عملي .

أما إيران ثاني قاعدة لمحور الشر فقد كانت قد اعتبرت أمريكا بمثابة الشيطان الأكبر عند قيام ثورتها الإسلامية قبل ربع القرن ، واليوم فإن الولايات المتحدة تريد بإلهام ١١ سبتمبر أن ترد لها الجميل ، حيث تبقى إيران برغم تحول مهم في نزوعات بل وفي تكوين نخبها الحاكمة ومزاجها السياسي إحدى أهم خبرات الفشل الأمريكي في القرن العشرين بعد فيتنام ، حيث شعرت إزائها ربما بالإهانة إبان حادثة السفارة ، ولم تستطع الانتقام منها بعدها ، فضلاً عن كون إيران متهمه بالسعي لامتلاك سلاح نووي مما يجعلها هدف عملياً للسياستين الأمريكية والإسرائيلية تتزايد أهميته إذ وضع في الاعتبار مساندتها لحزب الله في لبنان وسوريا ودعمها المعنوي للمقاومة الفلسطينية .

وأما إزاء العراق فتبدو الولايات المتحدة أكثر جموحاً وخطورة ، بقدر ما تتعدد الأهداف وتتداخل بين رغبة في تدمير ما أعيد بناؤه من بنية تحتية في السنوات العشر الماضية ، وفي الإجهاز على كل مقومات القوة العراقية لصالح إسرائيل ، وبين تحفز إلى السيطرة على نفط العراق والتحكم في نفط منطقة الخليج كلها والإبقاء على قواعدها العسكرية المتقدمة في المنطقة وعلى حساب أهلها ، وبين نزوع إلى «التجريب الإستراتيجي» الهادف إلى إعادة صياغة الخريطة العالمية ولو على حساب حلفائها أنفسهم ، وهند يكمن خطر الفاشية . ذلك أننا إذا ما حاولنا فحص خطاب التبرير الذي يمكن للعقل السياسي الأمريكي أن يسوقه إلى العالم تمهيداً للهجوم العسكري المزمع على العراق لوجدناه خليطاً من :

- ذكريات تجتر نفسها عن الغزو العراقي للكويت للإيحاء بأنه قد يكرر ذلك تهديداً لأمن جيرانه في الإقليم .
- هواجس عامضة عن قدراته التسليحية فوق التقليدية ، وأحياناً النووية ، للإيحاء بقدرته على تهديد الأمن العالمي .
- إشاعات متهافة تروج لتورط صدام حسين في أحداث سبتمبر للإيحاء الساذج بقدرته على تهديد الأمن القومي الأمريكي ، أو تروج - مؤخراً - لتورطه في محاولة لإغتيال الرئيس جورج بوش الأب على النحو الذي يبرر رغبة الثأر لدى الرئيس الابن .

ومن ثم فإن هذا الخطاب يقوم على مقومات ثلاث من : ذكريات صارت بعيدة ، هواجس تبقى غامضة ، وإشاعات تبدو متهافة . ومن منظور العقلانية السياسية لا تصلح أى من هذه المقومات لصياغة شرعية حقيقية للهجوم وإن كانت جميعها تكفي لتبرير هدف اليمين الجمهوري المحافظ - مرحلياً - في إطار تصوره الواسع والجديد للدور الأمريكي العالمي والذي كشف عنه في وثيقة «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» المعلنه في سبتمبر الماضي والتي تؤكد في أحد بنودها الأساسية على أن الولايات المتحدة وباعتبارها القوة الأعظم في العالم هي قائدة النظام العالمي وأنها سوف تتحدى طموح أى قوة أخرى للقيادة ولو كانت بازغة . وهو بند يكشف عن خطورة ، يتلوه آخر يفضح هذه الخطورة إذ يؤكد على أنها سوف تستخدم قوتها العسكرية والإقتصادية لتشجيع ما أسمته «المجتمعات الحرة والمفتوحة» وفي قلبها المجتمعات العربية الإسلامية ، ويتلوهما بند ثالث يبدو في هذا السياق منطقياً ، بقدر ما هو مدمر إذ يتبنى فكرة «الحرب الوقائية» لإنجاز الأهداف السابقة وهي فكرة جهنمية لصناعة الفوضى العالمية وليست مبتكرة تماماً بل لها

سوابق عدة فما قامت به إسرائيل عام ١٩٨١م ضد المفاعل النووي العراقي مثلاً يمكن نسبته إليها ، وكذلك عدوانها على مصر وسوريا عام ١٩٦٧م الذي كان ولا يزال من وجهة النظر الإسرائيلية ، هجوماً وقائياً ضد هجوم مصرى محتمل !

وثمة مقاربات أخرى للفكرة ولا شك ، إلا أنها تبقى عبثية وغائية ترتبط بالقوى «القلقة» فى النظام الدولى كإسرائيل مثلاً ولم تكن أبداً ضمن مفاهيم دولة تتحمل مسؤوليات كونية ومهام قيادة عالمية سياسية وأخلاقية كالولايات المتحدة ، إذ هنا ينتفى كل معنى للقانون الدولى وتنسخ كل قيمة للتنظيم الدولى المعاصر الذى كانت هى نفسها قد أسهمت فى تطويره بالنصيب الأوفى وخاصة فى القرن العشرين الذى شهد بزوغ دورها العالمى «الليبرالى» بإلهام مبادئ الرئيس ويلسون عن حق تقرير المصير والتى أطلقت فى الحقيقة موجة التحرر الوطنى بعد ذلك بنحو عقدين .

فى هذا السياق يبدو الهجوم على العراق كتنفيذ لأجندة اليمين الأمريكى السابقة على ١١ سبتمبر والذى أضفى عليها فقط قدرًا من الذرائعية إذ لا يمكن فهمه أبداً فى إطار أجندة مواجهة الإرهاب بل هو بالأحرى خروج على هذه الأجندة وإنحراف بها إلى ما يمكن تسميته «التجريب الإستراتيجى» الهادف إلى نوع من الهندسة الإستراتيجية بالتركيب والتفكيك معاً لمناطق فى العالم تبدو مهمة من ناحية ، ورخوة من ناحية أخرى وهو ما يكاد ينطبق وبشكل مثالى على العراق والمنطقة العربية التى كانت قد شهدت نوعاً أدنى من هذا التجريب على مستوى الإرتباط عند الغزو العراقى للكويت فى إطار عملية الحشد الدولى وفى ظل وعود بوش الأب بحل الصراع العربى - الإسرائيلى الذى صار تناقضاً فرعياً - آنذاك - قياساً إلى العدوانية العراقية التى جسدت - لحظتها - التناقض الرئيسى مع قيم العالم الحر أو الحداثة السياسية حتى كاد العقل السياسى الأمريكى يقول مبرراً لهذا التجريب : أن الطريق إلى السلام بين العرب وإسرائيل يمر بالعراق طلباً للتأييد العربى لهذا الحشد ، مثلما كان صدام حسين يدعى آنذاك بأن الطريق إلى إسرائيل إنما يمر بالكويت طلباً للتأييد نفسه لغزو الأخيرة ، وحيث عملت الولايات المتحدة على توظيف هذا الإرتباط الإستراتيجى بين الوضعية العراقية والقضية الفلسطينية لأكثر من العقد فى رهن القضيتين كليهما بالأخرى . وهى الآن على مشارف توظيف جديد أخطر لإحدهما «الوضعية العراقية» فى تصفية الأخرى «القضية الفلسطينية» عبر مستوى أعلى من التجريب الإستراتيجى هذه المرة يتجاوز آلية «الإرتباط» و «الرهن» إلى «الفوضى» و «التصفية» . وذلك بتوظيف عقدة الذنب والمسئولية عن راديكالية بن لادن الإسلامية .

فبدلاً من التعامل معها فى سياقها السياسى باعتبارها تجلياً سلبياً لفشل آلية الارتباط هذه فى حل أى من القضيتين ولشعور الأمة بالإنكسار فى فلسطين والعراق ، أو حتى فى سياقها الثقافى باعتبارها إرهاب استثنائى لتيار مأزوم يعكس الأزمة الحضارية والإستراتيجية للأمة تجرى عملية إختطاف كاملة لهذه الأمة بجريه هذا التيار - بافتراض مسؤوليته - بدءاً من العراق حيث تدمير القوة العراقية مجدداً مع ما يمثله من رسالة لكافة القوى الراديكالية العربية ، وما يتطلبه من إسكات للنظم والأصوات العربية المعتدلة إنما يفرض على الفلسطينيين السلام الإسرائيلى المر !

وهنا تتصور الولايات المتحدة قدرتها على تجربة سياسات جديدة ، وأسلحة مبتكرة فى ترسانتها العسكرية ، وكذلك توجيه رسائل إلى القوى المنافسة على القيادة الدولية كروسيا والصين وفرنسا وألمانيا تدعوها إلى عدم المشاكسة وذلك دون تكلفة تذكر ، ويقوم تصورهما هذا فيما يبدو على ركيزتين ؛

أولهما : خبرة تاريخية تشر لها بالقدرة على تأديب القوى الراديكالية العربية وربما إيران وباكستان بعد أفغانستان ، كما تمكنت من تهذيب ألمانيا واليابان والقضاء على نزعتيهما العسكرية وزراعتيهما بالديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية . وهنا فهى تتجاهل التراث الليبرالى الذى كان لدى هذين البلدين - مع إيطاليا - كجزء من تشكيل الغرب الثقافى والإستراتيجى القائم على أبنية إجتماعية ونظم إقتصادية وقيم سياسية وثقافية حديثة ، وإن قطعها تطور إستثنائى . ومن ثم يمكن إستئناف تاريخ ما قبل الإنقطاع ، وهو ما لا يتوافر فى السياق العربى الإسلامى الذى ظل دائماً خارج التكوين الغربى إن م يكن نقيضه وليس لديه من ثم هذا التراث الليبرالى .

وثانيهما : ملابسات سياسية مواتية - من وجهة نظرها - تتعلق بأوضاع المنطقة التى يحكم أغلب دولها حكام محافظون ليس فى جدول أعمالهم مواجهتها بأى احتمال . كما أن شعوبهم ، ورغم كراهيتهم لها ، ليس بمقدورهم توظيف هذه الكراهية ضدها لغياب الديمقراطية وقنوات التغيير فى القادة والسياسات ، فلا الشعوب قادرة ولا الأنظمة راغبة فى مواجهتها ، وهو ما يجعل المنطقة مستأنسة يسهل التجريب فيها بزراعة أنظمة أكثر «تهادنية» وليس أكثر ديمقراطية فى الحقيقة .

ومن هنا نلمس حقيقة أن الدعاوى والتهديدات الأمريكية ضد هذه الدول تبدو واعية تماماً بأهدافها الإستراتيجية التى ربما لم تكن قادرة على إعلانها قبل ١١ سبتمبر ، وإن تم تغليفها بمصطلحات ميتافيزيقية عن الخير والشر والعدالة على نحو يسمح بتمريرها ، ويسمح لنا فى الوقت نفسه بأن نجيب بالنفى على تساؤلنا المطروح سلفاً وبالتأكيد - نقيضاً - على أنها ليست سوى البراجماتية الأمريكية الشديدة

ولكنها تنغطي بالقشرة الميتافيزيقية التي تحجب عنها الأسئلة المخرجة التي يطرحها عليها الواقع السياسى الموضوعى بكل تناقضاته ، ولتعفيها من الإجابة عليها .

والآلية الثانية : هى الانتقائية على المستوى الأخلاقى / القيمى حيث يلاحظ أن الولايات المتحدة فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ومع نهاية الحرب الباردة باتت أكثر ميلاً للتحرر من تلك المبادئ الأساسية التى طالما جسدتها التجربة الأوربية / الغربية مثل مبدأ السيادة الذى أسس للدولة القومية منذ منتصف القرن السابع عشر وأعتبر إيداناً بميلاد القانون الدولى الحديث بل والتنظيم الحديث للعالم منذ صلح وستفاليا ١٦٤٨ م . وكذلك مبدأ حق تقرير المصير ذى الإلهام الأمريكى حيث صاغه الرئيس الأمريكى ويلسون إبان الحرب العالمية الأولى كألية تبشيرية للدول المستعمرة بنيل الاستقلال حالة انتصار الحلفاء على المحور فى الحرب ، وهو المبدأ الذى يؤكد على حق الشعوب فى بناء دولتها حسب تصورهما والاعتراف بسيادة هذه الدول واحترامها كعضو فى التنظيم الدولى سواء كانت عصبة الأمم أو الأمم المتحدة بعد ذلك .

ذلك أن ثمة إهمالاً ملحوظاً لهذين المبدئين مثلاً فى السياسة الخارجية الأمريكية وإعمالاً متزايداً لمبدأ «حق التدخل الإنسانى» والذى يتيح للجماعة الدولية نظرياً ، ومركز الهيمنة عملياً ، التدخل فى أى دولة أو إقليم ضد مبدأ السيادة عندما يقوم فى هذه الدولة ظرف يهدد الأمن الدولى أو يهدر حقوق الإنسان على منوال جرائم الحرب والإبادة العرقية وغيرهما من الأعمال ضد الإنسانية .

والمشكلة فى مبدأ «حق التدخل الدولى الإنسانى» رغم جاذبيته النظرية ، تكمن فى الإمكانية غير المحدودة لتأويله السياسى ولوضعه فى خدمة السياسات التدخلية لمركز الهيمنة الذى يقوم أولاً بتأويل ما يجرى فى الدولة ليحدد نسبه سواء إلى ماهو شأن داخلى يخضع لمبدأ السيادة أو إلى ما هو إهدار لحق من حقوق الإنسان على نحو فاضح مثل جرائم الحرب مثلاً مما يستوجب التدخل الدولى ليكون له - عبر لافته المجتمع الدولى - التدخل فيما يجرى وتحويله فى الاتجاه الذى يرغبه ويدعم مصالحه أو مصالح حلفائه فى الدولة أو الإقليم المعنى .

وأحياناً يتم تطبيق المبدئين فى مراحل مختلفة من الصراع داخل الدولة ، فيتم التدخل فى النهاية حسب المبدأ الثانى ولكن بعد فترة تطول أو تقصر يتم خلالها فرض الأمر الواقع حسب مبدأ السيادة ولصالح الطرف الحليف ومن ثم يكون التدخل لإضفاء المشروعية الإنسانية والقانونية على ما حدث فعلاً بالقوة وذلك على منوال ما جرى فى البوسنة وكوسوفا إذ كان التدخل الدولى الأمريكى هو غالباً الخاتمة لما

حدث من انتهاكات واغتصابات للأرض والسيادة ، كما كانت المعاهدات الموقعة هي الصيغة القانونية لإضفاء المشروعية على ما حدث فعلاً بالسلاح .

وأحياناً ما يكون هناك صراعان مشتعلان في الوقت نفسه على الخريطة الدولية يتم إخضاع أحدهما لمبدأ حق التدخل الدولي ، والثاني لمبدأ السيادة حيث الصراع مهما كان صاعداً ومهدداً لحقوق الإنسان هو شأن الدولة / القوة المهيمنة أو حلفائها أو حتى سلطة الاحتلال وحيث تتم التعمية على هذا التناقض عن طريق الآلة الإعلامية الضخمة التي تكشف بشكل دعائي عن بعض التمايزات ولو الشكلية المبررة لإزدواجية المعايير رغم كونها غير مؤثرة ولا تمس الجوهر ، وربما تكون هذه التمايزات ذات دلالة عكسية وتصب في مصلحة التدخل الدولي في الصراع الذي تم إخضاعه لمبدأ السيادة والعكس . ولعل الاحتلال الاستيطاني القمعي الإسرائيلي لفلسطين وقهره للفلسطينيين هو أبرز تعبير عن حالة إزدواج المعايير هذه إذ تم تجنيب هذه الحالة دوماً بعيداً عن مبدأ حق التدخل الدولي ولم تكن أى محاولة عربية داخل مجلس الأمن أو الجمعية العامة مجددة أو كافية لإرسال مراقبين دوليين للفصل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وهو أقل أشكال التدخل الدولي خشية أن يستدعي هذا التطور دوراً للمجتمع الدولي في الصراع على حساب الدور الأمريكي ، أو يشكل سابقة لتدويل الصراع تقلص من القبضة الإسرائيلية / الأمريكية عليه . وقد حدث ذلك في كل الأوقات حتى أعقاب «مذبحة جنين» ربيع ٢٠٠٢م والتي تبقى رغم الجدل حول ما جرى فيها ، عملاً من الأعمال ضد الإنسانية ، بينما كانت الولايات المتحدة قد سارعت بالتدخل في البوسنة وكوسوفا وحتى الصومال لدواعي مختلفة بعضها أقل أهمية من الحالة الفلسطينية فيما لا يمكن تبريره سوى بالاستثنائية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل .

والآلية الثالثة : هي النفعية على مستوى السياسات . فبرغم أن الولايات المتحدة مثلت الدعامة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية والتي انضم إليها بترغيب الولايات المتحدة أو ترهيبها نحو ١٥٠ دولة وهي المنظمة التي تمثل روح النظام العالمي «المعولم» لأنها الضمانة الأساسية لمبدأ حرية التجارة الذي يسود الأجندة النيوليبرالية التي تعمل كأساس لمرحلة العولمة ، فإنها من جانب آخر تمارس أشكالاً مختلفة من الحمائية تنطلق من مصلحة وطنية خاصة أو ضيقة جداً. وهو ما تمثل مؤخراً في فرض زيادة على الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات الأمريكية من الصلب . وأيضاً في زيادة الدعم للمزارعين الأمريكيين وهو ما أثار دول أوروبا الصناعية ويهدد عملية تطوير النظام التجاري الدولي الجديد .

وعلى صعيد آخر رفضت الانضمام إلى «بروتوكول كيوتو» لحماية البيئة .

وضد سياساتها المعلنة في حماية حقوق الإنسان ، رفضت المصادقة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست مؤخراً باتفاق نحو ٦٠ دولة للملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية كالإبادة العرقية ، والتعذيب وغيرها . بل إنها ذهبت إلى التهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول المؤسسة لها إذا أدانت أو سعت إلى إدانة أفراد أمريكيين على أى نحو ، وقد فوضت لجنة بالكونغرس الرئيس الأمريكى لتنفيذ هذا التهديد حسب المواقف والملاسات .

* * *

ويبقى الأمر المهم فى هذا السياق هو أن شرعية الهيمنة لدى الولايات المتحدة على مستوى بنية / تفاعلات النظام العالمى والقائمة منذ التسعينات شهدت تغيراً ملحوظاً مع أحداث سبتمبر باتجاه صياغة خطاب جديد يسعى إلى تبريرها أخلاقياً وفكرياً على نحو يختلف عما كانت عليه فى التسعينات ويتفق أكثر مع نزوعها الإمبراطورى / الفاشى . فبدلاً من الخطاب الكونى الذى مثل أساس الشرعية وقدم مبدأ حق التدخل الإنسانى كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة ، نجد أن هناك نزوعاً أمريكياً بعد ١١ سبتمبر إلى بناء خطاب جديد للشرعية يمكن تسميته بـ «نزعة التمركز الأمريكى» .

حيث النزوع إلى بناء «مركزية أمريكية» مستقلة عن نزعة التمركز الغربى وليس ضدها أى إستلهاهم أمريكى لأسوأ ما فى العقل الأوروبى حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدى الدولة الأمريكية على أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا على سبيل الاستثناء فى إطار عام ينزع إلى التوافق معها ، يحل محل الفلسفة اليونانية التى أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية فى التاريخ الأوروبى الموحد والمتجانس . كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوروبا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعللة الاستثناء على كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه فى الخمس والعشرين قرناً الماضية ، ومثلما صار النموذج الأوروبى هو المثال المحتذى وإلا فالإتهام بالنقص والدونية ، فإن الخطاب الأمريكى بعد ١١ سبتمبر يقيم تمركزه على قاعدة : من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة ، وهو ما لا يخفى على أحد كونه تكراراً لنزوعات الإمبراطوريات الكلاسيكية فى لحظات تسلطها ، على منوال «السلام الرومانى مثلاً» وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة على مشارف نزعة عسكرية إمبراطورية مستوحاه من التاريخ التقليدى للهيمنة وهو ما سوف يفقدها قوة النموذج الحدائى الذى طالمات جسده باعتمادها الحلم الأمريكى ، ويثير لديها والعالم من حولها تناقضات نموذج القوة الموروث .

ذلك أن هذه الخيرية العالمية الجديدة والتي تقوم بدورها على نوع من الرؤية المثالية التبسيطية التي تصل في ذروتها إلى خليط من الميتافيزيقية في مصطلحات «العدالة المطلقة» و «الحرية اللانهائية» و «الحرب العادلة» ، ومن المانوية إذ تقسم العالم على أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد «محور الشر» إنما تدخل علوم السياسة ومناهج التحليل الاستراتيجي في غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التي يركز عليها عادة الأصوليون في كل الأديان والعنصريون في كل الأمم مما يجعل من ترويجها باباً شيطانياً تدخل منه قوى التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهي القوى التي حاولت أو إدعت أنها تسعى لمواجهة بإطلاق هذه النزعة التبسيطية ، والتي تقوم بدورها على أساس من رؤية تجزئية للتاريخ تعكس نوعاً من التشكك فيه ودرجة عالية من اللامبالاه به . فالولايات المتحدة تكوين تاريخي حديث العهد يفتقد للتقاليد الكلاسيكية ولديه في الماضي القريب والواقع الراهن حيوية دافقة تدفعه إلى تصور للتاريخ باعتباره مجالاً لمراكمة أحقاد وضغائن الماضي ، وليس باعتباره مجالاً لتفاعل أدوار وإرادات ورؤى خاصة بالأمم والثقافات التي تعيشه . وهذه الرؤية تزكي الرغبة الأمريكية في تجاوز الأبنية التاريخية القائمة على نحو مستمر وكأن حركة الواقع لديها القدرة وبشكل فائق ، على إعادة تشكيل الحاضر وصياغة المستقبل حسب تأويل خاص للماضي يتجاوز ما تعتبره عقده وهواجسه . فهي إذن روية تقوم على ركيزتين :

أولاهما : أن الأحداث السياسية الكبرى قادرة على إنتاج تواريخ جديدة بنفس قدرتها على صياغة أبنية سياسية متميزة .

وثانيتهما : وهي الأخطر وهم القدرة على التحكم في الظواهر السياسية ، صناعة وتوظيفاً ، وهو وهم كبير تغذية القدرة الأمريكية المتفوقة ولكن يفضحه الواقع والتاريخ معاً وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافي أو الإلهام الديني ولعل خبرتها مع العرب الأفغان إبان الغزو السوفيتي وبعده وحتى أحداث سبتمبر خير دليل . ولذا فالنزعة إلى خلق أعداء مفتعلين «محور الشر» أو غير محددين «جماعات الإرهاب ومنظماته» تبريراً لنزعتها الفاشية إنما يحيلهم إلى أعداء حقيقيين حسب قاعدة التنبؤ المحقق لذاته ، ومن ثم يثير لديها ، والعالم من حولها تناقضات شتى تنال من استقرار النظام العالمي القائم .

المستقبل الثاني : صدام الحضارات

وهو بديل يبدو متميزاً عن الوضع القائم بشكل جذري ولا يمكن اعتباره امتداداً له بل قطيعة معه واصطداماً بالتراث الفكري والقانوني والسياسي الحدائي الذي أسس له في القرون الثلاث الماضية بوجه خاص على أرضية النظام العالمي الحدائي . وبرغم أنه يقوم على العقل النفعي نفسه والذي يؤسس لبديل الفاشية الأمريكية بافتراضية الأساسيين عن حرية التجارة ، والعمل في دائرة مفتوحة ، إلا أنه يضيف افتراض ثالث مركزي يدفع بمنهجية «إدارة الاستقطاب العالمي» خطوة أبعد تقترب بها من منهج «تفجير الاستقطاب العالمي» .

هذا الافتراض يتعلق بمحورية الثقافة / الهوية الحضارية العامة في صياغة العلاقات الدولية أى في تفسير وتبرير أنماط للصراع والتنافس ، والتكتل والتحالف الاستراتيجيين في المنظومة الدولية . وهو الافتراض الذي ضمنه المفكر الأمريكي ذائع الصيت صامويل هانتنغتون نظريته الغائية حول «صدام الحضارات» والتي استقطبت أغلب الجدل الفكري العالمي في التسعينات ، وقبل أن تتواري نهائياً بعد خمول أصابها في نهاية العقد الماضي ، جاءت أحداث سبتمبر الأمريكية لتذكى فيها الروح وتشعل في جذوتها النيران . والموضوع الرئيسي للنظرية / الكتاب هو أن الثقافات أو الهويات الثقافية والتي هي على المستوى العام هويات حضارية هي التي سوف تشكل في المستقبل ، بديلاً للقومية والإيديولوجيا والمصالح السياسية والاقتصادية ، أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث تذهب أقسام الكتاب الخمس إلى محاولة تبرير هذا الافتراض الأساسي أو النظرية التي يسعى لإثباتها هانتنغتون^(٣٢) :

القسم الأول : يبرر أنه : لأول مرة في التاريخ نجد أن الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات ، والتحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب ولا ينتج حضارة كونية بأى معنى ، ولا يؤدي إلى تغريب المجتمعات غير الغربية !

القسم الثاني : يبرر أن : ميزان القوى بين الحضارات يتغير ، الغرب يتدهور في تأثيره النسبي ، والحضارات الآسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، والإسلام ينفجر سكانياً مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها ، والحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافتها الخاصة .

والقسم الثالث : يبرر أن : نظام عالمي قائم على الحضارة يخرج إلى حيز الوجود حيث المجتمعات التي تشترك في علاقات قربي ثقافية تتعاون معاً ، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة ، والدول تتجمع حول دولة المركز أو

دولة القيادة في حضارتها .

والقسم الرابع : يبرر أن : مزاعم الغرب في «العالمية» تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها «الإسلام والصين» ، وعلى المستوى المحلي فإن حروب التقسيم الحضارى وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها «تجمع الدول المتقاربة» وخطر التصعيد على نطاق أوسع وبالتالي يتطلب جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب .

وأما القسم الخامس فيبرر : أن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية ، وعلى الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية حيث تجنب حرب حضارات كونية يتوقف على قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها .

ونظراً للموقع المحورى لحضارتنا العربية الإسلامية مع الصين في هذه النظرية الغائية منذ إطلاقها ، ثم الأكثر محورية لدرجة تصير معها وكأنها الآخر المطلق أو الوحيد للغرب منذ أحداث ١١ سبتمبر ، يتبدى لنا أهمية مناقشة هذه النظرية من وجهة نظر عربية إسلامية ، وبالأخص وضعها في سياق مقارن مع نظرية «المؤامرة» التي تسود بأقدار مختلفة لدى تيارات ثقافتنا العربية باعتبار أن كليهما تعبير عن عقدة حضارية جوهرها التعصب وأن اختلفت ركائزه ومنطلقاته لدى الطرفين ؛

فالتعصب الغربى للهوية يأتى عبوراً على ركيزة «الحرية» التي أعلنها العقل الغربى كفضيلة «أولى» فى حقبة الحداثة ولكنه فهمها ومارسها على أنها حريته هو التى لا تتوقف عند حرية الآخر خارجة ولا تكثر غالباً بإلهاماته ورموزه ، ومن ثم فقد وقع فى مأزق التناقض بين الحرية «حريته» وبين التعصب لها على حساب الآخر الذى أضطر أحياناً إلى «قمعه» ، وهو التناقض الذى قاده إلى نزعه «التمركز حول الذات» التى دفعت به عند محاولة تبريرها إلى التعامل مع التاريخ بآلية اختزالية تكفل له إثبات رقيه وطهارته المطلقين منذ بداية تاريخه وذلك عندما إنطلق من صورته الأخيرة «الراهنه» لىبنى تاريخاً غريباً متجانساً ومتواصلاً منذ ما يعتبره «المعجزة اليونانية» وحتى الآن وهو ما قاده فى النهاية إلى الوقوع فى فخ نظرية الصدام تحت ضغط وتأثير الآلية المعرفية نفسها وما تتسم به من انتقائية وتبسيط مشوهين بهدف الحفاظ على وحدة الغرب وتجانسه فى المستقبل وفى ظل لحظة تاريخية اتسمت بالميوعة الاستراتيجية أعقاب تداعى منظومة تحالفات الحرب الباردة ، ومن ثم فإنه يمارس تعصبه «لهويته» هو كما يتصورها أو يرجوها أو حتى يدعيها .

وفى المقابل فإن التعصب العربى يتبدى على نحو مباشر للهوية حيث تعيش الحضارة العربية إشكالية الخوف من التقاليد الحديثة للعالم المعاصر منذ تفتق وعيها به وما أدى إليه ذلك الخوف من طرح متوتر دائماً لطبيعة العلاقة مع منتجها أي الغرب ، وهو التوتر الذى قاد إلى رفضها صراحة وبشده من قبل التيار السلفى خشية تأثيرها على الهوية العربية الإسلامية التى ينظر إليها هذا التيار وكأنها «فوق تاريخية» . وقد أدى هذا النمط من التعصب للهوية إلى الآلية الاختزالية نفسها فى التعامل مع التاريخ عندما قام بتثبيته عند لحظة بناء هذه الهوية فى الماضى لينطلق منها إلى رفض كل ما بعدها وبالأخص قيم الآخر الغربى بحسبانه الشيطان الذى يتآمر عليها ، مثلما كان الحاضر قد أصبح لدى الغرب هو نقطة إنطلاق تاريخه فى اتجاه الماضى حيث «نزعة التمركز» وإلى المستقبل «نظرية الصدام» وكلاهما نمط من التعصب للذات وإن اختلف مضمونه ، ومن الرؤية الاختزالية للتاريخ وإن تباينت منطلقاتها .

على أنه وبرغم التشابه القائم بين النظريتين فى الركائز والمنطلقات ، فإن ثمة اختلاف جوهري بينهما تصنعه أبعاد ثلاث أساسية تمنح المؤامرة قدراً أكبر من المشروعية ، والصدام درجة أكبر من الخطورة ؛

أولها : يتعلق بجوهر «العقدة» التى تصدر عنها كل منهما حيث نظرية الصدام تحركها عقدة التفوق الغربى والرغبة العارمة فى تكريسه ومن ثم الحذر الشديد إزاء كل ما يهدده والإندفاع من ثم إلى التحذير منه ، ويمكن الإدعاء بأنها ليست بعيدة عن صيحات التحذير التى أطلقها بعض فلاسفة الغرب المحدثين من الاضمحلال والأفول والسقوط وجميعها تثيرها فكره «النهاية» ، نهاية التفوق طبعاً وليست نهاية الوجود . وإن بدت عليها ، بقدر غير مسبوق فى هذه الأفكار جميعاً ، ملامح الذرائعية والدعائية والنفعية ربما لأنها ناشدت الوجود الاستراتيجى للغرب مع ما لهذا المستوى من قابلية أكبر للتأثير والتأثر ومن ثم قدره أعلى على التحول بالإنكماش أو التمدد تفوق كثيراً المستوى الحضارى / الثقافى الأعمق تكويناً والأكثر استقراراً .

وعلى العكس فإن نظرية المؤامرة تصدر عن عقدة الخوف والاضطهاد لدى الجماعة العربية التى وجدت نفسها فى إسار عالم حديث لا تستطيع أن تفرض نفسها عليه ، ولا تستطيع فى الوقت نفسه الإفلات منه لأنها محاطة به ، ومن ثم صارت تحركها مجرد دوافع الاستمرار فيه وليس التفوق عليه والحصول على الأمن فى جنباته ولو بالتخفى عن الآخر القوى أو حتى القطيعة معه .

وثانيها : يتمثل فى العمق التاريخى لكليتهما ، أى بطول المدى التاريخى من ناحية وحضور الخبرة التاريخية من ناحية أخرى . وهنا تتفوق نظرية المؤامرة على نظرية الصدام حيث تمتد بطول العصر الحديث تقريباً مستبطنة لهواجس الحضارة

العربية إزاء تقاليده وأبنيته الجديدة ، ومستحضرة لأكثر من خبرة تاريخية سلبية وقعت في إطاره على رأسها خبرتان أساسيتان تمثلان قمة تناقضات الغرب الواقعية مع تقاليده الحديثة «الكلاسيكية» في لحظتين مهمتين ؛

الأولى بدرجة الخطيئة وهي اللحظة التي شهدت واقعة استعمارها لشرقنا العربي الإسلامي بحجة التبشير بالمدنية وفي الحقيقة تعصباً منه لهذه المدنية وتكريساً لتفوقها.

والثانية بدرجة الجريمة حين منح اليهود وطناً في فلسطين هو وطننا سواء بالوعد البريطاني أو بالدعم الأمريكي متعامياً عن تقليد معرفي مهم لديه ينتصر للحقيقة التاريخية ضد الأسطورة أياً كان مصدرها دينياً ، أو سحرياً ، وأيضاً عن تقليد سياسي أهم لا يزال يمارس العماء في مواجهته وهو حق الشعوب في تقرير مصائرهم ومن ثم إقامة دولها على أراضيها أياً كانت ثقافتها أو أديانها .

وعلى العكس يقصر مدى نظرية الصدام إلى نحو العقد منذ طرحها هانتنغتون صريحة واضحة ونفعية كما تكاد تفتقد لأي خبرة تاريخية حقيقية حيث أن أغلب الخبرات الجزئية والمحدودة «قياساً إلى الخبرتين الكبريتين كالاستعمار والصهيونية» التي حاول مروجوها نسبتها إليها مثل أحداث سبتمبر الأمريكية أو الهجوم على بعض السفارات الأمريكية في العالم العربي وإفريقيا في سنوات التسعينات جاءت تالية لظرحها ومن ثم عملت كمبرر لها بأكثر مما كانت صانعة لخيوطها .

أما ثالثها : فيتعلق بحاملها الثقافي والذي يتأسس لدى نظرية المؤامرة على التيار السلفي الأكثر إنغلاقاً في الثقافة العربية والذي يواجه بتحفظ كبير من قبل التيار التوفيقى العريض الذي تدعيه معظم التجارب والبناءات السياسية العربية في القرن العشرين ، ورفض قاطع من رافد نحيل هو الباقي من تيار المعاصرة الذي كان متدفقاً أوائل القرن الماضي الأمر الذي يجعل من ذهنه المؤامرة في الفضاء العربي أقرب إلى كونها «حالة وجدانية» منها إلى موقف عقلي .

وأما نظرية الصدام فيتأسس حاملها على خليط من رؤى لمؤسسات إستراتيجية ، وإدعاءات تروجها ميديا إعلامية واسعة الانتشار بالغة التأثير تنزع إلى الاختزال والتعميم لتبرير الاتهام واثبات الإدانة . ولاشك أنهما معاً لا يمثلان العقل الغربي كله لا في دوائره النزيهه سياسياً ، أو المنفتحة ثقافياً ولا حتى يتطابقان تماماً مع التيار الأساسى العريض القائم على نزعة التمركز والذي كان قد أسهم في حفزها إلى فكرة الصدام بإلهام أفكاره السابقة عن التفوق الغربى وصيحات تحذيره من احتمالات زوال هذا التفوق ، ولكنهما في الوقت نفسه يجسدان ما هو أقرب إلى «مزاج ثقافى» واع

بأهدافه النفعية وأقدر على تحقيقها من مثيله الحامل لنظرية المؤامرة مستفيداً أولاً من قوة حضور الغرب عموماً في عالمنا المعاصر ، وثانياً من موقعه المتقدم والمؤثر في تيار التمركز الواسع في الثقافة الغربية ، بعكس التيار السلفى العربى الذى يعانى من ضعف الحضور في العالم ، وضعف التمثيل في الثقافة العربية نظراً لوقوعه أسفل التيار العريض الواسع فيها وهو التيار التوفيقى ، وهنا مكمن الخطر الحقيقي إذا على العكس من الأخير الذى لا يملك إلا حرية تصور العالم فإن الأول يملك حرية تصوره ، وتصنيعه استراتيجياً في الوقت نفسه وهنا يكمن الخطر الحقيقي .

فبرغم عمليات التكذيب الثقافي التي استمرت أغلب التسعينات من قبل دعاة السلام والتعايش أو من جهة الخائفين من تبعات نظرية الصدام ، فإن أحداث ١١ سبتمبر كانت كافية لإحيائها فعاد الجدل للإحتدام بين من يكذبونها ويسعون إلى إعادة تفسير الحدث الكارثي موضوعياً من قلب أدوات التحليل الاستراتيجي الرصينة، وبين من يحاول النفخ فيها ليذكي النار المشتعلة بدءاً من شارون واليمين الإسرائيلي في رأس المثلث ، مروراً بالتوجهات اليمينية في أوروبا والتي كشفت عن نفسها صراحة لدى بيرلسكوني الذي يرأس وزراء إيطاليا على أرضية شبة تحالف مع الفاشية ، وضمناً في فرنسا حيث الصعود السياسي الكبير لجان ماري لوبن وسط موجة تعصب ضد العرب والمسلمين هناك ، وكذلك في صعود النازيين الجدد في ألمانيا ، واستناداً إلى قاعدة المثلث في الولايات المتحدة حيث الائتلاف اليميني المسيحي الصهيوني داخل الحزب الجمهوري وإدارته من الصقور الحاكمين المنطلقين نحو تصور إمبراطوري لدور الولايات المتحدة في العالم ، وهو ما سوف ينال من العالم العربى أكثر من غيره لأنه يأتي في وقت تصير فيه الولايات المتحدة هي حيوة الغرب وصناعة أساطيره ، وبصير فيه العربى من جديد ، وبعد سيادة النموذجين : التركى في الحقبة الحديثة ، والإيراني في القرن العشرين ، هو نموذج المسلم الذى طالما صنعت له الخيلة الغربية / الأمريكية صورة نمطية بائسة تجمع بين الثراء الشديد والسفاهة الأشد ، وبين الولع بالتكنولوجيا الغربية ، والكراهية العميقة للغرب في إطار تفكير غريزي لا يبحث سوى عن اللذة سواء بمعناها الجنسي المباشر أو بمعناها السياسي «البدائي» الذى يجسده صدام حسين الآن على النحو الذى تبرر به الولايات المتحدة إندفاعها لإسقاطه ولو بالقوة العسكرية نيابة عن شعب آخر متتكر في ذلك لجماع القيم الغربية الليبرالية الحديثة المعتبرة بالقانون الدولي والسيادة وحق تقرير المصير ، ومتمركزة على العكس حول فكره واحدة ميتافيزيقية هي الحرب ضد الإرهاب مع تأويل خاص جداً لها على نحو يجعلها مطاطة وتستوعب كل من يناقض الاستراتيجية الكونية الأمريكية سواء في بعدها الموضوعي / الحقيقي أو في بعدها

الذاتى التأويلى الذى يتسع أحياناً لبعض مكونات الرؤية الاستراتيجية الصهيونية / الإسرائيلية على قاعدة اليمين المسيحى الصهيونى ، وحيث اللقاء هنا ، وبامتياز بين هذين البعدين ضد العراق كجغرافيا وتاريخ واستراتيجية من ناحية ، وقيادة مستبدة وغبية من ناحية أخرى ، رغم أنها تبقى فى كل الأحوال بعيدة عن الإرهاب التقليدى الذى فجر حدث سبتمبر العاتى على النحو الموضوعى ، والتأويلى أيضاً .

ولعل ما يميز هذا البديل «صدام الحضارات» عن سابقه «الفاشية الأمريكية» هو المستوى الاستراتيجى وتحديداً هو الموقف الأوروبى من النزعة الأمريكية التدخلية إذ يبقى هذا الموقف هو المحدد لمدى تكامل الغرب الأوروبى الأمريكى وضممه روسيا فى اتجاه تناقضى مع العالم خارجه وبالذات مع العالم العربى الإسلامى ثم الصين الكونفوشىوسيه ، فهل تنساق أوروبا - بكل حكمتها - خلف النزعة الأمريكية فنكون بصدد صدام حضارات ، أم تنجح أوروبا بحكمتها تلك فى كبح جماح الحيوية الأمريكية ، وفى تأكيد استقلالية دورها العالمى فنكون بصدد بديل آخر هو «العالمية الإنسانية» الذى سوف نتوقف عنده فى الجزء الثالث والذى يستلزم نزوعات أوربية استقلالية ، وأمريكية ليبرالية ، أو على الأقل بصدد مستوى أدنى من الفاشية الأمريكية التى عرضنا لها فى الجزء الأول ، يمكن للنظام العالمى التكيف معه ولو مؤقتاً ؟

وهنا يمثل الجدل حول حلف الأطلسى معضلة كبيرة تؤثر للمستقبل لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين : حيث الرفض الأوروبى للعقل النفعى ، وسياسات القوة الأمريكية سوف يبقى على مسافة فاصلة بين توجهاتهما ويقود إلى ذبول الدور العسكرى للحلف ثم ذبوله كهيكل قانونى وسياسى بعد ذلك تدريجياً ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلى ممارسة هيمنتها بوسائلها وقوتها ، ومواردها الخاصة وانتشارها العسكرى الواسع فى شتى أنحاء الجغرافيا العالمية ، وبإلهام وتبرير نزعة التمركز الجديدة حول الذات الأمريكية .

وحيث القبول الأوروبى بهذا العقل والانصياع لتلك السياسات يقود إلى توظيف الحلف فى خدمة الاستراتيجية الأمريكية حتى يتحول - ومع تمديده داخل أوروبا وخارجها - إلى بناء استراتيجى جديد للعالم كله يصوغه منطق من معه ، ومن ضده وعلى النحو الذى يهيمش البناء القانونى السياسى للنظام العالمى القائم الآن فى أفضل الأحوال أو يسقطه تماماً ليحل هذا البناء محله فى أسوأها .

وهنا يتحول خطاب الشرعية تدريجياً عن مقولات المركزية الأمريكية ودعاؤها ، إلى مقولات ودعاوى صدام الحضارات بين الغرب الأوروبى الأمريكى ، والشرق الإسلامى /

الكونفوشيوس وهنا ، مرة أخرى ، يبرز دور ما يسمى «بالإرهاب العالمي» كنقطة إرتكاز وآلية تبرير لسياسات القوة الغربية التي قد تبلغ حد خوض الحروب الساخنة مما يقود العالم إلى ما يشبه حالة فوضى وخاصة عندما تهدف هذه السياسات إلى إعادة هيكلة بعض المناطق المهمة حسب الرؤية الأمريكية غالباً ، والصهيونية أحياناً في الإقليم العربي نزوعاً إلى تصفية القضية الفلسطينية وتولية إسرائيل قيادة المنطقة ، وفي شبه القارة الهندية لصالح التحالف الهندي الأمريكي الإسرائيلي المتنامي حول الصين وضد باكستان التي تبقى رغم كل ما قدمته في المواجهة مع طالبان ورغم التحول الكامل لصالح أمريكا في مواقفها من أفغانستان ، دولة إسلامية تحوز تيارات أصولية لا يؤمن جانبها ، كانت ملهمة لحركة طالبان نفسها وداعمة لها وهو أمر قد يتجدد في أي لحظة وحسب أي ظرف . وهكذا من تبريرات مختلفة لسياسات القوة والصدام في مناطق العالم المختلفة .

وهنا يحق التساؤل حول أبعاد الجدل الراهن حول الأطلسي ؟

تري أوروبا ، وهو الأقرب للمنطق ، أن الحلف الذي كان الهدف من تأسيسه أصلاً طرد روسيا إلى خارج الفضاء الأوربي ودفع أمريكا إلى داخله وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة لم يعد مبرراً الآن توسيعه أو حتى الإبقاء عليه مع وجود روسيا داخله الآن بعد توقيع إتفاق «ريكيافيك» للشراكة الأمريكية الروسية ، إذ لم يعد للحلف معنى أمنى لا في نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوروبا ووسطها التي كانت تريد من إنضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا ، ولا أيضاً في نظر أوروبا الغربية التي عادت الشكوك تساورها حول «يالتا» أمريكية روسية جديدة ، ولكن مع الفارق طبعاً .

ويقول الخبير الدولي «إريك شو»^(٣٣) : أن التفكك في عرى التحالف الأطلسي بدأ منذ اللحظات الأولى لنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩ ، والأسباب برأيه متعددة وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقلال أو على الأقل نيل «الإحترام» من جانب الأخ الأكبر الأمريكي في إطار مشاركة تعددية ما . فأوروبا التي بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمي تساوي الحصة الأمريكية «٢٢٪» أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي في الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها لأن ذلك سيؤدي إلى بروز منافس قوى لواشنطن على الزعامة العالمية ، كما أن الاتحاد الأوربي يعتقد بأن واشنطن تقوده من «أذنه» نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية في الدرجة الأولى من دون الالتفات إلى الأهداف الأوربية .

وعلى العكس - يقول شو - فإن الولايات المتحدة تصر على استمراره بل تسعى إلى توسيعه للاضطلاع بمهام أمنية في المحيط العالمى كله ولتبقى الدول الكبرى السابقة في أوروبا الغربية وكذلك اليابان داخل قيود النظام الذى خلقتة هى بعد الحرب العالمية الثانية وأن تشيها عن تحدى قيادتها أو التطلع لدور عالمى أكبر وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية . إذ أعلن جيمس دوينز مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأوروبية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م «أن الخطر هو أنه من دون «صمغ» القيادة الأمريكية فى حلف الأطلسى فإن الأوربيين أنفسهم سيعودون إلى عاداتهم القديمة ، أى بعث الروح القومية فى قواتهم المسلحة وممارسة لعبة الجيوسياسية القديمة والتغيير الدورى للتحالفات» .

وبالمثل أكد الرئيس السابق بيل كلينتون^(٣٤) «أنه منذ الأربعينات قادت الولايات المتحدة تحالفاً منع العودة إلى التنافسات المحلية فى أوروبا الغربية» .

كما يختلفان أيضاً حول مسألة الحرب ضد الإرهاب . ففى حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب فى مصاف الحروب العالمية الأخرى ضد قوى الشر النازية والفاشية والشيوعية كما يشدد بوش دوماً فى خطباته وتصريحاته وفى جولاته الأوروبية ، تعتبر أوروبا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا وأن إثارة الأمر على هذا النحو هدفها فقط إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة .

ولعل الكاتب الفرنسى «جان مارى كولومبانى» رئيس تحرير صحيفة لوموند يمثل حالة معبرة عن الضمير الأوروبى وإدراكه المركب هذا لمشكلة الإرهاب ، هذا الإدراك الذى دفعه - أى كولومبانى - لإصدار كتاب «نحن جميعاً أمريكيون» . عشية أحداث سبتمبر داعياً فيه إلى مساندة شاملة للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب ، غير أنه فجغ بعد ذلك فى ممارساتها فى أفغانستان وضد أسرى القاعدة ، وفى إعلان الرئيس بوش لتصوره عن إمكان القيام بعمل عسكري على منوال أفغانستان ضد كل بلد يشك أن به إرهابيين منطلقاً من تصور ماذى بحث له ودون محاولة لتفهم جذوره الإيديولوجية ومعالجته بما يتناسب مع دولة «هجوم» الولايات المتحدة يتوجب عليها امتلاك رؤية لمصير العالم ، وليس نزعة ثأر قبلية بدت وكأنها قد تحكمت فيها . وينتقد كولومبانى سياسة الولايات المتحدة فى دعم شارون ونزوعه إلى ضرب العراق مؤكداً على أن ذلك سوف يعمق من ظاهرة الإرهاب نفسها ويثير الأحقاد ضد الولايات المتحدة على المدى الطويل . ويوجه لومه إلى السياسات الأوروبية التى تتسامح مع هذه النزعة الأمريكية إلى العسكرة حيث وجدت أوروبا نفسها فى موقع ليس من يساند شريكه فى التحالف الغربى أعقاب كارثة وقعت له ،

وإنما فى موقف من يبدو ضعيفاً مهماً أمام عملاق أمريكى يحاول أن ينفى دور الآخرين جميعاً ، حتى شركائه من بينهم ، للإنفراد بسياسة العالم^(٣٥) .

وهنا يمكن القول بأنه إذا كانت أوروبا هى وحدها الفيصل بين خيار الفاشية الأمريكية وبين خيار صدام الحضارات على المستوى الاستراتيجى ، فإن العالم العربى - الإسلامى يضطلع بدور مهم بجانب الدور الأوروبى الأساسى على المستوى الثقافى حيث تقييد عمل الآلية الجهنمية لصدام الحضارات سوف يتوقف على حكمة أوروبا من جانب وعلى تفتح الثقافة العربية من جانب آخر .

وعلى الجانب الأول ولحسن الحظ ثمة دوافع ثلاث أساسية تزكى حكمة أوروبا؛

أولها : دافع معرفى ، فأوروبا هى وريثة عصر النهضة والإصلاح الدينى والتنوير وصولاً إلى الحداثة عاشت داخل هذا التاريخ الممتد لحظات حوار ، ولحظات صدام كثيرة معنا ومع غيرنا فى العالم ، وهى اقتربت وابتعدت ، وحاربت وسالمت ولذلك كله فقد فهمت وامتلكت غالباً رؤية للتاريخ تتحسب لهواجسه التى قد تش بالافول حسب «إشبنجلر» وتسعى لتفهم منطقة حيث الاستجابات اللا متصورة تثيرها التحديات اللا محتملة حسب «توينبى» ، وتدرك أهمية الثقافات الكبرى وتحترم طقوسها المعنوية والرمزية ودورها فى صياغة روح الأمم التى تبقى الهدف الأجل للحركة الظاهرية السياسية للدول التى تمثل غلالة رقيقة تحيط بهذه الروح النهائى لضمان سلامتها حسب «هيجل» .

وقد يساعد أوروبا على محاولة الفهم هذه تلك البناءات المؤسسية التى لا تزال تتواصل عبرها مع مستعمراتها القديمة كالفرانكفونية مثلاً والتى تمثل جسوراً سياسية وثقافية بل ورياضية يتم عبرها تبادل وفود أدبية وفنية ، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شتى فى أفريقيا ، والشمال العربى الإفريقى ، وأمريكا الجنوبية مع الجانب الفرنسى ، والأمم نفسها فيما يخص الكومنولث كرابطة سياسية تشير إلى التاج البريطانى فى علاقته السياسية التاريخية بالدول التى استقلت عنه ورمزاً إلى استمرارية ما للتواصل بين الجانبين .

ونحن لا ندعى هنا سموً ثقافياً أو نزاهة مطلقة للعقل أو الضمير الأوروبى ، بل ما ندعيه هنا ، دون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية ، بأنهما - أى العقل والضمير - قد نضجا بما يكفى للتحسب من عقد التاريخ وهواجسه ، بعكس الولايات المتحدة التى تبقى ، لحداثة تاريخها وتأثير صعودها التاريخى الاستراتيجى السريع ، فى إفسار رؤية اختزالية ، وعلى الأقل تبسيطية ، لهذا التاريخ لا تدرك عمق هواجسه وعقده خاصة الثقافية .

وثانيها : دافع أخلاقي / حضارى كشف عنه باحث وأكاديمي أمريكي هو «نورمان بيرنباوم» فى لقاء له بمفكرين أوريبيين أثناء انعقاد منتدى كرايسكى للتعاون الدولى بفيينا «ربيع ٢٠٠٢م» عندما أشار إلى نقطة بالغة الأهمية تتعلق بالصلة الأخلاقية والفكرية والروحية الملهمة التى تربط الولايات المتحدة فى التاريخ المعاصر بأوروبا حيث تبقى أمريكا هى / حيوية الغرب على صعيد مركب القوة الشاملة نعم ، ولكنها فى الوقت ذاته ليست سوى إفراز ذلك العقل الأوربى الحديث الذى تمكن بفضل كشفه الجغرافية من الوصول إليها ، وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان إفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها ، فيما يعنى أنها تظل الابنة الطبيعية للقارة الأوربية سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية وخاصة البريطانية ، أو حتى بعد الاستقلال حيث ظلت الإلهامات الفكرية والعقلية والروحية لها موصولة بجذورها الأوربية وخاصة فى تيارها الوضعى الأنجلوساكسونى والذى استحال فى صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفينى هو التيار الرئيسى المهيمن على العقل الأمريكى .

واعتبر بيرنباوم أن هذه الصلة القائمة الآن بين الولايات المتحدة وبين أوروبا شبيهة بما كان قائماً بين الإمبراطورية الرومانية ذات الإمتداد الهائل ، وبين أثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة فى التاريخ القديم والتى ظلت لفترة طويلة مصدراً للإلهام الأخلاقى والعقلى والجمالى للإمبراطورية الرومانية التى ظلت آنذاك فى حاجة إلى مثل هذا الإلهام رغم حيويتها الشديدة وقوتها العسكرية التى مكنتها من فرض السلام الرومانى على العالم أجمع تقريباً . بل تصل درجة القرابة فى المشابهة حد أن كلاً من الإمبراطورية الرومانية القديمة ، والأمريكية المعاصرة قد ورثتا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهاميهما «إمبراطورية أثينا المقدونية» أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية بخاصة الإنجليزية والفرنسية فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

وبدورنا نتساءل : إذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط تؤكد على أن روما قد دخلت مرحلة الأفول الحضارى الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب وإفراز مصادر الإلهام الفكرى والأخلاقي الأثينى التى جسده بنقاء روح «القانون الرومانى» عندما إندفعت بإغراء القوة إلى فرض الهيمنة الصلدة على الجميع وذلك فى إطار حربها على المسيحية واضطهادها للمسيحيين حتى القرن الرابع الميلادى ، ثم حروبها لصالح المسيحية واضطهادها لغير المسيحيين بعد ذلك ، فهل يصح ذلك على الولايات المتحدة ، أى دخولها مرحلة الأفول الحضارى ، إذا ما توقفت عن إستلهاام المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسية للعقل الأوربى الحديث ؟

ودونما افتراض لأى نوع من الحتمية أو الجبر التاريخى ، يمكن ترجيح الإجابة

بنعم ، ولا نكون فى ذلك أكثر جموحاً من البروفيسور الأمريكى بول كيندى^(٣٦) فى كتابه القيم عن «القوى العظمى : التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى» الذى أطلق فيه قبل عقد ونصف العقد صيحته التحذيرية الأخيرة من التدهور الأمريكى إستناداً إلى تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب ، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر . حيث ذهب إلى أنه كلما زاد مستوى هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة فى صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية على التحمل ، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالاً . وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه ، أي لدى كيندى ، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة ، وفى قلبها الخبرة الرومانية التى تحدثنا عنها فى التور . ولن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة التى نحن هنا بصدد تأملها إذا ما أمعنت فى العسكرة والفاشية . ولاشك أن أوروبا - بحكمتها - تدرك هذه الخبرة ، وأنها سوف تحاول إعاقة اكتمالها أو على الأقل إبطاء حركتها قدر الممكن إذ تدرك أوروبا بغض النظر عن الخلافات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ، أن الأخيرة هى حيوية الغرب والتجسيد التاريخى الحى لقيمه الكلاسيكية التى زرعتها هى ، وأن استمرار الحيوية الأمريكية هو بمعنى استراتيجى مباشر استمراراً للتفوق الغربى ، وبمعنى حضارى / أخلاقى غير مباشر استمراراً للقيم ومصادر الإلهام الغربية وحيث أن الأقول الأمريكى لن يعيد مركزية أوروبا ، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلى مناطق أخرى من العالم خارج الغرب كله والأقرب إليها الآن هو العالم الآسيوى حول الصين الكونفوشيوسية . وإذا كانت أوروبا قد احتاجت لنحو الألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها فى العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية فى بداية العصر الوسيط ، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لاستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية ؟

أما الثالث : فتاريخى تعكسه خبرة الحلفاء الأوربيين فى التعامل مع النازى إذ كان صمتهم لنحو خمسة أعوام إضطروا خلالها للتنازل عن تشيكوسلوفاكيا لتجنب المواجهة معه دافعاً لمحاولته السيطرة على بولندا وشرق أوروبا مما اضطرهم لدخول الحرب ضده بعد أن أدركوا أن التخاذل سوف يقودهم إلى الإفلاس ثم الحرب فى النهاية دفاعاً عن حدودهم أنفسهم . وبعد النصر عليه كان ثمة إقرار منهم بأن تخاذلهم أمام النازى يمثل خطأ كبيراً ، فلا شك أن قادة أوروبا الغربية اليوم يتذكرون هذه الخبرة ولديهم هاجس أن تخاذلهم مع اليمين الأمريكى سوف يدفعه إلى مزيد من التحرش الجيوسياسى بها فى مناطق نفوذها ومصالحها مما يدفعها إلى سرعة التماسك فى مواجهة نزعة الهيمنة الأمريكية .

هذه الخبرة تكشف عن مفارقة مثيرة وهي تبدل المواقع بين أوروبا وأمريكا الآن عنها عند نهاية الحرب العالمية الثانية إذ صارت أوروبا بالذات بعد ١١ سبتمبر هي الأكثر تقدمية وهي الطرف المدعو إلى الدفاع عن قيم الغرب الكلاسيكية ضد الجموح الأمريكي بعد أن كانت الولايات المتحدة هي ذلك الوجه المدافع عنها ضد سياسات القوة وتحالفاتها وتوازناتها التي أوصلت أوروبا حد التدمير والعالم حد التوريط مع الحربين العالميتين اللتين هددتا بتدمير قيم ومكانة الغرب في العالم . فبينما تستطيع أوروبا اليوم تجسيد قيم ما بعد الحداثة السياسية من حيث أولوية الجغرافية الاقتصادية القائمة على اقتصاد المعلومات ونمط إنتاج المعرفة وسياسات الاندماج والتكتل لصياغة عالم أكثر سلمًا وأمنًا وذلك على الجغرافيا السياسية ومقوماتها المعتمدة بالسيادة والأمن والتحالفات العسكرية وتوازنات القوة وهو ما مكنها من إنجاز الاتحاد الأوروبي ولا يزال يلهمها رؤية أكثر اعتدالاً وحرصاً على السلام العالمي تجسدت في الموقف الأخير من العراق ، فإن الولايات المتحدة تجمع في تناقض شديد بين قيم الحداثة وما بعد الحداثة السياسية أو بين مقومات الجغرافيا السياسية والاقتصادية معاً إذ هي سيدة الاقتصاد المعلوم وركيزة الشركات عابرة الجنسية وهي في الوقت نفسه الحائزة على أفضل مستويات القوة العسكرية والتي يسندها اتفاق عسكري ناهز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكري للدول الخمسة عشر التالية لها وضمنهم روسيا والصين وفرنسا . وهي الأحرص على إكتناز القوة والنفوذ في النظام العالمي القائم والنازعة إلى نمط من التدخلية الشديدة التي لا تتوقف عند حد ولدرجة أن تحاول تغيير النظام العراقي بالقوة المسلحة .

والمفارقة الكبرى هنا هو أن هذا التناقض يمنحها ميزة موضوعية هائلة إذ يتيح لها تفوقها في فضاء الجغرافيا الاقتصادية - بنية العولمة - قدرة متزايدة على التأثير في المصالح والموارد والاقتصادات لدى الأطراف الأخرى بالقدر الذي يجعلها في مركز لشبكة تؤثر على الجميع ومن ثم في مركز أولوياتهم بما يجعل مصالحهم معها أهم وأطغي بشكل حاسم على مصالحهم معاً ومن ثم يعجزهم عن التحالف معاً ضدها كما يقضي منطق الجغرافيا السياسية وسياسات القوة التقليدية الموروثة من التاريخ الأوروبي ، وهو الأمر الذي يوفر لها فضاء للتفوق الساحق في الجانب الاستراتيجي العسكري على أي منافس محتمل ، بل وحتى نقاط الضعف التي يمكن إثارتها حيال السيطرة الأمريكية على الاقتصاد المعلوم والمتعلقة بالهزة الشديدة للشركات الأمريكية الكبرى مؤخراً وما أحدثته من حالة تشاؤم إزاء مستقبلها الاقتصادي يمكن توظيفها لصالح هذا الفهم إذ أنها تنهض كتبرير للسلوك الأمريكي العنيف ضد العراق نظراً لما يتيح سقوط النظام العراقي وحالة الفوضى المصاحبة

لذلك من سيطرة متزايدة على النفط العراقي وتحكم متزايد في نفط الخليج وهو ما يولد آثار إيجابية من وجهة نظر الاقتصاد الأمريكي .

وأخيراً فإن الإدراك الأوربي الإيجابي الحافز لهذه الخبرة قد يقود إلى تهميشش دور الجغرافيا الاقتصادية في دعم التفوق الأمريكي الجيوسياسي وخروج أوروبا الغربية ومعها روسيا والصين عن معادلة القوة الراهنة لكنه خروج سيظل في عمقه وحدوده محكوماً بعدة حقائق أهمها إثنتين :

الأولى : هي استمرار مركزية أمريكا داخل الغرب ، ذلك أن سهولة إنتقال دفعة القيادة الأوربية إلى أمريكا عام ١٩٤٥م لن يكون ممكناً الآن في الاتجاه العكسي وهو ما يعود لفارق القدرة الشاملة بين الطرفين والتي تظل لصالح الولايات المتحدة الآن كما كانت في السابق . فرغم تراجع نسبتها من الناتج العالمي من ٤٠ ٪ عام ١٩٤٥ إلى نحو ٢٣ ٪ الآن ، لا تزال هي رائدة الاقتصاد العالمي ، فضلاً عن تفوقها العسكري الساحق ، وهو ما سوف يخلق موقف أقرب إلى التناقض بين القوة الأمريكية والقيم الأوربية مما يسمح بتأكيد الشرعية الأخلاقية للقيم الغربية ضد النزوع الفاشي الأمريكي ولكنه لا يسمح بفرضها على الولايات المتحدة ، وهنا تأتي أهمية دور المناطق الإقليمية الخاضعة للصراعات في بدء المواجهة معها أولاً لتفجير موقف أزمة عالمية يعمل علي تسهيل وحفز الدور الأوربي في الانتصار للقيم الليبرالية .

والثانية : تتعلق بطبيعة التهديد الأمريكي لأوروبا والذي يتوقف فقط عند دورها ولا يذهب أبداً إلى وجودها كالتهديد النازي من القلب الأوربي نفسه وهو ما يعطي أوروبا مزيداً من الوقت للتأمل والاستعداد إذ هي غير مضطرة للمواجهة فوراً ، وهنا سيكون ممكناً للولايات المتحدة أن تفلت بالصيد العراقي قبل أن تخزم أوروبا أمرها وتجاهر بتحدى الهيمنة الأمريكية ، وهنا يبرز دور المنطقة العربية تحديداً في تفجير موقف الأزمة العالمية هذه المرة لحفز الدور الأوربي والروسي والصيني معاً والتعجيل بعملية الفرز التاريخي النازعة إلى إعادة بناء التوازن العالمي .

وفي هذا السياق ، وحدة ، يمكن فهم الدوافع التي حدث بنحو ١٢٨. مثقفاً أمريكياً لصياغة رساله إلى نظرائهم الأوروبيين يحثونهم فيها ، في ربيع ٢٠٠٢م ، على استعادة دورهم المفقود في صياغة المرجعية الأخلاقية والفكرية الأوربية الملهمه لنظيرتها الأمريكية سواء بإعلان أصواتهم الحرة كمثقفين بذواتهم في وجه النزعة الأمريكية العسكرية ، أو بالضغط على حكومات بلادهم الحليفة للولايات المتحدة لرفض سياساتها المتطرفة في العسكرة ضد أفغانستان ، ونحو العراق وغيرهما ، فيما يعد تجلياً نقيضاً لوعي المثقفين الأمريكيين الستين الذين حاولوا تبرير الفاشية الأمريكية بمقوله الحرب العادلة ، إذ ينطلق الأخيرون من انتمائهم الغالب إلى

المؤسسة الاستراتيجية الأمريكية ، بينما يستند الأولون إلى حس أعمق بالتاريخ أقرب ليس فقط للموقف الأوروبي ، بل وأيضاً إلى الموقف الإنساني العام .

* * *

وأما على الجانب الثانى «العربى» فإن ثمة مطلبين أساسيين يتوجب الوفاء بهما لتعطيل التوظيف الأمريكى لآلية صدام الحضارات الجهنمية ؛

أولهما : أمنى / إستراتيجى وهو استحقاق المدى المباشر ويتعلق بضرورة التحرر من الشعور بالوهن والعجز المتوهم فى مواجهة القضايا المتعلقة مع النظام الدولى والناجم عن شعور عميق بالإغتراب عن الأبنية السياسية لعالمنا المعاصر وهو الشعور نفسه الذى يغذى الراديكالية الاستثنائية «الإسلامية» ويدفعها إلى الإرهاب كطريق وحيد متصور للفعل يعكس نوعاً من الشجاعة الزائفة وهو الشعور الذى تولده البنية التاريخية المستمرة تحت الجلد الساسى العربى منذ العصر الوسيط ونقصد بها نموذج «السلطة الرعوية» الذى بدأ مع العصر العباسى الثانى رحلة رسوخ انفصلت فى ظلها تدريجياً السلطة السياسية عن المجتمع العربى المتمدين آنذاك وأخذت ترتبط بالعناصر التركىة التى شكلت نخبة عسكرية إضطلمت بالوظيفة الأمنية فحالت بين المجتمع العربى وبين أداء الدور العسكرى الجهادى الذى بدأ به تاريخه الإسلامى . وفى المقابل فإنها تحكمت فى سلطته السياسية وموارده الإقتصادية ، مما قاد تاريخياً إلى نوع من الفصام بين المدنى والعسكرى ، والسياسى والأمنى ، وهو نموذج ترسخ فى العصرين المملوكى والعثمانى واستمر فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية على مجتمعاتنا العربىة التى لم تنجح فى تجاوزه عند تشكيل دولها الوطنية الحديثة فى مواجهة التحدى الصهيونى بالذات . إذ ظلت المفارقة الكبرى فى القرن العشرين ممثلة فى حضور ملتبس لظاهرتى «العسكرة» حيث نخبة عسكرية مهيمنة وأن صارت وطنية و «الاعتمادية الأمنية» على الآخر غالباً حيث عملت الظاهرتان معاً فى شبه تكامل غريب ومثير حيث الهواجس والانشغالات الأمنية والإنهماك فى قضايا الجغرافيا السياسية تحتل المرتبة الأولى على جدول الأعمال ، بينما الأداء العربى فى مواجهتها بالغ التدنى قليل الإنجاز ولذا فقد استمر الاختباء خلف توازنات القوى إبان الحرب الباردة والذى لم يقطعه سوى ظهورات قليلة شهدت فى أقلها إنجازات خاطفة كحرب أكتوبر وتحرير الجنوب اللبنانى وفى أغلبها إخفاقات كثيرة وهو الوضع الذى يتوجب على العالم العربى الخروج منه بسرعة وفعالية .

أما الثانى فثقافى / حضارى يتعلق بقضية تفتح الثقافة العربىة والتى تكتسب على المدى الطويل أهمية شديدة كضرورة مطلوبة لذاتها على طريق إنجاز مشروع النهضة

العربية المتعثر منذ قرنين من ناحية ، وكقيد على الآلية الجهنمية لصدام الحضارات في العقل الأمريكي / الغربى من ناحية أخرى .

ولعلنا لا نبالغ في القول بأن المنحيين : الضرورة والقيد يتكاملان معاً إذ يجسد هذا التكامل حقيقة أن لجم تيارات العنف والتطرف في المجتمعات العربية والتي تثير لدى العقل الأمريكي هواجس صدام الحضارات والتي هي نفسها الحامل الأساس لنظرية المؤامرة لدى العقل العربى لن يكون ممكناً عبر الحل الأمنى القمعى وحده ، بل عبر بناء وتنمية روح التسامح وقبول الاختلاف مع الآخر سواء المحلى أو العالمى ، الفتوى أو الثقافى ، حيث يؤدى قبول الآخر المحلى إلى استيعاب الانشطارات الظاهرة في مجتمعاتنا العربية كشرط مبدئى للانطلاق نحو بناء النهضة العربية .

كما يؤدى قبول الاختلاف مع الآخر الثقافى / الغربى إلى نزع متزايد لفتيل الغضب وتعطيل لآلية عمل صدام الحضارات . وترسخ هذه الحقيقة بإدراكنا لأخرى وهى أن كل خطاب إعلامى عن الذات ومهما كان متسامحاً لن يكون موضع تصديق لدى الآخر إلا بتسامح وتفتح واقع الذات نفسه . ذلك أن الخطاب الإعلامى يبقى فى النهاية محض إفصاح عن الواقع الحضارى ومن ثم فلا صدقية له إلا بجاذبية وفعالية هذا الواقع نفسه الذى يعمل هنا كجذر إلهام للخطاب ، وأداة تصديق له فى آن .

وإذا كان الهدفان متفقان فى درجة الأهمية ، فإنهما أيضاً - وفى اعتقادنا - متفقان فى نقطة الإنطلاق والتي نحسبها واقعة عند تلك المرحلة الثانية «التوفيقية» فى مراحل الجدل الفكرى حول مسارات النهضة العربية والذى مر بمراحل ثلاث أساسية ؛

الأولى : كانت دفاعية سادتها روح جوهرها أن الإسلام عقلانى وعلمى ويمكنه أن يكون أساساً للنهضة مع النموذج الغربى / الليبرالى / المسيحى .

والثانية : سادتها روح التوفيق بين الأصالة والمعاصرة أى الإسلام والحداثة الغربية أى أنها اعترفت بوجود بنيتين متميزتين مع تصور إمكانية التوفيق بينهما كلاً فى مجال تميزها وبالأساس حسب صيغة تميز بين الأخلاق والعلم فى الحداثة الغربية ، مع إمكانية ادماج الأخلاق الإسلامية فى العلم الغربى .

أما الثالثة : فقد كانت هجومية وتمثلت فى موجة الإسلام السياسى منذ السبعينات وتقوم فى جوهرها على فكرة أسلمة المعرفة الطبيعية أيضاً وليس الإنسانية / الأخلاقية فقط بما يعنيه ذلك من أن يصبح للإسلام - كعقيدة - فعالية علمية وأخلاقية شاملة تكفى لتسويد نموذج فى النهضة . ومما لاشك فيه أن الروح الهجومية «بعدوانيتها» والدفاعية «بانكسارها وسلبيتها» لا يخدمان عملية نهوض

حضارى يثق بالذات ، أو تفاعل حضارى حرم مع الآخر ، مما يفرض الروح التوفيقية للمرحلة الثانية . غير أن التوفيقية المعنية هنا هى تلك التوفيقية الجدلية المرجوه وليست تلك التوفيقية المدّعاء التى إنحرفت بالواقع أو إنحرف بها الواقع العربى نحو التلفيق شبه الكامل فيما جسده جل البناءات والتجارب السياسية العربية فى القرن العشرين بالذات ، وإن كان لذلك ملابساته التاريخية .

ذلك أن العجز العربى عن الولوج إلى فضاء الرؤية الحديثة للوجود التى صاغتها، كما سلف ، متوالية الكشف الجغرافية ، والثورة العلمية التجريبية ثم الصناعية ثم التكنولوجية وفى إبطهما متبرعمتين حقبتى الإصلاح الدينى والتنوير قد حرم المجتمعات العربية من أن تطرح على تاريخها أسئلة حضارية كبرى وجذرية كتلك التى تم طرحها فى الغرب ، ولذلك بقى نمط إدراك العالم كما هو موروث تقريباً من القرون الوسطى - الزاهرة فى السياق العربى - مهيمناً على القرن العشرين نفسه سواء فيما يتعلق بموقع الدين فى النشاط الفكرى ، أو ما يتعلق بأشكال تنظيم المجتمع وإدراك العالم السياسى . وبينما كان الأول مقبولاً نتيجة لتمييز إطاره الإسلامى بغباب الهريراركية البطيريركية عن المؤسسات الدينية ونزعة التقديس التى اكتسبتها فى النمط الغربى الكلاسيكى ، فإن الثانى أى تنظيم المجتمع وإدراك العالم السياسى والذى استمر حول الأشكال البدائية للعصور الوسطى العربية قد أوصل هذه المجتمعات إلى درجة الجمود .

وكان من نتيجة ذلك اختفاء الدوافع الداخلية للتغيير فى مجتمعاتنا العربية ، ولذا فإن كل محاولات النهوض فى العصر الحديث لم تصدر عن حركة ذاتية لتجربة تاريخية تتطور بثقة واستقلال فى أفق تاريخى مفتوح كما كان الأمر لدى المجتمعات الغربية ، وإنما عن شعور عميق بالخوف من العالم الحديث ومحاولة اللحاق به بتقليده وتطويع مجتمعاتنا العربية لمطالباته ولو قسرياً على نحو يقترب من حد إعادة التصنيع وفقاً لرؤية الحاكم الفرد أو على الأكثر النخبة القائمة بعملية التغيير وهو الأمر الذى جعل كل تجربته شبه جزيرة منعزلة عن سابقتها ، وتالياتها وحرم مجتمعاتنا العربية من خبرة التراكم وحال دون امتلاكها لتجربة حديثة ومستقلة ومتصلة فى النهضة والتقدم .

ولأن الرغبة فى التغيير لم تنبع من عوامل داخلية بل حركتها دوافع خارجية جسدها بالذات الاحتكاك الدامى بالغرب والهزيمة سياسياً وعسكرياً أمام صورته الملتبسة بالتقدم والاستناره من ناحية ، والهيمنة والاستعلاء من ناحية أخرى ، فلم يكن أمام مجتمعاتنا العربية أسهل من وربما سوى «الصيغة التوفيقية» لتحمل تفاعلها مع العالم الحديث / الغرب كصيغة ثقافية تقيها الشعور بالإغتراب إزاء عالم

لا تستطيع الانتصار فيه ، ولا تستطيع الإنسحاب منه في الوقت نفسه .

غير أن الصيغة التوفيقية قد انحرفت تلقائياً ومنذ البداية - ربما - إلى التليفية عند الممارسة التاريخية طيلة القرنين الماضيين كنتيجة شبه منطقية للسياق الدفاعي الذي مورست فيه أمام ضغوط الغرب المتوالية بدءاً من الاستعمار الرأسمالي الأوربي وحتى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للعالم العربي . ذلك أن التوفيقية الخلاقة كعملية تركيب جدلي تبدو بحاجة ، ربما أكثر من الممارسة العادية التلقائية ، إلى إرادة قادرة على ممارسة الاختيار بحسم وحزم ، وإلى رؤية شفافة ناصعة لما تقوم بالاختيار من بين عناصره ، وإلى فضاء تاريخي مفتوح يسمح بوضع هذه الاختيارات موضع التجربة العملية كما يسمح بإعادة فحص هذه التجارب ومراجعتها وتنقيحها نظرياً عبر عملية تغذية استرجاعية في الآفاق التاريخي المفتوح بين الفكر والواقع وجميعها متطلبات ربما لم تتوفر للوعي العربي الحديث الذي بدأ هذه العملية التوفيقية في سياق أزمة وجودية وسياسية محيطة به ، وممسكة بتلابيبه قادته إلى التلفيق الذي تكرر بفعل عوامل ثلاث مهمة .

أولها سياسي / عملي يتعلق بطبيعة السلطة العربية «التقليدية» حتى النخاع رغم الشكل الحدائي الذي اتسمت به على مستوى الخطاب الأيديولوجي . وهي الطبيعة التي لم تخرج عليها أو تنجو منها معظم الحركات الوطنية التي كافحت ضد الاستعمار والتي اضطلعت بالدور الحاسم في بناء دولة «حديثة» تفتقد لمقوماتها فكانت النتيجة دائماً مخيبة للآمال وأدت المقدمات إلى نتائج عكسية وذلك لوجود فجوة حقيقية بين طبيعة السلطة العربية التقليدية ، وبين الأهداف التحديثية التي ترجوها لمجتمعاتها وهي الفجوة التي قادت دائماً إلى المراوغة بين الوسائل والأهداف ، وبين الأبنية ووظائفها العملية ، وبين المؤسسات وأدوارها السياسية الحقيقية . وهكذا قادت المراوغة إلى التلفيق الذي صار ملكة طاغية في الثقافة السياسية العربية تكشف في أحد تجلياتها مثلاً عن مفارقة الموقف العربي من العلم الحديث حيث الصداقة مع منتجاته حتى من قبل أولئك المتمردون على الحداثة والمعتصمون بما يعتبرونه أصالتهم ، ولكن دون منهجه الشككي ، ومنطقة الوضعي واللذين كانا يتطلبان لإستلهاهما نوعاً جديداً من التنظيم الاجتماعي لعله أكثر انفتاحاً ، لم يكن القائمون على عملية التحديث / التغيير مستعدين للقبول به لإصطدامه ليس فقط بطبيعة تكوينهم ولكن أيضاً بمصالحهم السياسية المباشرة ، ودون أن يمنعهم رفضهم هذا العملي لمنهاجية ومنطق وتأثيرات العلم الحديث من إقامة أبنية جامعية وأكاديمية وبحثية تحمل في مسماها أوصاف العلوم والتكنولوجيا ، مثلما تحمل في السياق نفسه ، أبنية ترسيخ حكم الفرد في عالمنا العربي شتى مسميات الديمقراطية والنيابية والتمثيلية .

أما الثاني ، فهو معرفي / فلسفي يتعلق بتغير جوهرى فى الأساس المنطقى للتوفيقية من سكونية سادت الحقبة التاريخية قبل الحديثة ووسمت الرؤية الكلاسيكية للوجود قامت بالأساس على المنطق الأرسطى القائم بدوره على مبدأ عدم التناقض ووحدانية الحقيقة الإنسانية فى مستواها الأعلى حيث الإيمان الفلسفى بقدره واحدة متعالية ومهيمنة لدى أرسطو والتي تم تأويلها وبسهولة إلى «الله» فى الفكر العربى الإسلامى القائم على عقيدة التوحيد المطلق فى العصر العربى الوسيط ، وذلك إلى النزعة الجدلية الشكية الحديثة التى قامت بالأساس حول الديالكتيك الهيجلى القائم بدوره على مبدأ التناقض والصراع بين أطراف ثنائيات بحثاً عن المركب الجدلى الجديد المندمج الذى سرعان ما يتحول فى حركة الواقع إلى طرف فى ثنائية جديدة يصارع طرفها الآخر .. وهكذا . ولاشك أن هذه الجدلية المتحركة التى صاحبها فى الفكر الغربى نزعات شك وإلحاد من ناحية ، وكانت تحتاج لإستلهاها إلى مجتمع أكثر ديناميكية وتعددية وحيوية يتطور بإستقلال فى أفق تاريخى مفتوح ولديه القدرة على التكيف المرن والمستمر من ناحية أخرى ، قد مثلت عامل إرهاب للفكر العربى المعاصر لأنها أثارت تناقضاته وكشفت قصوراته وعمقت أزماته لأنها غيرت من الأساس السكونى المريح والواضح الذى سهل من عمل التوفيقية فى المرحلة قبل الحديثة .

وثالثها : هو دافع لغوى شكلى يتعلق بعدم دقة الصياغة العربية للموقف التوفيقى نفسه والتي تمثلت بالأساس فى إشكالية الأصالة - المعاصرة التى سادت نصف القرن الأخير تقريباً . ذلك لأنها وضعت الذات العربية فى علاقة سلبية بالزمن أصبحت معها اختياراتنا الفكرية الشاملة أسيرة تناقض تاريخى مستمر بين الماضى والحاضر ، وذلك لأن مفهوم الأصالة تم تفسيره فى الاتجاه السلبى الذى يربطه بالزمن وينطلق به فى اتجاه الماضى حيث لحظة التشكيل الأولى بكل قوالبها وأشكالها لدى الذات العربية هى مستودع الأصالة الكاملة . ولم يتم الإلتفات إلى التفسير الإيجابى لمفهوم الأصالة والذى يربطه «بالكينونة» وينطلق به فى اتجاه ثوابتها حيث معيار تحقق الأصالة هو مدى استلها العناصر الجوهرية لهذا التشكيل وليس الرجوع إلى قوالب وأشكال لحظة بدايته التاريخية . وهكذا تتحول الأصالة عن الارتباط بالماضى نحو الارتباط بالجوهر والخصوصية ويصبح المنطق الجديد للمعادلة الثقافية هو : أنه كلما اقتربنا من ذاتنا وأصغينا إلى «روحنا» حققنا أصالتنا وهنا نصبح أمام «ذاتنا» التى تعكس تكويننا وليس «ماضينا» ولذا نقترح فى هذا السياق أن نطلق عليها مسمى «خصوصيتنا» بدلاً «لأصالتنا» وليحمل الطرف الآخر فى المعادلة الثقافية مسمى «العالمية» بدلاً «للمعاصرة» وصفاً لتقاليد العالم الحديث خارج هذه الذات .

هذه المعادلة / الصيغة الثقافية لا تجعل حقب التاريخ مثل قوالب جامدة تنغلق على التجارب الحضارية مثلما يحيط الجسد الإنسانى بأرواح البشر دونما قدره على الانفصال أو الاستقلال إلا بالموت وعلى النحو الذى لا يسمح بالتفاعل بين هذه التجارب إلا بالإستبدال الكامل لها حيث النفس المتبادل الذى يعنى حلول كامل لتجربة محل أخرى تتعرض للنسخ أو ما يشبه الموت البشرى هو قانون التفاعل الذى يقود إلى الانقطاع وفقدان الهوية ، أو بالتعايش الكامل بينهما بشكل أفقى يتسم بالإزدواجية والاختلاط والتداخل دون تكامل حيث التلفيقية هى مآل وروح هذا التفاعل الذى يؤدي إلى الاضطراب الذى تشهده ثقافتنا العربية المعاصرة .

وإنما ، على العكس ، تعمل هذه المعادلة كآلية لتسهيل التفاعل التركيبى الجدلى «التوفيقى» بين القيم الجوهرية والحيوية الكامنة فى شتى الأزمان والتجارب لأنها فى بحثها عن الذاتى إنما تفصل بين الشكل والمضمون ، وبين الطقوس والقيم ، وبين الثوابت والمتغيرات ثم تقوم بعزل القوالب : الأشكال ، والطقوس ، والمتغيرات لأنها تاريخية تعكس لحظة التشكيل ، وتبقى على الجواهر : المضمونات ، والقيم ، والثوابت لأنها تكوينية تصوغ خصوصيتنا ذاتها .

والمهم فى هذا السياق ، أن الصياغة السلبية التى حكمت الموقف التوفيقى العربى كله تقريباً فى القرن العشرين قد أسهمت فى تعميق حالة التلفيق لدى الفكر العربى لأنها عمقت بالأساس من شعوره بالاغتراب إزاء صورتين متميزتين فى الفكر لأنها جعلت من ماضى الذات طرفاً ثالثاً فى معادلة الأنا والآخر ومن ثم أصبحت الذات العربية الحديثة فالمعاصرة فى مواجهة وجودين غريبين عنها ، الأول منهما ينتمى للزمان حيث «ماضى الذات» ، والآخر إلى المكان حيث الآخر «الغربى» المعاصر. ولذا فهى غربة الزمان والمكان التى واجهت الفكر العربى وأضفت صعوبة كبيرة على محاولة التوفيق التى لم تعد فقط بين حقيقتين إنسانيتين مختلفتين ، أو وجودين حقيقيين متميزين يدخلان فى صراع ينجز المركب الجدلى الأرقى ولكنه أيضاً وبالأساس بين وجود حقيقى واحد ، وبين وجودين نظريين صورتين غريبين مكاناً وزماناً عن الواقع الذى يعكس هو - أى الفكر العربى - أو يفترض له أن يعكس صورته والذى كان يزخر بمشكلات تحتاج إلى رؤى نظرية وطرائق للحل والإنسجام لم يلبها أو يسعى إلى إنتاجها الفكر العربى الذى كان قد إغترب عن الواقع إثر تمزقه بين الصورتين الغريبتين عنه ، ومن ثم الوقوع فى أسر التلفيق على نحو شبه كامل تقريباً لف بمعطفه شتى جوانب الفكر والواقع معاً .

ولعل هذه التلفيقية هى الجذر الملهم للتصور الغربى السلبى السائد عن موقفنا من التحديث والذى يبدو صحيحاً على مستوى الوصف فقط . إذ يؤكد على رفضنا

الحقيقى للديمقراطية ، وعلى هيمنة التسلطية السياسية والأبوية الاجتماعية وهو وصف يقترب كثيراً من تصورنا نحن الآن عن أنفسنا والذي أخذ يسود فى تلك الأدبيات النقدية لحال الثقافة والمجتمعات العربية بل ولحال المثقف العربى نفسه الذى يطرح نفسه كداعية للتحديث ورسول للحدثة فى الثقافة العربية إذ يميل هذا التصور العربى إلى كثير من ركائز الوصف الغربى بل ويزيد عليه أحياناً حيرة المثقف العربى وتهافته أمام السلطة العربية على النحو الذى يعوقه عن أداء دوره الرسمى فى الدعوة إلى الحدثة سواء كانت الإعاقة خارجية من السلطة أو المناخ السياسى ، أو داخلية نابعة من وعى المثقف نفسه وانشطاره بين رساليته من ناحية ، ومنفعته الذاتية التى يعبر عنها انتماءه الطبقي أو موقعه السياسى من ناحية أخرى .

غير أن ما يختلف عليه الطرفان بشده هو التفسير لما هو قائم بالفعل - لماذا كان أصلاً ، وإلى متى ؟ إذ يذهب العربى دوماً إلى ملابسات خارجية تماماً أو فى الأغلب تعزو حالة الانسداد الديمقراطى وغياب التسامح السياسى والأحادية الفكرية وهيمنة القهر الاجتماعى الذى يعوق نمو الذات الفردية العربية إلى الضغط الغربى على العالم العربى فى المرحلة الاستعمارية على نحو لم يتح له الفرصة - كما سلف القول - للتطور الهادئ من داخله دونما شعور بالضعف وفقدان الثقة . وبالطبع لا يخلو النقد العربى للذات من اعتراف بخضوع المجتمعات العربية للصيغ التى فرضت عليها من قبل النخبة التقليدية فى الحقيقة والمراوغة بالحدثة نفاقاً للعصر واكتساباً لشرعيته على مستوى الأبنية الخارجية للمؤسسات والصيغ المجردة للدساتير والقوانين .

وعلى العكس فإن الطرف الغربى يندفع ومباشرة ، إلى التفسير العنصرى أو حتى الإثنى إذ يتجاهل الدوافع الخارجية تماماً والملابسات الاستيراتيجية المحيطة وفى قلبها الصراع العربى - الإسرائيلى الذى فرضه الغرب علينا فى الحقيقة بعد خروجه ، أو حتى قبل خروجه من مستعمراته فى جغرافيتنا ، إلى دوافع أصيلة فى الشخصية العربية نفسها ترفض قيم الحدثة والحرية والفردية الناضجة إما لأنها : كعرق «سامى» لا تحبذها ، أو كثقافة عربية لم تعتدها ، أو كدين تتجافى نصوصه معها ، وهو الأمر الذى يدفع بمعضلتنا العربية مع الحدثة إجمالاً إلى كونها معضلة وجودية تخص إنسانيتنا كنوع بشرى ، أو حضارتنا كتاريخ ثقافى ، أو ديننا كعقيدة سماوية ، ومن ثم فلا يمكننا مهما حاولنا - اللهم سوى بالإنسلاخ عن بعض أو أعمق مكونات هويتنا القومية - البراء منها ، أى من تلك المعضلة الوجودية مع الحدثة ، وهو ما يثير ، منطقياً ، هدف إجبارنا على الإنسلاخ منها فى أفضل الأحوال ، أو ربما إبادتنا للخلاص من شرورنا تماماً على نحو ما ذهب ويذهب التيار المحرك لنظرية / عقدة صدام الحضارات فى العقل الأمريكى منذ تسعينات القرن الماضى ، وعلى النحو الذى

مارسه فوكوياما في مقاله الشهير بالنيوزويك «هدفهم العالم المعاصر» عدد ديسمبر ٢٠٠١م والذي تساءل فيه حول ما إذا كانت المؤسسات والقيم الغربية في الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطة القانون والرخاء المستند إلى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات عالمية أم أن ذلك التصور وهم غربي ؟ وهو تسأول يبدو لنا مراوفاً لا يعكس دهشة مطلوبة للمعرفة بقدر ما يمثل استنكاراً لما يعتبره فوكوياما شذوذاً في المزاج الثقافي لكل من لا يؤمن أو يعتنق هذه القيم والمؤسسات يمهد لما ينبغي الوصول إليه في نهاية مقاله من إتهام للمزاج الثقافي العربي الإسلامي بالإنغلاق والفاشية .

وبرغم صيغة السؤال المراوغة ، ومنطقة المستند إلى نوع من «المكارثية» يعرفها التاريخ السياسي الأمريكي بالذات ، فإننا نطمئن صاحبه بأن ثقافتنا العربية الإسلامية مثل كثير غيرها من ثقافات العالم تبدى إعجابها في تيارها العام - التوفيقى - بهذه القيم وتعتبرها إيجابية أوصلت أوروبا والغرب كله إلى ذروة التقدم وأنها بهذا المعنى قد تمثل تطلعا لها ولكن بشرطين أساسيين :

الأول منهما هو أن لا يقوم النظام العالمى الحاضن لها على أرضية مشبعة بالمظالم السياسية القومية والاستيراثية . من الوارد طبعاً والمتصور منطقاً وجود بعض التحيزات والأخطاء فى الممارسة العملية لكل تجربة إنسانية مهما كانت مقوماتها ، ولكل نظام مؤسسى أياً كانت أركانه ، ولكن ما نقصده هنا هو المظالم الكبرى التى هى بحجم «الخطايا» والقادرة على البقاء فى الذاكرة الجماعية والنفوذ إلى الوجدان الفردى لجماعة ثقافية أو قومية ما بحيث تستطيع إشعارها بالإحباط على نحو مستمر يودى بها إلى الرسوف فى حالة من القهر على منوال حالة القهر العربى فى العالم المعاصر بفعل الظلم الغربى الكبير داخل إطار الصراع العربى - الإسرائيلى مثلاً عند التشكيل ، وعبر مراحل التطور ، وحتى فى مرحلة البحث عن حلول وتسويات ، ناهيك عن الظلم الأكبر إبان المرحلة الاستعمارية التى أورثت العالم العربى ، إضافة إلى الشعور بالقهر ، حالة من الخوف والشك العميق فى بنى العالم الحديث . فهنا قد يكون من العسير مطالبة ثقافة ما باحترام منظومة قيمة قاهرة لها ولو كانت هذه المنظومة تنال إعجابها أو حتى إيمانها فى العمق بل وحتى إن كانت تقوم فى كثير من الأحيان بالتوظيف النفعى لبعض إنجازاتها فى الوسائل والأدوات . فالأكثر احتمالاً أنذاك هو أن تواجهها بالرفض إن استطاعت ، وبالتوتر المفضى إلى حالة الفصام / التلفيق إن لم تستطع ، وأغلب الظن أن الحالة الأخيرة هى حالة الثقافة العربية إزاء الثقافة الغربية / الحديثة باعتبارها نور يجذب الأغلبية ونار يشعر بها الجميع وإن تبدت حارقة ومستفزة للأقلية حتى لتدفعهم إلى محاولة إطفائها .

أما الثاني فهو الإيمان بتعددية المسارات الثقافية إلى هذه القيم والمؤسسات الغربية وهو ما يعنى أن تترك للشعوب والثقافات ، ونحن فى قلبها ، حرية الاقتراب منها واكتشافها وتجربتها وتمثلها بطرائقها المختلفة وعبر عمليات ثقاف خاصة لديها تتطلب منها تكيفات وتخويرات ثقافية لا بد منها فى أنساقها الموروثة والقائمة بما لها من رسوخ عميق فى بيئاتها الاجتماعية وتراكيبها النفسية ومن ثم تتطلب وقتاً طويلاً ليتم تغييرها التدريجى البطئ ولكن السلمى الهادئ ، كما تتطلب غياب الإملاءات الخارجية حتى تشعر هذه الثقافة أو تلك أنها تتحول فى اتجاه ما يصلح شأنها ويكمل مستقبلها هى وليس ما يحقق مصالح أو يلبي أهواء الآخرين على حساب مصالحها أو ينتقص من كرامتها فيكون ذلك دافعاً إلى الرفض والمقاومة . ولعل هذا الفهم يثير لدينا بقدر ما يفسر سر الإعجاب المبدئى من شتى أنحاء العالم وثقافته تقريباً بنموذج الحداثة الذى صنع التقدم الغربى عبر ثلاثة قرون أو أكثر فحاولوا التفاعل معه بأشكال مختلفة طيلة القرنين الماضيين - على الأقل فى ثقافتنا العربية - وهو تفاعل كان من الممكن له أن يكون أكثر تأثيراً وإيجابية لو لم تقطعه وتثير التناقضات والهواجس من حوله خطيئتنا الاستعمار الأوربى ، والاستيطان الصهيونى . وفى الوقت نفسه الشك المبدئى فى نموذج العولمة الذى قام فى العقد الماضى على الترويج الفكرى والقسر السياسى والنزوع إلى فرض أوضاع كانت محض اختيار وطنى وقومى عن طريق تقنينها فى سياقات ملزمة ومرهقة ومربكة للآخرين لا تراعى ظروفهم بل وتشعرهم بإهدار الحق فى الاختيار الذى يعنى لدى بعضهم الحق فى الكرامة .

ثمة دعوة إذن يمكن توجيهها إلى العقل الغربى اليوم فحواها أنه إذا ما أراد أن يفهم العالم العربى الإسلامى ويتواصل معه فعليه أن يوجه بوصلته نحو التيار التوفيقى فى الفكر العربى المعاصر والذى شغل فى القرن العشرين ولا يزال موقعاً مركزياً فى الواقع العربى ، فهذا التيار وحده على تعددية أطرافه وتمايز نبراته يعيش ألم التساؤل حول كيفية التفاعل الإيجابى مع الغرب ، وهو مشغول صدقاً ، ومهموم جداً بالبحث عن مسارات للإلتقاء مع الحداثة . وعلى العقل الغربى أن يقدر هذه الآلام وأن يثمنها بالسعى إلى إزالة هواجس هذا التيار الذى لا يمكن لغيره أن يحمل عبء المصير العربى وأن يكون متحدثاً باسم الثقافة العربية رغم كل تعثراته وتلفيقاته أحياناً والتى يرجع بعضها إلى ضغوط الغرب نفسه ، وذلك بدد من محاولة هذا الأخير خطف الثقافة العربية إما لصالح نخبة محدودة من المتمسحين فيه والمرددين لأصدائه من بقايا تيار العدمية التراثية الذى كان دافعاً أوائل القرن الماضى والذين يستطيعون تبرير منطق غربى متسام دائماً وعلى نحو قد يرضى عقل الغرب وذوقه ولكنهم لن يكونوا مفيدين له فى الكشف عن ماهية وهواجس واحباطات الوعى العربى العام ، وإما على النقيض لصالح التيار السلفى فى أسوأ نزوعاته وأعنف تجسدهات بشكل انتقائى تبريراً للإتهام وتكريساً للصدام .

المستقبل الثالث : العالمية «الإنسانية»

ويبدو هذا البديل نقيضاً لسابقه «صدام الحضارات» بقدر ما يبدو مختلفاً -
بعمق - مع البديل الأول «الفاشية الأمريكية» وتطوراً إيجابياً للوضع القائم الآن .
هذا البديل يعترف بالفجوة القائمة بين الشمال والجنوب والتي يعمقها اقتصاد المعرفة
على النحو الذى يجعل نمط الانتاج الرأسمالى فى مرحلة الثورة التكنولوجية الثالثة
ذو طبيعة «استقطابية» تهدد استقرار البنية الراهنة للنظام العالمى .

وإذ يعترف هذا البديل «التكاملى» بالفجوة القائمة فعلاً ، فإنه يسعى إلى
مواجهتها أو ترشيدها من خلال العقل الأخلاقى الذى يؤسس لمنهج «ترشيد
الاستقطاب» بدلاً من إدارته فى البديل الأول ، أو تفجيره كما فى البديل الثانى ،
وهو المنهج الأقرب منطقياً لصياغة تكامل «العالمية الإنسانية» ولذا فهو يتشكك فى
الافتراض الأول للعقل النفعى «الثقة المطلقة فى أدوات السوق والتكنولوجيا» ،
ويرفض الافتراض الثانى له «العمل فى دائرة مفتوحة» ويؤكد على أن الدائرة قد
صارت مغلقة بالفعل ، وهو يتناقض تماماً مع الافتراض الثالث لبديل صدام
الحضارات وهو «الدور السلبى الحتمى للثقافة فى تفجير الصراعات الاستراتيجية
المستقبلية» بعد زوال الصراعات القومية والإيديولوجية ، مؤكداً على أن الثقافة عبر
الروح الليبرالية والنزعات الإنسانية قد تكون وسيلة لحوار الحضارات لاصدامها ومن ثم
ركيزة لبناء العالمية الإنسانية وليس إفناء البشر .

- فضاء افتراض الثقة المطلقة فى آليات السوق والتكنولوجيا يفترض العقل
الأخلاقى ومنهجه فى ترشيد الاستقطاب أن ثمة حد يجب على الفجوة بين الشمال
والجنوب أن تتوقف عنده لا تتجاوزه أبداً وهو ما يعرفه المفكر الأرجنتى إنريك
داسل^(٣٧) بحد تدمير البشر ، ويعنى به انفلات هذه الفجوة فى العمل على الافقار
من ناحية والإثراء من ناحية أخرى على النحو الذى يؤدى لإختلال بنية النظام
العالمى ولا يعمل على استقراره لكثرة المحتجين ضده والمتمردين عليه سواء من
الطبقات الأفقر داخل المجتمعات ، حتى الأشد ثراءً منها ، أو من المجتمعات الأكثر
فقراً بعامه ضد الأكثر ثراءً . ومن ثم يفترض هذا العقل الأخلاقى أن ثمة قيوداً
عملية وليست أخلاقية فقط على هذا الافتراض تتجسد فى القدرة على استيعاب
الأطراف داخل النظام نفسه دونما حرمان لقدرة المراكز على التطور والثراء وهو الأمر
الذى يفرض خيارين حديين ؛

أولهما هو خيار العقل النفعى حيث الإصرار على رفض هذا الاستيعاب مما يهدد
بتقويض النظام نفسه أمام حالة بديله تعد الفوضى أكثر احتمالاتها .

وثانيهما هو القبول «الأخلاقي» بتعديل فى هيكلة البناء القانونى والسياسى للنظام العالمى القائم فى اتجاه صيغ ورؤى وأفكار أكثر انسانية واستيعابية قادرة على إلهام الوعى الإنسانى بمفردات مباراة سياسية غير صفرية ، وحفز تطور إيجابى لدى مراكز النظام العالمى القائم بات حتمياً وهو القبول بتقديم تنازلات فى الصيغة التوزيعية التمييزية التى تم التعامل بها فى الأطراف على نحو يقلل من درجة تركيز الثروة لديهم ويزيد من انتشارها فى الأطراف ومن ثم يقلل من التناقضات بينها ويعمل على استمرار النظام القائم ولكن على أساس حدائه جديدة أكثر تطهراً من الروح الأنانية التقليدية لنمط الانتاج الرأسمالى ومن نزعة التمرکز الأوربى ، وأيضاً من وريثها الأمريكية ، وبالذات من العقل الأداةى النفعى الذى يعلى الوسيلة على الغاية حتى لو قاد ذلك إلى صدام الحضارات إذ يقود هذا العقل إلى استلاب الإنسان فى المركز أيضاً وليس فى الأطراف فقط .

- وضد افتراض العمل فى دائرة مفتوحة ، يفترض العقل الأخلاقى أن البيئة الطبيعية تمثل الرمز الأساسى والنهائى للمشارك الإنسانى الأمر الذى يفرض تكامل الجهود البشرية وتوحيدها فى مهمة الحفاظ عليها بما يدعم تجانس العالم ويمثل قيدا تاريخياً على حركة الحدائة فى سياقها الأوربى المتمركز الذى يندفع إلى خطاب العولمة من خلال عقل نفعى لا يتوقف عند الوسائل طالما حقق أهدافه فى اكتناز القوة والثروة حتى لو أدى ذلك إلى إفساد الطبيعة نفسها والتى ظلت دوماً محوراً مهماً فى تجربة الحدائة عندما تحولت مرة إلى مجال عمل وإلهام التجريبية كمنهج علمى مؤسس لها ، ومرة أخرى إلى مصدر للمواد الخام وموارد الطاقة المحركة للإقتصاد الرأسمالى / الصناعى المكرس لها .

وفترض العقل الأخلاقى - حسب بيير كالام ، وأندريه تالمان^(٣٨) أن البشرية صارت تعمل فى دائرة مغلقة ولذا فهى مسئولة عن إدارة المدينة الكونية حيث الأمر لم يعد مجرد حسن التصرف فى التقلبات المناخية ومواجهة البقرات السبع العجاف ولكنه يتضمن أيضاً النظر فى وطأه الأطماع والنظر القصير على الكوكب وعلى التربة الزراعية وعلى المحيطات والغلاف الجوى حيث أثر ذلك على المدى الطويل هو الذى يجب أن يؤخذ فى الحسبان فى كل ما نفعله حالياً فى سلوكنا اليومى .

ويؤكد العقل الأخلاقى - حسب كاتب هذه السطور - على ضرورة تجاوز الإدراك العالمى المراءغ لكون البيئة تمثل مشتركاً إنسانياً يجب المحافظة عليه كما تجلّى فى التسعينات الماضية ضمن خطاب العولمة الرائج . ذلك أنه ظل أسيراً للعقل النفعى فى الحقيقة والذى يرفع أفكار وشعارات ويمارس ضدها على مستوى السياسات فهذا العقل لم يعط البيئة حقها من الاهتمام ويمنحها الأولوية فى

جدول أعماله طالما لم تتحول إلى خطر داهم وشيك يهدد المصير الإنساني إذ يعول هذا العقل على أمرين يستند إليهما في الجدل مع العقل الأخلاقي ومنطقة الإنسانى ؛

أولهما يتعلق باحتمالات حدوث كوارث بيئية تهدد الوجود الإنسانى نفسه من عدمه على المنوال ذاته الذى لعبته تهديدات الحرب النووية فى المناظرة الرأسمالية الشيوعية طيلة القرن العشرين فى تكييف الجانب الصراعى السافر فى النظام العالى ثنائى القطبية . وفى هذا الإطار فإنه طالما بقى احتمال هذه الكوارث بعيداً أو حتى كان ممكناً التنبؤ بها والعمل على تجنبها ، فلا يجب المبالغة فى الاهتمام بأمر البيئة .

وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأن هذا المستوى الأدنى من الاهتمام قد ينجح فى تجنب الكوارث البيئية أحياناً ، وفى المدى القصير ، ولكنه لا يضمن تجنبها دوماً ، ولا فى المدى البعيد حينما تتراكم المشكلات وتتحوّل إلى معضلات ، ولا حتى تأثيراتها الضارة المستمر على مستويات أدنى قليلاً من مستوى الكارثة .

أما الثانى : فهو قدرة العلم على تجديد موارد الطاقة والمواد الخام إذ إن محدوديتهما يدفعان إلى الرغبة فى تدويرهما والمحافظة على ماهو موجود منهما حتى لا يتم استنزافها ، وهو أمر يفرض الاهتمام بالبيئة . وهنا يمكن فهم الثورة العلمية التكنولوجية المؤسسة لاقتصاد المعرفة على أنها عامل تفجير للبيئة لكونها عنصر حاسم فى زيادة قدرة العلم على تجديد المواد الخام وموارد الطاقة أو حتى على الاستغناء المتزايد عنهما فى دورته الانتاجية المعتمدة بشكل متنامى على المعرفة الإنسانية بالأساس ومن ثم زيادة شعور مراكز هذا الاقتصاد المعرفى ، وهى نفسها مراكز النظام العالمى القائم ، بالاستقلال عن منطق عمل الطبيعة وسقوف قدرته على العمل طالما كان ذلك ممكناً .

وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأنه ومهما تزايدت قدرة العلم على تجديد هذه الموارد فإنها سوف تبقى قدرة نسبية لا مطلقة وخاصة مع ضرورة استمرار حاجة الجنوب بدرجة كبيرة ، والشمال بدرجة أقل ، لبعض سلع ومنتجات الثورة الصناعية الثانية التى تتطلب لإنتاجها قدرأ يعتد به من موارد الطاقة والانتاج التقليدية التى تفرز فى الوقت نفسه قدرأ يعتد به من ملوثات البيئة ، كما يجادل هذا العقل : بأن كل منظومة رشيدة يبتغى لها النجاح لا يمكن أن تقوم على منهج نفعى انتقائى يعمل حسب الملائسات والدوافع لأن هذا المنهج لا يقر نظاماً ، ولا يحدث تراكمأ أو يرسخ قيماً ومن ثم فهو لا يصلح مع قضية تمس المشترك الإنسانى ولحمته وبخطورة قضية البيئة مما يفتح الباب إلى المنهج النقيض «الأخلاقي» بما يفرضه من هندسة

معتدلة للسلوك الإنساني تدفع نحو منهج ترشيد الاستقطاب ضد المناهج الأخرى ذات الأساس الوضعي البراجماتي أملاً في إدارة عالمية رشيدة للطبيعة على كوكبنا .

- وضد الدور السلبي للثقافي في تفجير صدام الحضارات ، يمكن الإدعاء بأن العقل الأخلاقي ومنهجه في ترشيد الاستقطاب هو الضمان لتحقيق التعبير الشهير عن «القرية العالمية» التي تشي بها ثورة الاتصالات كأحد أخطر مرتكزات اقتصاد المعرفة والتي تبقى عاملاً محايداً يقود العالم إلى اتجاهين محتملين ومتناقضين حسب المنهاج الذي تدار به هذه الثورة والعقل الذي يلهمها ؛

الأول هو ما نسميه بـ «المشهد العالمي المتوتر» والقائم على العقل النفعي الذي ينصرف بهذه الثورة إلى مؤشرات كمية ، وشكلانية محضة لا تنال من طبيعة وجوهر الموقف الإنساني العام على صعيد التكامل والتعاون والتكافؤ النسبي وذلك عندما يقتصر تأثيرها على «الاتصالية» أي تزايد درجة المكاشفة بطبيعة الخريطة الدولية لدى كل أطرافها القابعين أمام عدساته وشاشاته بما يعنيه ذلك ضمناً من معاني الاتصال والحلول والامتداد والحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية في صورة «مشهد» واحد ولكنه يحتفظ لكل طرف فيها بدرجات مختلفة من الجمال والقبح ، ولكل ناحية فيها بدرجات أكثر اختلافاً من الثراء والفقر ، وأيضاً بما يوحى به من أداء مسرحي وتمثيلي به شبهة الدعائية والتجمل على مستوى الخطاب السياسي يمارس الترويج لما هو خفي ، ولا يكشف بسهولة عن مقاصده التي يسعى إليها مروجوا خطاب العولمة والاتصالية التقليدي أو القائمين عليه في مراكز إنتاجه ، ويؤدي بالعكس ، إلى تكريس أنماط التفوق ومقومات القوة بما يقود إلى تفجير عوامل التوتر والتناقض بالقدر الذي يهدد استمرار النظام العالمي القائم .

أما الثاني فهو عن حق «القرية العالمية» والذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر العقل الأخلاقي ومنهجه في «ترشيد الاستقطاب» . وهو يستند في أحد مرتكزاته إلى المؤشرات الكمية عن حجم التوسع في القدرة الاتصالية ، وفي المبادلات المعلوماتية ، والخدمية الجديدة وغيرها من المؤشرات التي تؤكد عمق الحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية ولكنه لا يتوقف عند الحضور «البارد» في هذا المشهد بل يتجاوزه إلى ماهو أعمق وحميمي من مثاليات ووعود تبشيرية من قبيل العدالة والتجانس والنمو المتوازن الذي يفرض توزيع شبه متكافئ للإستثمارات ، وشروط عادلة للتجارة الدولية ، وحرية كاملة في حركة اليد العاملة دون تمييز ، واحترام السياسات الحمائية للسلع الصناعية لدى البلدان غير المتقدمة والنازعة إلى التصنيع دون اختراقها بالإغراق ، والأهم من ذلك السماح بانتقال التكنولوجيا وتوطينها مع حركة رأس المال وبالقدر الذي يوزع ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية لدى الدول الأطراف الأكثر فقراً ويحقق

الدلالات الحقيقية التي يثيرها مصطلح «القرية» في السيسولوجيا الثقافية من معاني التلاحم ، والتراحم والتكتل والحميمية .

وإذا كان العقل الأخلاقي بهذا المعنى يلهمنا بمنهج ترشيد الاستقطاب ، فإن هذا المنهج بدوره يجد تجسيده فيما يسميه بير كالام وأندريه تالمان^(٣٩) «الحكم الرشيد» ، وهو نموذج يمثل التجسيد السياسي لمصطلح «القرية العالمية» وما به من تناقض ظاهري واضح ، وتكامل جوهري ممكن بين القرية في خصوصيتها ، والعالمية في كونيتها ذلك أن الحكم الرشيد حسب تصور الباحثين الفرنسيين يقوم على مبدأ «الوحدة في إطار التنوع» والذي يتفق كثيراً مع متطلبات نظام عالمي «معلوم» حيث أن تأمين تنظيم المجتمعات والحفاظ على الصالح العام يستتبع الاتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية وهذا هو مبدأ الوحدة ، كما يستتبع احترام خصوصية كل مجتمع كأحد المبادئ الأساسية وهذا هو مبدأ التنوع .

والوحدة العميقة لمبادئ الحكم ذات طابع إنساني وبيئي . وهي ذات طابع إنساني لأن جميع المجتمعات الإنسانية تحتاج إلى تذليل تحديات متماثلة من أجل تأمين مسيرتها بطريقة سليمة ، وهي ذات طابع بيئي لأن وحدة المجتمعات البشرية تعود إلى وحدة نشاط المحيط الحيوي الذي تعتبر البشرية ذاتها إحدى مكوناته .

أما التنوع فهو ذو طابع ثقافي وبيئي معاً ، ذو طابع ثقافي لأن لكل تجمع بشري تاريخه واقتصاده وتنظيمه الخاص مما يتمخض عن أشكال من الحكم تتسم في كل مرة بالخصوصية ، وذو طابع بيئي لأن كل مجتمع يندرج في نظام محلي بيئي تطرح إدارته ، ومهمة الحفاظ على بقائه في الأمد الطويل مشكلات تتسم في كل مرة بالخصوصية ويحتاج حلها إلى أشكال معينة من التنظيم .

وهنا فإن الوحدة وعمومية مبادئ الحكم تقع على مستوى المشكلات أو القضايا التي يعانيها المجتمع البشري كله ، أي الأزمات الثلاث المتشابكة والمتصلة التي عرضنا لها سلفاً وهي العلاقات بين البشر ، وبين المجتمعات وبعضها البعض ، والعلاقات بين البشر وبيئتهم العامة .

وأما التنوع فإنه يقع على مستوى الحلول التي تم إقرارها والتي تتخذ أشكالاً متفرقة عديدة نابعة من التاريخ ومتوافقة مع السياق الخاص .

وإذا كان مبدأ «الوحدة في إطار التنوع» هو مبدأ معروف ومثار على أكثر من مستوى فإن الجديد الذي يطرحه المؤلفان هنا هو فهم يقول : بأننا لن نتمكن من التغلب على هذه الأزمات إلا بشرط أن نبتكر على جميع المستويات من المستوى الممغن في المحلية إلى الآخر المحقق للعالمية ، تلك الظروف الكفيلة بتحقيق مبادئ

الحكم الرشيد القائم على قاعدة «مبادئ مشتركة وحلول نوعية» والتي تفترض التكامل بين ثنائيات خمس على أكثر من مستوى :

- أولها : بين الوحدة والتنوع حيث أساس الحكم الرشيد هو الوصول إلى مجتمع أكثر تلاحماً وأكثر تنوعاً في الوقت نفسه ، والحرية فيه لكل عضو من أعضائه .

- وثانيتهما بين الأنا والآخر حيث الحوار والمشاركة وعدم اعتبار المواطنين والفاعلين الاجتماعيين الأقل من الدولة مجرد رعايا لهذه الدولة خاضعين للوائحها ومجبرين على تلبية متطلبات قد تكون دواعيها ذاتها قد تم تجاوزها .

- وثالثتها بين السلطة والمسئولية وصولاً إلى درجة من المعقولية التي تجعل كل فرد يتصرف إزاء العالم بوعيه الخاص ولكن بمسئوليته في الوقت نفسه عن آمنيات وطموحات مجتمعة .

- ورابعتهما بين الملك والوجود وهو مبدأ يقصد به المؤلفان عدم التثبيت في العمل السياسي والإداري بفكرة المؤشرات الكمية التي يمكن قياس حجمها لأنها من الممكن أن تكون خادعة ولا تعكس بالضرورة إزدهاراً حقيقياً للمجتمع .

- والخامسة بين احترام المأثور والتطلع للمستقبل وهي أقرب لصياغة ما يعرف في فكرنا العربي بإشكالية «الأصالة - المعاصرة» حيث يؤكد المؤلفان بوعي كبير على أهمية الميراث الروحي للمجتمعات وعلى عدم تحطيم هذا الميراث تحت دعاوى العقلانية أو الحداثة حيث الحكم الرشيد يجب أن يكون متأصلاً في الماضي ومتجهاً نحو المستقبل ، وهو متأصل في الماضي لأن تمثيلات السلطة السياسية والإدارية والمناهج الثقافية هي أمور تتطور ببطء وغالباً ما تجد منابعها في ماضي المجتمع البعيد، وهو متجه نحو المستقبل حتى يمكنه التكفل بتحديات إدارة مسئولة ومتضامنة لكوكب الأرض ، تتضامن في جهود الحل ، وتنوع في كيفية هذا الحل .

ولا يمكن الإدعاء في هذا السياق بأن نموذج الحكم الرشيد سوف يقضى على التفاوت في القوة المادية والاستراتيجية بين الدول وتحقيق المدينة الفاضلة ، فليس هذا ممكناً ولا هو مقصدنا إذ أن التناقضات في هيكل القوة على شتى مستوياتها يبقى راسخاً وعميقاً ومتجذراً في تربة المجتمعات والثقافات بتواريخها الخاصة ولا يمكن استئصالها . ولكن ما ندعيه هنا وفقط هو إمكان ترشيد هذه التناقضات لتبقى في الحيز الإنساني المقبول ، وفي إطار نظام عالمي أكثر عدلاً واستقراراً .

كما لا يمكن الإدعاء بأن هذا النموذج سوف يقضى على القطبية الأمريكية فليس هذا ممكناً أيضاً وربما ليس مفيداً إذ يحتاج التاريخ الإنساني دوماً لقوة كبرى

تقوده ولكن على نحو ملهم وعبر خطاب فكري تقدمي إنساني يتفوق فيه المكون التبشيري الجذاب على المكون التبشيري المحبط . فما نطمح إليه إذن هو فقط إزالة تلك التناقضات في الخطاب الأمريكي الراهن الذي يصير رجعيًا بقدر ما هو تبريريًا للتغطية على نزعة فاشية تستوحى التاريخ الكلاسيكي للهيمنة الإمبراطورية ، بقدر ما تبتعد عن إلهامات النموذج الحدائي الذي صنعها وجعلها حلمًا جاذبًا وهو ما يشير لديها ، وللعالم الكثير من المتناقضات والمظالم .

وما يمكن الإدعاء به هنا هو قدرة هذا النموذج - الذي يتأسس على نمط الانتاج نفسه «اقتصاد المعرفة» ومن خلال استنادة إلى خطاب شرعية يتسم بالإنسانية وينزع إلى بناء التكامل العالمي عبر العقل الأخلاقي المتجاوز لنزعتي التمرکز الأوربي والأمريكي ولنظرية صدام الحضارات - على إلهام النظام العالمي القائم ثلاثة قواعد أساسية ، ليست جديدة تمامًا وإنما هي بمثابة إعادة ضبط لمبادئ ثلاث سادت النظام العالمي الحدائي وألهمته طويلًا ، ولكنها الآن صارت عبئًا على ثقافة التعايش الإنساني لشدة إرباطها بنزعة التمرکز الغربي وهي :

القاعدة الأولى : هي تحقيق التوازن بين التسامح السياسي ، والديمقراطي عبر تكريس لقيمة التسامح السياسي الأكثر اتساعاً والأعمق تاريخاً في مواجهة الديمقراطية الليبرالية الأكثر خصوصية والأحدث تاريخاً وذلك ضد الفهم السائد لدى بنية التمرکز بأن التسامح السياسي هو قرين الليبرالية . ومن ثم فلا تسامح ولا تعايش إنساني أو دولي إلا عبر الاندماج في الديمقراطية الليبرالية حتى لو أدى ذلك إلى تغريب المجتمعات الإنسانية أو محاكمتها بمعيارها كطريق وحيد لأي مبادرة للتحديث الوطني أو للنهوض الحضاري القومي ، وهو فهم يتنافى مع الواقع التاريخي أو على الأقل يبدو فهمًا اختزاليًا له . ذلك أن التسامح كقيمة إنسانية أو مبدأ سياسي ليس في الحقيقة قريباً للديمقراطية الليبرالية وحدها ولا مرادفًا لها إذ أنه وجد دينيًا وسياسيًا في مراحل تاريخية أقدم بكثير من الديمقراطية الليبرالية التي تعود للقرن الثامن عشر على أفضل تقدير ، وخاصة في التاريخ العربي الإسلامي بل ومع اليهود الذين طالما أخذوا الموقف الضدي من المسلمين وحتى نشوء إسرائيل على أرض عربية مغتصبة كأبرز وأحدث تجليات هذا الموقف الضدي للإنسانية العربية . فمثلاً تسامح المسلمون الأوائل في المدينة المنورة مع وجود اليهود بها فأحسنوا التعامل معهم وقدموا لهم الحماية رغم خيانتهم أحياناً ، وكذلك احتضنهم مسلموا الأندلس فعاشوا في رحابهم أفضل مراحل تاريخهم حيث لمع أبرز فلاسفتهم «موسى بن ميمون» ووصل بعضهم إلى مناصب سياسية غير مسبقة . وكانت الخلافة العثمانية قد شهدت مثل هذا التسامح مع اليهود ومع الأرمن والمسيحيين

الذين عاشوا بها تاريخاً طويلاً من الحرية الدينية والثقافية في وقت لم تكن هناك ديمقراطية ليبرالية من الأصل ، أو أنها لم تكن قد نضجت لدى الغرب الأوربي ، كما لم تكن مطروحة في السلطنة العثمانية بالطبع . وكذلك هناك نماذج للتسامح الإنساني والسياسي في التاريخ المصري الطويل ، ولدى العراق - على استبداديته الحالية - مع اليهود في القرن العشرين وحتى ثورة تموز وما صاحبها من هجرتهم إلى إسرائيل ، ولاشك في وجود نماذج له خارج الثقافة العربية ، تزخر بها الثقافات الإنسانية الأخرى .

وعلى العكس من العمق التاريخي للتسامح ، فإن ثمة عمق على مستوى الروح الفردية أو ما يسمى «بالفردانية» المؤسسة على الرؤية الحديثة للوجود في الديمقراطية الليبرالية ولذا فهي تشترط مرجعية ثقافية خاصة جوهرها العلمانية ومركزية الذات الحديثة ، ومعيارية العقل البشري ، وهي مرجعية لم تجد تجسدها الكامل حتى الآن سوى في التجربة الغربية حيث قادت هذه المرجعية إلى التسامح في النهاية ، وهي نهاية يمكن الوصول إليها عبر طرق مختلفة عن تلك المرجعية الليبرالية . ويمكن القول بأن الديمقراطية كتجلى سياسي مباشر وباعتبارها آلية لتداول السلطة يمكنها أن تقوم دون مرجعية ليبرالية حيث الديمقراطية التحكيمية التي تقوم على تشارك في السلطة السياسية وإمكانية تبادلها بين كتل وأحزاب يجرى اصطناعها تقريباً دونما انتظار لتراكم تراث ليبرالي يطول انتظاره أو تحول دونه موانع وذلك على منوال ما يجرى في إيران وتركيا حيث ضغوط المؤسستين الدينية والعسكرية تحول دون تراكم هذا التراث وإن لم تحل دون قيام شكل تنافسي يضمن انتقالاً سلمياً للسلطة السياسية .

ولعل هذا الفهم يلتقي - ولو من الباب الخلفي - مع تصور المفكر الأمريكي المعروف جون رولز^(٤٠) في كتابه «قانون الشعوب» حيث يؤكد على أن الليبرالية ليست عالمية ، وإنما تقتصر غالباً على الدول الغربية ، ويميز في تصوره للمجتمع الدولي بين الدول الليبرالية «الغربية أساساً» وبين الدول «المنضبطة» التي تمارس سياسات عقلانية وتندمج في الاقتصاد الدولي ولكن دون روح ليبرالية حقيقية . وبين قسم ثالث منها لا هو ليبرالي ولا هو عقلاني منضبط ونسميه نحن في هذه الدراسة، كما سيأتي بعد ، بالدول الفاشلة إذ يعتقد رولز بأن الصنفين الأولين من الدول هما أساس المجتمع الدولي المعاصر حيث يمكن أن يقوم عليهما نظام دولي يركز على مبدأ العدالة . ونحن هنا نوافق الرأي بوجود دول / قوى عقلانية تستطيع بناء نظام عالمي والإسهام في حركة التاريخ دون مرجعية ليبرالية ، وإن اختلفنا معه حول التفسير لغياب تلك المرجعية إذ نؤكد على أهمية الخصوصية الثقافية والسياق

التاريخي لكل نظام حكم أو دولة قومية واللذين قد يتناقضان أو أحدهما مع إمكانية قيام هذه المرجعية على النمط الغربي المحض فالأديان مثلاً وفي قلبها الإسلام ومبدأه في التوحيد المطلق والقائم على الإنسان المستخلف قد يتناقض مع مركزية الذات الإنسانية أو مرجعية العقل البشري وحده ، ولكن دون أن يعنى ذلك نقص في العقيدة الإسلامية ، أو تخلف طبيعي / عرقى في الجنس العربى الحامل لها وإن كان يعنى اختلاف السياق التاريخي والتجربة الثقافية ومن ثم اختلاف الطرق المؤدية إلى التسامح السياسى والإنسانى فى النهاية حيث يبقى التسامح - كغاية - هو التعبير الأمثل عن ملكات وحيوية الثقافة الإنسانية ، وليس الطرق المؤدية إليه فى ذاتها .

والقاعدة الثانية : هى تحقيق التوازن بين مبدأ السيادة ، ومبدأ حق تقرير المصير ، فالأول أنتجته القريحة الأوربية مع صلح وستفاليا ١٦٤٨ م . والثانى ألهمته العقلية الأمريكية «ويلسون» عام ١٩١٤م أى بعد ما يقرب من ثلاثة قرون . ولثلاثة أرباع القرن بدى كأنهما يتكاملان حيث الحق فى تقرير المصير لكل شعب أو جماعة ثقافية يقودها إلى تأسيس دولتها المستقلة ذات السيادة المعترف بها من الجميع وهو ما كان يعنى تكاملاً فى القريحتين الأوربية والأمريكية المؤسستين للنظام العالمى الحدائى استمر تقريباً حتى نهاية الحرب الباردة . ولأكثر من نصف القرن بعد الحرب العالمية الأولى كان الصعود المشهود لحركة التحرر الوطنى عبر موجتين أساسيتين والذى أدى إلى رحيل الاستعمار عن مواقعه القديمة كهدف أمريكى إلتقى مع أهداف حركات التحرر الوطنى ، بموافقة ضمنية من الاتحاد السوفيتى وكتلته الاشتراكية أحياناً ، وبدعم صريح أحياناً أخرى ، وضد الروح الاستعمارية للقوى الأوربية التقليدية التى كانت قد ساءت سمعتها بفضل القيم الليبرالية الجديدة ، واندحرت قوتها بفعل الحربين العالميتين فى كل الأحيان .

والمهم هو أن هذه الحقبة قد شهدت ميلاداً للكثير من الدول التى كانت محميات للإستعمار التقليدى «أغلب الدول العربية» أو التى جسدت إنشطاراً ثقافياً ودينية وعرقية كبرى صارت ضرورية «نموذج شبه القارة الهندية» أو حتى تلك التى تأسست على إلتحام أقاليم متجاورة جغرافياً ومتقاربة عرقياً ومندمجة ثقافياً «الإمارات العربية المتحدة والسعودية» أو على أساس جيوليتيكي بحث كالاتحاد اليوجوسلافى ، أو بإلهام اللحمة الأيديولوجية كما فى الاتحاد السوفيتى وبالذات فيما يخص جمهورياته الأوربية .

وفى هذا السياق العام بدا حق تقرير المصير كمبدأ مكماً لمبدأ السيادة ، ولكن مع تحول هذا السياق إلى سياق إنشطارى نتيجة لزوال اللحمة الأيديولوجية ، وقوة الضبط التى مثلتها نماذج التفاعل الدولى للحرب الباردة ، بدا وكأن المبدأين متنافرين

إذ ولد الكثير من الدول الجديدة على أسس غير كافية لوجودها وعبر صراعات عدمية أحياناً كإعمال قصير النظر لمبدأ حق تقرير المصير على نحو قوض الكثير من الدول ذات السيادة والتي كانت لها مكانتها في النظام الدولي للحرب الباردة وسمح بقيام دول مبتسرة متجاوزة ومتناحرة ، وأهدر حقوق الإنسان داخلها على نحو يتناقض مع الفلسفة الأساسية لمبدأ حق تقرير المصير وهي توفير المناخ العام الإيجابي للحرية الإنسانية حتى سقفها السياسي الأعلى «الدولة» . وهنا بدى حق تقرير المصير كمبدأ غير قرين بالديمقراطية ولا بحقوق الإنسان ، ولا حتى بالاستقرار الدولي إلا في حالة كونه يؤسس للدولة / الأمة وهي حالات بدت نادرة قياساً إلى ما أدى إليه إعماله الفعلي في التسعينات من القرن العشرين من انتهاج سياسات وممارسات تتجافى الحرية وحقوق الإنسان عندما تنشطر دول فوق قومية تسعى لإقامة بنياتها على أساس هوية قومية واحدة غالبية يتم من خلالها قهر القوميات أو الثقافات الفرعية الأخرى بقدر من التعصب يفوق ربما ما كان قائماً داخل الدولة الكبرى .

ذلك أن إنتهاك حقوق الإنسان في كوسوفا ، بعد البوسنة مثلاً ، يفوق بكثير ما كان قائماً داخل الاتحاد اليوجوسلافي المنهار ، وهي الخبرة نفسها داخل الاتحاد الروسي اليوم إذ أن ما يعانيه الشيشان من قمع السلطة الروسية اليوم يفوق بكثير ما كان يعانيه من السلطة السوفيتية قبل الإنهيار الكبير .

ويرسم تيلور وفلنت صورة درامية ، ولكنها ديناميكية للعلاقة السلبية بين المبدئين فيما بعد الحرب الباردة بقولهما^(١) : إنه مع إنهيار الاتحاد السوفيتي واليوجسلافي تحولت حدود الوحدات الفيدرالية القديمة إلى حدود دول مستقلة جديدة ، وقد كان في الإمكان ألا يثير هذا التحول إشكاليات خطيرة لو أن الجماعات العرقية المختلفة التي تعيش داخل هذه الحدود شكلت لنفسها وحدات مكانية متواصلة متضامنة تهدف إلى المصلحة العامة للجميع دون تفريق ، ولكن الجغرافيا السياسية والثقافية لم تكن بهذه السهولة . فالدول المؤلفة من جماعات عرقية متعددة تتوزع جغرافياً على رقع متباعدة . فعلى سبيل المثال نجد الروس والصرب بأعداد سكانية كبيرة فيما وراء حدود روسيا وصربيا حيث تختلط جماعتان عرقيتان في جزء من الدولة . وهنا يأتي السؤال الحرج : هل يبقى الكيانان في شكل دولة واحدة أم في شكل دولتين ؟

ويجيب تيلور : من المؤكد أنه ينبغي أن يترك لشعوب هذه البلدان تحديد الشكل السياسي الذي يختارونه ولنحاول هنا استكشاف تمرين هكذا في الديمقراطية : لو افترضنا أن الجماعتين العرقيتين قد تمت تعبئته مشاعرهما سياسياً من قبل الصفوة السياسية لكل من الجماعتين فالأرجح أن يفوز أنصار الوحدة إذا ما جرى التصويت الشعبي على ذلك . وواقع الأمور أن الجماعة الأكثر عدداً «الأغلبية» لا ترضى

لدولتها أن تنهزم وتنقسم إلى دولتين . أما الجماعة العرقية الأقل عدداً «الأقلية» فإنها سوف تصرخ بأعلى صوتها بأن هذا الاتحاد مسلك لا أخلاقي لأنهم بدورهم يتطلعون إلى دولة تضم كياناتهم الخاص المستقل عن هذه الأغلبية «التي كانت أقلية في الدولة الكبرى» . وفي حالة التصويت سوف تأتى النتائج فى مصلحة الكيان المتحد وهنا تفرز الأقلية الخاسرة إلى السلاح سعيًا وراء الاستقلال الوطنى . فهل يعد هذا المسلك من جانب الأقلية «الصغيرة» معادياً للديمقراطية ؟

وقد تلجأ الأقلية هذه إلى حشد التأييد العالمى لمطلبها وربما حصلت بالفعل على التأييد الدولى لإشراف هيئة الأمم المتحدة على إجراء انتخابات فى ساحتهم العرقية وبذلك تصبح لهم دولة مستقلة . ولكن هذه الدولة الوليدة تحوى داخلها مجموعة عرقية أقل حجماً من الأعراق نفسها فى الدولة التى انسلخت عنها ولا مناص من أن تطالب هذه القلة «الأقلية الأصغر» أيضاً بدورها فى الاستقلال ولكن الدولة الناشئة لن تسمح بهذا لأن النتيجة هى تفتيت دولتهم إلى وحدات أصغر هزيلة جداً . وهكذا ندخل فى حلقة مفرغة إذ تلجأ أقلية وراء أخرى إلى حمل السلاح وطلب العون من إخوانهم فى العرق فيما وراء الحدود ضد حكوماتهم .

إن هذا السيناريو الرهيب من التمزق يبين لنا أن الديمقراطية بوصفها وسيلة لحل النزاعات السياسية إنما تعتمد شأنها شأن أى محاولة أخرى لحل الصراعات على مجال الصراع نفسه : فكل الحلول الثلاثة للنزاع السابق مثلاً : الوجودى ، التقسيم الأول ، والتقسيم الثانى يمكن إضفاء المشروعية عليها من خلال الإرادة الديمقراطية للشعب ولكن السؤال هنا هو أى شعب ؟ ومن ثم فإن أى حل ديمقراطى لا يتحدد من خلال التصويت فقط ، بل من خلال القرار الجغرافى السيادة السابق على الانتخابات والمتعلق بمجال هذه الانتخابات : هل هو الشعب كله الخاضع للدولة الموحدة ، أو العرق الأصغر منه . ومن ثم ليس أمامنا سوى أن نخلص بأسف أنه لا وجود لحل ديمقراطى فى وضع تنتج فيه نطاقات جغرافيا مختلفة ، نماذج مختلفة من الرابحين والخاسرين قومياً .

أما القاعدة الثالثة : فهى تحقيق التوازن بين قوة الدولة وبين عالمية التنظيم كضرورة لتحدى ظاهرة الدول الفاشلة باعتبارها الظاهرة الأكثر تهديداً للاستقرار والسلام العالميين فى المستقبل . ومفهوم الدول الفاشلة يبدو لدينا كإستنتاج منطقى من تقسيم جون رولز^(٢٢) وتحديدًا من القسم الثالث فيه والخاص بالدول التى هى ليست ليبرالية ، ولا منضبطة بمعنى أنها تفتقد لإحترام القانون واحترام الآخر الأمر الذى يثير لديها نزوعات للخروج على القانون والصدام مع الغير ومن ثم فهى تحتاج إلى إرادة قوية لتحجيمها وقمعها عن الإضرار بنفسها وبالسياسات الدولية .

وبرغم أن هذه القاعدة قد تستخدم سلبياً في خدمة النزعات الفاشية وخاصة «التدخلية الأمريكية» حسب المنطق التبريري ، إلا أنه وعبر العقل الأخلاقي يمكن توظيفها لتحقيق نموذج العالمية الإنسانية عندما يتم التعامل مع هذه الدول الفاشلة باعتبارها كذلك وباعتبارها تؤثر توتر للإستقرار العالمي يتوجب على النظام القائم أخلاقياً وعملياً أن يساعدها لتؤدي دورها وليس باعتبارها شر مطلق ناجم عن طبيعة ذاتية وجوهرية تجعلها كذلك على النحو الذي يبرر السيطرة الدائمة عليها أو تجاوزها والنفوذ إلى مجتمعاتها لإدماجها قهراً في السياسات العالمية أو حتى عزلها وحصارها كمجتمعات شيطانية لإنسانية فاقدة الأهلية ، كما ينزع الخطاب التبريري لبديلي الفاشية وصدام الحضارات أو حتى كما كشفت مرحلة العولمة «الانتقالية» في النظام الدولي الراهن .

ذلك أن العولمة في ممارستها العملية وبغض النظر عن خطابها الإيديولوجي إنما تمثل قالباً لتعميم ظاهرتين سلبيتين هما الهجرة غير الشرعية ، والإرهاب . والظاهرتين معاً يمثلان نتيجة منطقية لفشل الدولة الحديثة في ممارسة وظيفتها التي نشأت من أجلها سواء كان ذلك في مرحلة التحرر الوطني ، أو أعقاب الحرب الباردة . والمهم هو أن الظاهرتين معاً تمثلان تهديداً بالغاً للأمن والاستقرار الدوليين فالهجرة هي نتيجة فشل اقتصادي للدولة الوطنية العالم ثالثة غالباً . أما الإرهاب فهو نتيجة لفشل أمنى واقتصادي معاً لهذه الدولة بقدر ما هو فشل لمجتمعها وثقافته في إحتواء تياراته المتعددة وثقافته الفرعية التي قد يسندها إلهامات دينية أو جذور عرقية تؤسس لما يمكن تسميته قوميات مضطهدة داخل هذه الدولة . فالمهاجر إنما هو باحث عن الأمن أو الوفرة أو كليهما إذ يفتقدتهما في بلدة الرايح تحت نير الفقر أو الحروب الأهلية وغالباً كليهما ، كما أن الإرهابي هو صوت احتجاج وإن كان عبثياً قبيحاً على قمع يجري داخل مجتمعة يؤدي إلى اقصائه أو على تحيز دولي ضد قضاياه الوطنية والقومية يشعر بالعجز عن تحديه من داخل الشرعيات القائمة .

ومن هنا فإن أخطر ما يواجهه العالم اليوم هو ظاهرة الدولة الفاشلة العاجزة عن توفير الأمن وإدارة عملية التنمية ومن ثم المولدة للهجرة أو للإرهاب أو كليهما معاً ولا يمكن اعتبار أحداث سبتمبر - بفرض مسئولية تنظيم القاعدة وحركة طالبان عنها - سوى الإقرار الكارثي للدولة الأفغانية الفاشلة ، وعلى العكس لم يكن تأثير الموجه الإرهابية في التسعينات على مصر ، مثل تأثيرها العميق على الجزائر مثلاً ، وهو ما يرجع لفارق جوهري في قوة استمرارية الدولة وعمقها التاريخي وتغلغلها الاجتماعي بينهما ، وهو ما يضع على المنظومة الدولية القائمة الآن وفي المستقبل عبء النهوض بدور فعال في تدعيم قوة الدولة القومية مهما تعددت التنظيمات

الفوقية العابرة لها وذلك من خلال بناء نظام تجارى اقتصادى عالمى أكثر عدلاً يسمح بتوزيع الثروة بمعقولية نسبية ، وإعادة الاعتبار لمبدأ السيادة الذى أسس لها والكف عن محاولة تجاوزها والنحر فى أساسها يزعم متطلبات الاندماج الاقتصادى العالمى أو تحقيق الديمقراطية . ذلك أن العلاقة بين قوة الدولة والديمقراطية ليست عكسية كما يتصور البعض ، حيث استمرار قوة الدولة لا ينطوى بالضرورة على عنصر سلبى بشأن التطور الديمقراطى ومستقبله .

فليست هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية وضعف الدولة ولا بين التسلطية وقوة الدولة « فالمنظور الديمقراطى الناجع يحتاج إلى مجتمع قوى حديث ناضج ولا يتعارض وجود هذا المجتمع مع دولة قوية بل على العكس يحتاج نجاح هذا التطور إلى دولة قوية ولكنها متفتحة وحديثة ، فبعض عمليات التحول الديمقراطى والمراحل الانتقالية فيها قد تحمل أحياناً مخاطر الانقسام فى البلاد ذات المجتمعات التعددية على سبيل المثال . فضعف الدولة قد يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية العائلية والعشائرية والدينية كما أنه قد يغرى بعض القوى غير الديمقراطية لإستخدامه كأداة للوصول إلى السلطة ثم الانقلاب على الديمقراطية ذاتها قبل أن يتعمق الإلتزام بها وبالتالي فإن قوة الدولة ضرورة لهذا التطور الديمقراطى وليس العكس كما أنها ضرورة لاستقرار النظام العالمى القائم^(٤٣) .

إنتهت ،،،

صلاح سالم

الهرم ، فى الساعة مساء الثلاثاء

٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م

هوامش الدراسة

- ١ - إيمانويل ولارشتاين ، في : بيترتيلور ، وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رضوان ، ود. إسحق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ٢٨٢ ، يونيو ٢٠٠٢ م ، الجزء الأول ، ص ٢٨-٣٠ .
- ٢ - بيترتيلور ، وكولن فلنت ، المرجع نفسه ، ص ٣١ .
- ٣ - روبرت كوكس في : بيترتيلور ، وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
- ٤ - قرآن كريم ، سورة البقرة : الآية رقم ٢٥١ .
- ٥ - روبرت كوكس ، تيلور ، وفلنت ، مرجع سابق ، ص ١٢٣-١٢٤ .
- ٦ - بيترتيلور ، وكولن فلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤-٢٦٥ .
- ٧ - جان جوتمان في : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .
- ٨ - ماكس فيبر ، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، في : إبراهيم العريس ، ألف وجه لألف عام ، الحياة اللندنية ، ١١-٤-٢٠٠٢ م .
- ٩ - السير هالفورد ماكيندر في : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
- ١٠ - إيمانويل ولارشتاين في : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .
- ١١ - فرناندبروديل في : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .
- ١٢ - جورج مودلسكي في : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .
- ١٣ - تيلور وفلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .
- ١٤ - إيمانويل ولارشتاين في : تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٣٤-٣٦ .
- ١٥ - دومينيك بلون ، الرأسمالية الجديدة ، دار نشر فلاماريون ، باريس ٢٠٠١ م : في جورج طرايشي ، الحياة اللندنية ، ملحق تيارات ، ٧-٤-٢٠٠٢ م .
- ١٦ - تيلور ، وكولن فلنت ، مرجع سابق ، ص ١٥٣-١٥٤ .
- ١٧ - د. عبد الله إبراهيم ، المركزية الغربية : إشكالية التكون والتمركز حول الذات ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ١٩٩٧ م .
- ١٨ - دومينيك بلون ، الرأسمالية الجديدة ، مرجع سابق .
- ١٩ - تيلور ، وفلنت ، مرجع سابق ، ص ١٩-٢٠ .

- ٢٠- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦-٢٤٩ .
- ٢١- Paul Bairoch, le tiers Monde dans l'impasse, paris Galmard, all, 1971 "idees"
- فى : باسكال بونيفاس ، إرادة العجز ، ترجمة حليم طوسون ، كتاب العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسى للثقافة والتعاون العلمى بالقاهرة ، ترجمة حليم طوسون ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص ١٣٧ .
- ٢٢- Bertrand Badie et Marie - Claude Smouts, le Retournement du monde, Paris, F N S P. Dalloz, 1992, p. 2-5.
- فى : باسكال بونيفاس ، إرادة العجز ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
- ٢٣- باسكال بونيفاس ، إرادة العجز ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .
- ٢٤- Zbigniew Brezezinski, out of control, New Yourk, Macmillan, 1993. P. 81
- فى : باسكال بونيفاس ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .
- ٢٥- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، الدولة فى القلب ، ترجمة أ. د. سمير إبراهيم غبور وتحرير الأستاذ محسن عوض ، دار المستقبل العربى منشور بمعاونة مؤسسة تقدم الإنسان ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ١٤ .
- ٢٦- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٩٧-٩٨ .
- ٢٧- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، الدولة فى القلب ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
- ٢٨- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .
- ٢٩- فريدريش ليست فى : تيلور وفلنت ، ص ٢٢٩ .
- ٣٠- تيلور وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .
- ٣١- د. حسن أبو طالب ، عالم ما قبل سبتمبر وعالم ما بعده ، الأهرام ٢٠٠٢-٦-٣م ، من مقدمة التقرير الاستراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١م .
- ٣٢- صامويل هانتنجتون ، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى ، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوة ، دار سطور بالقاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٣٧-٣٨ .

- ٣٣- إريك شو ، فى : سعيد محيو ، الحلف الأطلسى يخترع الأعداء .. وأمريكا وأوربا نحو الطلاق السعيد ، الوسط ، ٣-٦-٢٠٠٢ م .
- ٣٤- بيل كلنتون فى : سعيد محيو ، المرجع نفسه .
- ٣٥- جان مارى كولومباني فى : جورج طرايشى ، الحياة اللندنية ، ملحق تيارات، ٥-٦-٢٠٠٢ م .
- ٣٦- أنظر : بول كنيدي ، القوى العظمى : التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠-٢٠٠٠ م ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .
- ٣٧- إنريك داسل ، النظام العالمى وحدود الحداثة ، ترجمة د. فاطمة نصر ، مجلة سطور ، القاهرة ، عدد مايو ٢٠٠٠ م .
- ٣٨- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، العملة فى القلب ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .
- ٣٩- بيير كالام ، وأندريه تالمان ، ص ٣٢ .
- ٤٠- جون رولز ، قانون الشعوب ، فى : حازم الببلاوى ، العنصرية فى الفلسفة السياسية الأمريكية المعاصرة ، الأهرام ، ٢-٦-٢٠٠٢ م .
- ٤١- تيلور ، وفلنت ، مرجع سابق ، ص ٨٢-٨٤ .
- ٤٢- جون رولز ، قانون الشعوب فى حازم الببلاوى ، مرجع سابق .
- ٤٣- د. هالة مصطفى ، الدولة والديمقراطية والمجتمع المدنى ، الأهرام ، ٣-٩-٢٠٠٠ م .

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١٨٢١

ISBN : 977-281-218-5

مطابع الدار الهندسية/القاهرة

تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

هذه الكراسية

يقدم فيها الكاتب الشاب صلاح سالم الصحفي بالأهرام رؤية عن مستقبل (أو مستقبليات) النظام العالمي . والحقيقة أن المتابع لإنتاجه يدرك ما فيه من جدية وتميز ، يجعلنا نسعد بانضمامه إلى أسرة الكراسات . ورغم أن كاتبنا الشاب في منتصف الثلاثينيات إلا أن له أربعة كتب ، كما حصل على جائزتين :

- جائزة لجنة العلوم السياسية - المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩ .
- جائزة الصحافة السياسية العربية - اتحاد الصحفيين العرب ٢٠٠١ .

وإذ أقدم عمله الجديد ضمن سلسلة كراسات مستقبلية أرجو أن يحظى بما يستحقه من نقد وتقييم يساعدان هذا الباحث الشاب في مسيرته الجادة ، متمنياً له ولجيل الشباب الذي يمثل التوفيق والنجاح .

صدر منها

- | | |
|--|-----------------------|
| مغزى القرن العشرين | د. أحمد شوقي |
| شبكات المعلومات | د. محمد أديب غنيمي |
| مستقبل صناعة الدواء | د. محمد رؤوف حامد |
| التقدم الأسى | د. محمد رؤوف حامد |
| البيولوجيا كأيدولوجيا | ترجمة د. مصطفى فهمي |
| مباريات التفاوض | د. حسن وجيه |
| أدب الخيال العلمى | نهاد شريف |
| المحاسبة البيئية | د. أحمد فرغلى |
| على طريق توماس كون | شوقي جلال |
| العولمة والمجتمع المدنى | شوقي جلال |
| التنمية الزراعية | د. رفعت لقوشه |
| مستقبل الطاقة | د. عصام خليل |
| جامعاتنا العربية فى مطلع الألفية الثالثة | |
| صورة المستقبل | د. ضياء الدين زاهر |
| دورة حياة عملية تطوير نظم المعلومات | د. أحمد شوقي |
| مستقبل الحاسبات | أ.د. محمد محمد الهادى |
| أساليب تأهيل المنتجات الصناعية | أ.د. محمد أديب غنيمي |
| الميديا والتحديث | أ.د. أحمد فرغلى |
| حروب الهاوية ومستقبل التفاوض مع الغرب | أ. سامى خشبة |
| تحديات الدور المصري وآفاق المستقبلات | د. حسن محمد وجيه |
| باتوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة | د. حسن محمد وجيه |
| المستقبلات البديلة للنظام العالمى | خالد |
| حقوق الملكية الفكرية | ص |
| التعليم العربى وثقافة الاستدامة | د. رؤوف |
| صدمة المستقبل : | د. ضياء الدين |

Bibliotheca Alexandrina



0651011

15.00 LE



6-1-9-1-7

24/2407

مستقبلات البنية النظام العالمى كمرات مستقبلية

ACADEMIC BOOKSHOP

EGYPTIAN JOINT-STOCK CO. CAIRO

